المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

التقرير السنوي

2022

مجلس المنافسة

التقرير السنوي 2022

مجلس المنافسة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

التقرير السنوي برسم سنة 2022

مرفوع إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من لدن

أحمد رحو

رئيس مجلس المنافسة

مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لمقتضيات المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 41.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.60 بتاريخ 30 ربيع الآخر 1444 (الموافق لـ 25 نونبر 2022)، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2022، كما صادقت عليه هيئة المجلس في اجتماعها المنعقد يوم 5 ذو القعدة 1444 الموافق لـ 25 ماي 2023.

مولاي صاحب الجلالة،

واجه العالم، سنة 2022، سياقا اقتصاديا مطبوعا بعدم اليقين، أفرزها مزيج من الصدمات المختلفة التي وقعت طيلة السنوات الثلاثة المنصرمة، وتجسدت بالخصوص في جائحة كوفيد-19 وتفاقم التوترات الجيو-سياسية، مما أفضى إلى اضطرابات بارزة مست الاقتصاد العالمي.

وبعد استعادته للنمو الاقتصادي قبل سنة، حافظ الاقتصاد العالمي على مسار النمو الذي سجله طيلة سنة 2022. غير أن ذلك كان بنسب أقل مما توقعته السيناريوهات الأساسية التي صاغتها المؤسسات الدولية.

وهكذا، سجل النمو الاقتصادي تباطؤا حسب تقديرات صندوق النقد الدولي المنجزة في شهر أبريل 2023، حيث ارتفع الإنتاج العالمي بنسبة 3,4 في المائة فقط، بعد تسجيله لنسبة بلغت 6,2 في المائة سنة 2021. وجرى ذلك بالرغم من تخفيف الاختناقات على مستوى سلاسل الإمدادات وانحسار التهديد الوبائي.

وأرخت التوترات الجيو-سياسية التي شهدتها السنة الفارطة بظلالها على صلابة النمو، وأسفرت عن استفحال الانقسام الجيو-اقتصادي، وازدياد قطبية الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء حول تكتلين يتمتعان بالتأثير (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، إضافة إلى عودة سياسة الحمائية الاقتصادية المتمثلة في مضاعفة الحواجز التجارية، لاسيما سن تدابير غير مرتبطة بالتعريفة.

علاوة على ذلك، ومنذ عقد من الزمن، تم تسجيل تراجع على مستوى الاندماج الاقتصادي العابر للحدود بعد اندلاع الأزمة المالية سنة 2008، واقترن بأحداث بارزة تجلت في خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والتوترات التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وساهم شح الإمدادات بسبب تفشي جائحة كوفيد- 19 وحركية إعادة التوطين، التي انطلقت اعتبارا من سنة 2021، في استفحال هذا التوجه. في هذا السياق، عرفت المبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ، يُتوقع أن يتواصل على امتداد السنوات القادمة.

وبالرغم من العوامل المذكورة أعلاه، أبان النشاط الاقتصادي في عدة بلدان عن صمود بشكل أكبر مما كان متوقعا، خاصة خلال النصف الثاني من سنة 2022. وتجسد ذلك بالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجل معدل البطالة مستويات تاريخية منخفضة. غير أن ذلك لم يساعد على استعادة ثقة المستثمرين والمستهلكين.

بالنظر إلى هذه العوامل التي تستمر في الضغط بقوة على الآفاق الاقتصادية، يُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو العالمي طيلة السنوات القادمة، وأن يستقر في حدود 2,8 و3 في المائة سنتي 2023 و2024، وذلك وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي المنجزة في أبريل 2023. ولم يشهد هذا الانخفاض في النمو مثيلا له منذ سنة 2001، باستثناء الأزمة المالية لسنة 2008 وجائحة كوفيد-19 سنة 2020 عندما كانت في ذروتها.

وعلاقة بالتضخم، أفرز النزاع في أوكرانيا تأثيرا هائلا على أسعار السلع الأساسية، سجل بسببها التضخم مستويات غير مسبوقة. وتصاعدت أسعار عدة منتجات أساسية كالغاز الطبيعي والنفط والحبوب.

ومن ثم، ارتفع مؤشر أسعار المواد الأولية، المحتسب من قبل البنك العالمي، بنسبة 40,2 في المائة خلال السنة المنصرمة، في حين سجل المؤشر المحتسب من قبل نفس المؤسسة وغير المتضمن لمنتجات الطاقة، زيادة بنسبة 7,3 في المائة.

وتمخض عن الزيادة في أسعار المواد الأولية تصاعد هام في معدل التضخم، مسجلا نسبة 8,7 في المائة عالميا و7,3 في الاقتصادات المتقدمة و9,8 في المائة في الاقتصادات الناشئة، وذلك حسب تقديرات صندوق النقد الدولي المشار إليها.

من جانبها، ظلت توقعات التضخم تستند إلى ركيزة ثابتة ورصينة، تماشيا مع توقعات البنوك المركزية والمؤسسات الدولية في أفق الخمس سنوات المقبلة. وتعزى أسباب إبقاء توقعات التضخم على مستويات ثابتة تقريبا، أساسا إلى درجة تفاعل البنوك المركزية وسرعتها.

ومراعاة لحجم هذه الظاهرة وضرورة التدخل بسرعة لمكافحة التضخم بطريقة مستدامة، عكفت السلطات العمومية على إعادة النظر في برامجها لدعم الاقتصاد، والتي كانت اعتمدتها قصد مكافحة تداعيات الأزمة المترتبة عن جائحة كوفيد- 19. وقد اقترن السحب التدريجي لمساعدات الدولة سنة 2022 كذلك بارتفاع الدين العمومي الذي تم رصده خلال السنوات الماضية، حيث بلغ 91 في المائة من الناتج الداخلي الخام في نفس السنة، وذلك بعد تسجيله لمستويات تاريخية سنة 2020.

وفي السياق ذاته، اعتمدت البنوك المركزية نهج سياسة الترقب خلال سنة 2021 في مواجهة الأسعار خلال النصف الثاني من هذه السنة، وذلك بسبب حالة عدم اليقين بخصوص الطابع الظرفي للتضخم والأولوية الممنوحة لدعم النشاط الاقتصادي في سياق هشاشة سيناريو التعافي،

أما خلال سنة 2022، فقد اتجهت البنوك المركزية نحو إعادة التركيز على مهمة ضمان استقرار الأسعار، حيث أقدمت معظمها على رفع سعر الفائدة الرئيسي في مناسبات متتالية، وعلى التوقيف التدريجي لبرامج اقتناء الأصول التي جرى تنزيلها على نطاق واسع طيلة سنتين من قبل.

بيد أن هشاشة القطاع المالي في عدة بلدان تستمر في مواجهة تصاعد معدلات الفائدة الحقيقية، متسببة بالتالي في ظهور مخاطر هشاشة الحصيلة البنكية واقترانها بتمدد المخاطر النظامية.

في هذا السياق الماكرو-اقتصادي، انصب عمل سلطات المنافسة، سنة 2022، أساسا على التقيد بمهمتها المتمثلة في السهر على التطبيق الصارم لقانون المنافسة، ومكافحة عمليات التركيز المفترسة، وتقوية المراقبة البعدية، إضافة إلى مواكبة التحول الاقتصادي، لاسيما في المجال الرقمي.

وفي المجال الرقمي، شهدت سنة 2022 دخول قانون السوق الرقمية (Digital Market Act) حيز التنفيذ ببلدان الاتحاد الأوربي، بعد قرابة سنتين من المصادقة عليه.

ويهدف هذا التوجيه إلى ضبط المنصات الرقمية الكبرى، باعتبارها جهات فاعلة هيكلية في السوق، من أجل توفير شروط ممارسة منافسة عادلة وحماية المستهلكين.

وبرزت كذلك مكافحة عمليات التركيز المفترسة كأحد المواضيع التي حظيت بالأولوية من لدن سلطات المنافسة سنة 2022. وتتيح هذه العمليات لبعض المقاولات المتمتعة بوضع مهيمن أو هيكلي إمكانية الاستحواذ بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مقاولة مبتكرة أو واعدة إمكانية تقوية وضعها ومنع احتمال ظهور طرف متنافس، مع العلم أنها تتم في أغلب الأحوال في الأسواق الرقمية والتكنولوجيا الحديثة.

وقد أفضى تنامي الإشكاليات المتعلقة بهذه الأسواق إلى إعادة النظر في الإطار التحليلي التقليدي لسلطات المنافسة، بما في ذلك مسألة مفهوم السوق المعنية التي أضحت متجاوزة نظرا لطابعها المحدود.

وعليه، بدأت سلطات المنافسة تتجه نحو اعتماد معايير أوسع لتحديد السوق المعنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الرقمية ومجال التكنولوجيات الحديثة التي يصعب التيقن من كيفية تطورها واستعمالاتها. وفي مثل هذه الحالات، تظهر أهمية اعتماد تعريف للسوق المعنية يستشرف المستقبل ويتسم بأقل قدر من التقييد، حتى لو استدعى الأمر صرف النظر عن الإطار التحليلي التقليدي القائم على قابلية الاستبدال وعلى مستوى الأسعار.

وفـي خضـم الانشـغالات الأخيـرة ذات الصلـة بضبـط المنافسـة بـين المنصـات الرقميـة، تم رصد توجه نحو تقوية مراقبة عمليات التركيز في مراحلها البعدية خلال السنة المنصرمة. ويرتبط هذا الخيار أساسا بتزايد عمليات التركيز الاقتصادي المعقدة المنجزة، وبضرورة مراعاة الجوانب المتعلقة بدينامية المنافسة.

وهكذا، يبدو أن المقاربة التقليدية التي ترتكز على الفحص القبلي لمشاريع التركيز الاقتصادي، وإن كانت لا تزال سارية، يمكن أن تتسم بنوع من المحدودية عندما يتعلق الأمر بتقييم الآثار البعيدة المدى للصفقة. وتزداد أهمية المقاربة البعدية في حالة الأسواق الجديدة، على غرار التكنولوجيا الرقمية، حيث تظهر محدودية مفهوم رقم المعاملات بدرجة أقل، وتفرض ضرورة إجراء افتحاص لمؤشرات إضافية، تشمل على سبيل المثال قيمة الصفقة.

وفي سنة 2022، ظهرت حتمية توطيد إطار الضبط وتطبيق عقوبات ردعية بهدف تحصين بيئة تنافسية سليمة في سياق معقد ومطبوع بتصاعد معدلات التضخم، وتحظى فيه صيانة القدرة الشرائية بالأولوية.

من جهة أخرى، سجلت عمليات التركيز الاقتصادي دينامية متقلبة خلال سنة 2022، متأثرة بالضغوط الاقتصادية، حيث اختتمت السنة بتسجيل انخفاض في عددها بنسبة 40 في المائة، محققة بالتالي أدنى مستوياتها منذ سنة 2018. وبلغ الحجم المالي الإجمالي للصفقات نحو 3600 مليار دولار.

وتهاوت الصفقات الضخمة، التي تفوق قيمتها 10 مليار دولار، بنسبة 31 في المائة على امتداد السنة. كما تم تسجيل التخلي عن عدة صفقات، في حين أظهرت العمليات صغيرة الحجم صمودا اكبر.

وترجع أسباب تراجع عمليات التركيز من حيث القيمة والحجم أساسا إلى حالة عدم اليقين المحيطة بالآفاق الاقتصادية، والتوترات الجيو-سياسية وعودة سياسة الحمائية. وتجسدت هذه الأخيرة في اعتماد قوانين تنظيمية أشد صرامة في مجال الاستثمار في الخارج. وجعلت هذه العوامل الجهات المقتنية تبدى مزيدا من الحذر، وتقلص رغبتها في إبرام صفقات واسعة النطاق في سياق تتشدد فيه شروط التمويل.

زيادة على ذلك، وفي خضم إقدام جل البنوك المركزية على رفع سعر الفائدة الرئيسي سنة 2022، اصطدمت الجهات المقتنية بوضعية مجهولة انعكست على صنع قراراتها، همت تكلفة رأس المال ووفرته وذلك في ظل بيئة اقتصادية قاتمة بعد سنوات من أسعار فائدة منخفضة وسهلة التوقع.

غير أن رفع سعر الفائدة المذكور أعلاه تفاوت وقعه على المستثمرين الماليين والفاعلين الاستراتيجيين. في الواقع، تضرر المستثمرون في الأسهم الخاصة، الذين يعتمدون في أغلب الأحوال على الديون ويلجؤون إلى الرافعة المالية، فورا وبدرجة كبيرة بالإكراهات المتصلة بتكلفة رأس المال، في حين تأثر المستثمرون الاستراتيجيون بدرجة أقل على مستوى شروط تمويلهم، وخاصة الذين يتمتعون بقدرات في التمويل الذاتي.

على الصعيد القطاعي، لم تختلف طبيعة توزيع عمليات التركيز الاقتصادي بشكل عام عن مثيلاتها المنجزة قبل سنة، مع هيمنة الصفقات في قطاع التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات التي استحوذت على أزيد من ربع الصفقات المنجزة من حيث القيمة والحجم. ويؤكد اهتمام الجهات المذكورة بهذا القطاع، بالرغم من السياق الماكرو-اقتصادي المعاكس، التوجه الأساسي للطلب المتواصل على التكنولوجيات والأصول الرقمية.

وفي السنة ذاتها، استمرت القطاعات الأخرى في استقطاب الاستثمارات. ويتعلق الأمر بالطاقة، مراعاة للأولية التي يحظى بها الانتقال الطاقي في أجندة معظم الحكومات الغربية، والاحتياجات المرتفعة التي يتطلبها رأس المال في هذا القطاع.

من الناحية الجغرافية، تأثر توزيع الصفقات بعوامل متنوعة، إذ حفزت الصدمات التي عرفتها سلسلة الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، إلى جانب الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، رغبة الجهات المقتنية في استهداف شركات محلية أو أكثر قربا من رقعتهم الجغرافية الأصلية. وأفضى ذلك بالخصوص إلى تزايد عمليات التركيز بين المناطق بأوروبا وتراجع المعاملات العابرة للقارات بوجه عام.

ويُرتقب أن تواصل العوامل ذات الصلة بالمخاطر الماكرو-اقتصادية والجيو-سياسية في الإرخاء بظلالها على دينامية التركيزات الاقتصادية طيلة سنة 2023، مع وقع يتباين حسب طبيعة الجهة المقتنية.

ويتوقع أن تستفيد المقاولات التي أبانت بالخصوص عن تعزيز صلب لأموالها الذاتية من الامتياز، نظرا لشروط التمويل الصعبة السائدة، في حين سيزداد إقصاء المستثمرين الماليين. إضافة إلى ذلك، ستتضاعف عمليات التفويت في سياق اقتصادي مطبوع بالتشاؤم، ويدفع بالمقاولات إلى إعادة توجيه محفظة أنشطتها الاقتصادية نحو أنشطتها الاستراتيجية وخلق السيولة.

صاحب الجلالة،

تماشيا مع **توجيهاتكم السامية**، أبان المغرب عن قدرة كبيرة من الصمود لمجابهة بيئة دولية غير مستقرة، تسودها الصراعات الجيو-سياسية وحدة الأضرار ذات الصلة بالتغيرات المناخية، علاوة على دائرة جفاف انعكست سلبا على الموسم الفلاحي الوطني.

وأسفرت حالات الغموض هاته عن هشاشة سلاسل الإمداد العالمية من جهة، مخلفة ضغوطا تضخمية قوية ومفضية إلى تقليص التمويلات الخاصة بالنفقات العمومية، والاستثمارات الإنتاجية، وادخار الأسر. ومن جهة ثانية، أنهكت إلى حد كبير الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية على الصعيد الوطني، متسببة بالتالي في ضغط شديد على أسواق السلع والخدمات.

في هذا الصدد، ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، سجل الاقتصاد الوطني، سنة 2022، مستوى نمو من حيث القيمة المضافة بالحجم استقر في نسبة 1,3 في المائة على أساس سنوي. وكان ذلك نتيجة لتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,9 في المائة وارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3,0 في المائة.

وكشف المغرب، بفضل تموقعه الاستراتيجي والأهداف التي سطرها تماشيا مع **توجيهاتكم السامية**، من تعبئته لمواجهة الإكراهات التي أرخت بظلالها على العرض والطلب معا.

وعليه، عكفت الحكومة على اتخاذ تدابير لإعادة التوازن هدفها تقليص تأثير التضخم المستورد، وضمان التموين العادي للأسواق. وأقدمت كذلك على تفعيل سياسات تهدف إلى إعادة توزيع وتخصيص الموارد لفائدة القطاعات الإنتاجية الهشة والأسر منخفضة الدخل.

وبالرغم من التوترات التي طالت العرض، لم تسجل مختلف الأسواق الوطنية المتعلقة بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية اضطرابات كبيرة، إذ انكبت الحكومة على ضمان إعادة توازن النقص الحاصل في الإنتاج الوطني عبر تيسير أكبر للتدابير المتعلقة بالاستيراد، خاصة لبعض المواد الغذائية عالية الاستهلاك.

وعلى هذا الأساس وطبقا **لتعليماتكم السامية**، استمرت الحكومة في تنزيل المساطر الضرورية لإرساء دعائم المخزون الاستراتيجي للمنتجات الأساسية والصحية، بهدف إرساء الأسس الجيدة للسيادة الغذائية والصحية لبلادنا، مما سيمكن من تحقيق سير تنافسي للأسواق من خلال الحفاظ على مستوى أمثل من العرض وتخفيف تذبذبات الأسعار.

وإذا كان من المسلم به أن تعافي الاقتصاد المغربي سيستند إلى الانتعاش الجيد للنشاط الفلاحي، فإنه يقترن أيضا بالتعافي الكامل للصناعات الموجهة للتصدير، لاسيما المهن العالمية للمغرب التي تعد من ضمن القطاعات ذات إمكانات تنافسية عالية على الصعيد العالمي.

وبفضل **توجيهاتكم السامية**، شكلت سنة 2022 حالة استثنائية إزاء عدة مهن صناعية، خاصة صناعات الفوسفاط والسيارات التي تجاوزت قيمة صادرات كل صناعة على حدة سقف 100 مليار درهم.

بيد أن التغيرات الحالية التي تشهدها الصناعة العالمية، المرتكزة على سيادة الصناعات الاستراتيجية والقطاعات المتطورة، مثل تصنيع أشباه الموصلات والبطاريات الكهربائية والحوسبة السحابية، تفرض حتمية تدشين حقبة صناعية جديدة معززة بالسيادة الوطنية، وقادرة على مراعاة التحولات المهيكلة على المستوى الصناعي، ولاسيما الأتمتة الصناعية (automatisation industrielle) الفعالة وعلاقتها بالابتكارات المزعزعة (innovations disruptives).

ويستلزم الشروع في هذه الدينامية الجديدة استيفاء متطلبات أساسية وضرورية، وعلى رأسها توطيد القطاع الصناعي على مستوى المنبع، وإضفاء الطابع الأخضر على الصناعة، وتخفيف القيود الإدارية ذات الصلة بالاستثمار.

في هذا السياق المتسم بتوترات مهمة على مستوى العرض، ارتفع الضغط على مكونات الطلب الداخلي، خاصة الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار المحلي الخاص.

ومن ثم، شكل ضمان تناسب التوازن بين تدابير دعم العرض والطلب معا شرطا أساسيا لصيانة دينامية سلسة لأسواق السلع والخدمات ببلادنا.

وبخصوص دعم الطلب، وفضلا على التدابير المخصصة لتحصين القدرة الشرائية والمرتبطة، بالخصوص، بالمداخيل الفلاحية والأجور المتدنية، كونها أكثر عرضة لتقلبات العرض، عملت الحكومة على مضاعفة جهودها لإعطاء دفعة جديدة للاستثمار الخاص، تفعيلا **لتعليمات جلالتكم السامية**.

وهكذا، انكبت الحكومة على تفعيل الزيادة في الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص بنسبة 10 في المائة. وضاعفت كذلك من نفقات المقاصة الخاصة بغاز البوتان والسكر والدقيق، وكذا النفقات المتعلقة بضمان استقرار أسعار بيع الكهرباء من قبل المكتب الوطني للكهرباء

والماء الصالح للشرب، حيث ارتفعت إلى 45 مليار درهم عند متم سنة 2022. علاوة على ذلك، قامت الحكومة بمنح إعانات لمهنيي النقل الطرقي بهدف ضبط أسعار السلع المخصصة للاستهلاك النهائي. وبلغت مخصصاتها 4,4 مليار درهم برسم سنة 2022.

وستتعزز هذه الجهود أكثر مع تعميم تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، تطبيقا **لتعليمات جلالتكم السامية**، مما سيساعد على الاستهداف الأمثل للمساعدات الممنوحة من طرف الدولة وتوجيهها للفئات الأكثر عرضة للهشاشة ضمن النسيج الاقتصادي، سواء المنتجين أو المستهلكين.

وعلاقة بالاستثمارات الخاصة التي احتلت حيزا جوهريا في خطاب **جلالتكم** الموجه في 14 أكتوبر 2022 للبرلمان بمناسبة افتتاح السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، سهرت الحكومة على إطلاق البرامج اللازمة لبلوغ الأهداف الاستراتيجية المسطرة للنهوض بهذه الاستثمارات. زيادة على ذلك، صادق البرلمان على القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار، والذي يشكل إطارا ملائما يتيح للاستثمار الخاص التموقع كركيزة أساسية للاستثمار بالمغرب.

من جهة أخرى، شهدت سنة 2022 ضغوطا تضخمية قوية مست بالخصوص المنتجات الغذائية والطاقية. ودفعت الآليات التي أججت هذا التضخم، والمرتبطة بالظرفية الدولية الصعبة، بالموردين والمنتجين إلى إسقاط ارتفاع التكاليف على الأسعار المحلية.

وللتخفيف من حدة التضخم، عكفت الحكومة على اتخاذ تدابير تهدف إلى الحفاظ على مستوى ملائم من إمدادات الأسواق، وكذا دعم المنتجات الأساسية والمهن المتضررة نتيجة ارتفاع تكلفة الطاقة. وبالموازاة، أقدم بنك المغرب على رفع أسعار الفائدة الرئيسية لضمان عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع أهداف استقرار الأسعار.

صاحب الجلالة،

حافظ الاتجاه العام للتركيزات الاقتصادية بالمغرب على وثيرته الإيجابية بالرغم من تراجع وفرة رؤوس الأموال، وارتفاع تكاليف التمويل، وحالات عدم اليقين التي ميزت تطور الاقتصادي العالمي.

من الناحية الفعلية، ارتفع العدد الإجمالي لقرارات الترخيص التي يصدرها مجلس المنافسة سنويا من 43 قرارا سنة 2019 إلى 53 قرارا سنة 2020، ثم إلى 120 قرارا برسم سنة 2021. ليبلغ 135 قرارا سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة وصلت إلى 214 في المائة في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022.

وازدادت المشاريع الرامية إلى تولي المراقبة الحصرية والمبلغة للمجلس من 43 عملية سنة 2020 إلى 95 عملية سنة 2022، مسجلة نموا بلغ أزيد من 120 في المائة. وتشير هذه الوضعية إلى أن هذه المعاملات تحركها أهداف تتعلق بممارسة تأثير حاسم على النشاط الاقتصادي للمقاولات المستهدفة، لاسيما في مجال إصدار القرارات الاستراتيجية.

على الصعيد القطاعي، وعلاوة على الأهمية التي تكتسيها الصناعة التحويلية في العمليات المبلغة، لوحظ اهتمام متزايد بالمعاملات المنجزة في سوق التسويق الرقمي بالمغرب ومختلف المهن المتصلة به، خاصة خدمات الوساطة الإعلانية عن بعد.

فضلا عن ذلك، لوحظ استمرار هيمنة العمليات العابرة للحدود مقارنة مع المعاملات ذات صبغة وطنية. ولم يتغير هذا الاتجاه بالرغم من الظرفية الدولية المتغيرة.

ويظهر أن المقاولات المبادرة إلى إنجاز هذه التركيزات تهتم أكثر بالأسواق المحلية الوطنية وآفاق تطورها من حيث حجمها ونوعية المستهلكين فيها. كما يوفر لها الولوج إلى السوق المغربية فرصا جادة للانفتاح على الأسواق الإفريقية.

صاحب الجلالة

أصدر مجلس المنافسة 177 قرارا و4 آراء سنة 2022. وتغطي هذه القرارات والآراء مختلف مجالات تدخله، والمتمثلة في مراقبة التركيزات الاقتصادية ومحاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والبت في طلبات الرأي المندرجة في مهامه الاستشارية.

فبخصوص القرارات الصادرة، شكلت المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية النشاط الأساسي للهيئات التداولية بمجلس المنافسة، حيث بلغ العدد الإجمالي للقرارات الصادرة في هذا الشأن 142 قرارا بنسبة بلغت أزيد من 80 في المائة. وتتكون الحصة المتبقية من القرارات الصادرة في مجال محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، والتي تمثل حوالي 20 في المائة في مجموع القرارات المتخذة.

وعلاقة بالملفات التنازعية، شكلت سنة 2022 استثناء لمجلس المنافسة، إذ عمل هذا الأخير، ولأول مرة منذ إحداثه، على تفعيل صلاحية إصدار العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه.

وأصدر المجلس خلال هذه السنة، 31 قرارا فرض بموجبها عقوبات ردا على:

- ممارسات منافية لقواعد المنافسة رُصدت في إطار التحقيق في شكاية توصل بها المجلس؛

- عدم التبليغ عن عمليات تركيز اقتصادي عالجها المجلس في إطار 3 إحالات ذاتية؛
- عدم التبليغ عن عمليات تركيز اقتصادي عالجها المجلس في إطار 27 طلبا للتسوية.

في هذا الصدد، عرفت مسطرة التسوية التي فتحها مجلس المنافسة بشأن عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة دون تبليغها للمجلس، نجاحا لكون المجلس توصل بعدد إجمالي من طلبات التسوية هم 150 عملية، من ضمنها 27 عملية تأكد خضوعها لإلزامية التبليغ.

وتمحورت مسطرة التسوية التي فتحها مجلس المنافسة حول عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة دون تبليغها للمجلس في الفترة الممتدة من فاتح يناير 2019 إلى غاية 31 دجنبر 2021. وأتاحت للفاعلين الاقتصاديين إمكانية الاستفادة من إطار تصالحي نصت عليه هذه المسطرة، على أساس توفر شروط وردت في قرار مجلس المنافسة عدد 68/ق/2022 كما تم تغييره وتتميمه بموجب القرار عدد 90/ق/2022 بتاريخ 31 غشت 2022 والقرار عدد 104/ق/2022 بتاريخ 29 شتنبر 2022.

وعلاقة بتوزيع طلبات التسوية وفقا لقطاعات الأنشطة، فجل الملفات التي جرت تسويتها همت قطاعات الأنشطة المالية والتأمينات، بنسبة بلغت 53 في المائة من الملفات التي تمت معالجتها.

وبلغ الغلاف المالي الإجمالي للعقوبات المفروضة على عمليات التركيز الاقتصادي التي تمت تسويتها، والبالغ عددها 27 عملية، 36 مليون درهم. وعلاوة على المبالغ المطلوبة في إطار مسطرة التسوية التصالحية، فرض مجلس المنافسة سنة 2020، تبعا لإحالات ذاتية، غرامة مالية بلغ مجموعها 33 مليون درهم.

وفيما يخص الآراء التي أصدرها المجلس برسم سنة 2022، والمندرجة في نطاق مهامه الاستشارية، توصل المجلس بطلب من رئيس الحكومة بشأن مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه.

كما أصدر المجلس 3 آراء أخرى بناء على اتخاذ المبادرة لإبداء الرأي. وهمت السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، وسوق المحروقات السائلة وسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها.

في هذا الصدد، وتفعيلا **لتوجيهاتكم السامية** الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2018، والذي حث الإدارة العمومية والجماعات الترابية على تسديد المستحقات

العالقة بذمتها تجاه المقاولات وفقا للآجال القانونية أو تلك المتفق عليها، أحال رئيس الحكومة طلبا على مجلس المنافسة لإبداء رأيه بشأن مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه.

ومكن تحليل الوضعية الراهنة لآجال الأداء على مستوى مكونات القطاع العمومي الثلاثة، والمتجسدة في الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، من رصد تحسن مهم في آجال الأداء على الصعيد الوطني.

وقد بلغ متوسط آجال الأداء المتعلقة بكافة الطلبيات العمومية 20,6 يوما إزاء الدولة والجماعات الترابية سنة 2019 مقابل 21,1 يوما سنة 2018. وانتقلت آجال الأداء المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية من 55,9 يوما سنة 2018 إلى 36,1 يوما عند متم دجنبر 2021، محققة مكسبا قدر بنحو 20 يوما لفائدة موردي الخدمات بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالقانون. ويرجع هذا الأداء الجيد أساسا إلى أوراش الرقمنة التي أطلقتها الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن إشكالية آجال الأداء تهم أساسا القطاع الخاص بتجاوز وصل إلى 45 يوما فوق السقف المحدد قانونا والمتمثل في 60 يوما. وفي الوقت الراهن، يعد تمديد آجال الأداء أحد العوامل المفسرة للعدد المرتفع لحالات إفلاس المقاولات، لاسيما المقاولات الصغيرة جدا.

وأتاحت دراسة مجلس المنافسة لمشروع القانون رقم 69.21 من رصد بعض الإشكاليات التنافسية ذات الصلة بكيفيات تطبيق العقوبة المالية، وشروط منح الاستثناء من الآجال القانونية، والإعفاء من تسديد الغرامات، وكذا إلزامية التصريح الإلكتروني بالفواتير غير المؤداة أو المؤداة خارج الآجال القانونية.

وأصدر المجلس رأيا مؤيدا لمشروع القانون، مع بعض التوصيات والتعديلات، تتمثل في:

- حذف السقف المحدد في 10.000 درهم بشأن الفواتير وتوسيع نطاق تطبيق القانون على كافة الفواتير، بصرف النظر عن مبلغها؛
- تقليص وتيرة إيداع التصاريح بالفواتير إلى 3 أشهر عوض سنة، بغية ملاءمتها مع التصاريح التي تودعها المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وإرساء نظام لتصريح إلكتروني شامل بالفواتير المتوصل بها والصادرة قصد تسهيل تتبع الفواتير غير المؤداة أو المؤداة خارج الآجال القانونية، وبالتالي تمكين إدارة الضرائب من رصد الفواتير الوهمية؛

- سن آلية للعقوبات تتوافق مع حجم مبالغ الفواتير وحجم المقاولات، لاسيما في الحالات التي يغيب فيها التصريح أو يتم الإدلاء فيها بتصريح خارج الآجال القانونية أو تصريح ناقص أو غير مكتمل؛

- إعادة التنصيص على المصادقة القبلية، بمقتضى مرسوم وبعد استطلاع رأي مجلس المنافسة، على اتفاقات بين المهنيين تتعلق بمنح آجال استثنائية طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 3 من القانون القديم رقم 49.15، وتحديد دقيق للمعايير المعللة لحالات قبول أو رفض الوزارة المكلفة بالمالية لطلبات التخفيض من الغرامة المالية أو الإعفاء من أدائها، واعتماد مقاربة قطاعية أو حسب المنطقة الجغرافية لمنح الإعفاءات بدلا من التعامل مع كل حالة على حدة، والتي قد لا تصب في مصلحة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا التي تتوفر على قدرات تفاوضية ضعيفة؛

- تخويل الدائنين إمكانية الحصول على وسيلة إثباتية من لدن الإدارة الجبائية على غرار شهادة عدم الأداء في جميع الحالات التي تُطبق فيهاالغرامة المالية؛

- تعميم نظام التدبير المندمج للنفقات على كافة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، ودعوة المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة في القطاعات التجارية إلى رقمنة جميع مساطر الشراء الخاصة بها.

من جهة أخرى، اتخذ مجلس المنافسة المبادرة للإدلاء برأيه بشأن السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات. وتأتي هذه المبادرة في سياق الرؤية الوطنية المتعلقة بالتنقلات الحضرية بالمغرب في أفق سنة 2030. وتكمن دوافعها في الاتجاهات الديمغرافية وسياسات التمدين، بالإضافة إلى مختلف الإحالات التي توصل بها مجلس المنافسة بشأن شروط انتقاء وإسناد عقود التدبير المفوض في هذا القطاع، واحتمال وجود حواجز دخول وفقا لما تداولته الصحافة الوطنية.

في هذا الصدد، كشفت دراسة السير التنافسي لهذه السوق أنها تتسم ببنية موجهة للتدبير المفوض بواسطة 29 من أصل 37 عقدا للاستغلال. وتطبعها كذلك نسبة عالية من التركيز. كما تؤطرها ترسانة متنوعة من النصوص القانونية.

على ضوء العناصر التحليلية التي جرى التطرق إليها ومن أجل تحسين سير المنافسة في سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات وتحسين نمط تقنينها، أوصى مجلس المنافسة باتخاذ التدابير التالية:

- إعادة النظر في النظام الأساسي والإطار القانوني المنظم لشركات التنمية المحلية بهدف إضفاء الطابع المهني عليها وإمدادها بالوسائل القانونية والمادية قصد الاضطلاع الأمثل بدورها في ضبط هذه السوق؛
- إضفاء الطابع الجهوي على الإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية، وتخويل السلطات المفوضة مزيدا من الصلاحيات في مجال تخطيط ومراقبة وتمويل التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن؛
- ضمان منافسة حرة ونزيهة في سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات؛
- التفعيل المنهجي لمبادئ الشفافية والولوج إلى المعلومة في عقود التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات.

علاوة على ذلك، اتخذ المجلس المبادرة للإدلاء برأيه بهدف تحليل التذبذبات الأخيرة لأسعار بيع بعض المنتوجات والمواد، وتأثير الارتفاع الحاد للأسعار على السير التنافسي للأسواق الوطنية، في سياق اقتصادي وطني مطبوع بارتفاع أسعار بيع المحروقات (الغازوال والبنزين) في المضخة في السوق الوطنية، والتي بلغت مستويات قياسية طيلة الأشهر الأولى من سنة 2022.

وكشف تحليل المجلس للسير التنافسي للأسواق وبنية الأسعار وهوامش الربح المحققة من قبل الفاعلين، أن سوق الغازوال والبنزين تؤطرها بشدة نصوص تنظيمية متجاوزة، وتعتمد كليا على الواردات من الخارج. كما أبان عن نسبة عالية من التركيز تطبع أسواق التخزين والاستيراد، وعن نمو قوي مقرون بمستوى عال من التركيز سجلته شبكة التوزيع.

كما كشف تحليل المجلس على وجود علاقة ترابطية قوية بين أسعار برميل النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2019. في حين لوحظ ضعف مستوى الترابط بين أسعار برميل النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية خلال سنتي 2020 و2021 والأشهر الأربعة الأولى من سنة 2022.

وسجل المجلس انعكاس الزيادات في عروض الأسعار على المستوى العالمي بشكل فوري في حين تنعكس الانخفاضات بشكل متفاوت زمنيا.

ومكن التحليل من استنتاج أن المنافسة بالأسعار في أسواق الغازوال والبنزين شبه منعدمة أو بالأحرى أبطلت. ومن أجل تحسين سير المنافسة في أسواق الغازوال والبنزين وجعلها أكثر انفتاحا على منافسة حقيقية بواسطة الأسعار، أوصى المجلس باتخاذ التدابير التالية:

- إعادة النظر في الإطار ونمط ضبط أسواق الغازوال والبنزين؛
- التسريع من وتيرة تفعيل توصيات مجلس المنافسة المتضمنة في رأيه بشأن تسقيف هوامش ربح المحروقات السائلة الصادر سنة 2019؛
- إعادة النظر في الإطار التنظيمي المؤطر للعلاقات التعاقدية بين شركات التوزيع ومحطات الخدمة لخفض حواجز الدخول؛
- تشجيع الفاعلين في أسواق الغازوال والبنزين على استخدام أدوات تغطية المخاطر؛
- دراسة جدوى مزاولة نشاط التكرير بالمغرب؛
- توسيع نطاق النظام الجبائي المطبق حاليا على القطاعات المحمية ليشمل أسواق توزيع المنتجات النفطية وسن ضريبة استثنائية على الأرباح المفرطة؛
- استبعاد أية عودة محتملة للدعم المباشر لهذه المواد وإقرار مساعدات مباشرة للمواطنين ومنح تخفيضات ضريبية ملائمة؛
- التسريع من وتيرة تنزيل استراتيجية الانتقال الطاقي.

وتمحور الرأي الأخير الذي أصدره مجلس المنافسة سنة 2022 بمبادرة منه، حول دراسة سير المنافسة في سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب، في سياق تعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل 22 مليون شخص إضافي.

وكشف التحليل المنجز من طرف مجلس المنافسة عن حقائق إيجابية بشأن دينامية هذه السوق وكذا الاختلالات التي تعتريها، وتحول دون اضطلاعها بدورها في النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية.

وخلص التحليل إلى أن المصحات الخاصة تعد فاعلا رئيسيا في سوق الرعاية الطبية، بالرغم من توزيعها الجغرافي المتسم خصوصا بعدم التكافؤ. ويتعلق الأمر بسوق تكتنفها

العتامة، وينظمها إطار قانوني متقادم وغير مكتمل. كما أضحت سوقا أكثر انفتاحا وجاذبية بالرغم من حواجز الدخول البنيوية التي تطبعها.

فضلا عن ذلك، كشف التحليل أن تواجد المصحات الخاصة غير الهادفة إلى الربح يشكل قاطرة للنهوض بسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة. كما بات نموذج المستشفى الخاص يتطور تدريجيا في سياق التحديث التدريجي لأنماط التدبير.

وتعاني أغلبية المصحات الخاصة من ضعف رؤوس الأموال، بأقل من 1 مليون درهم لـ43 في المائة من الحالات. كما أن استمرار الممارسات التدليسية يحول دون ضمان حسن سير المنافسة في هذه السوق.

انطلاقا من هذا التحليل، ومن أجل تقويم الاختلالات المرصودة وتعزيز ممارسة منافسة حرة ونزيهة في السوق المذكورة، والتي تعد الوسيلة الوحيدة لضمان ولوج المواطنين إلى العلاجات بأسعار منطقية، أوصى المجلس باتخاذ التدابير التالية:

- إعادة النظر والتسريع من وثيرة تكوين الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية بهدف توسيع الولوج إلى الدراسات الطبية؛
- إقرار تحفيزات هامة لمزاولة مهنة الطب في المغرب من قبل الأطباء الأجانب؛
- إرساء كيفيات جديدة لمزاولة المهنة بالمصحات الخاصة؛
- إزالة العقبات التي تحول دون ممارسة مهنة الطب وإرساء حركية للمتمرسين على الصعيد الوطني؛
- تطوير الطب عن بعد كأحد الحلول لتدارك الخصاص في الموارد البشرية الطبية؛
- مراجعة وتحيين المصنف العام للأعمال المهنية والتعريفة المرجعية مع مراعاة التكاليف الحقيقية لخدمات العلاجات؛
- تعميم حرية تحديد التعريفة وضمان الشفافية في فوترة العلاجات المقدمة؛
- تعزيز مراقبة المصحات الخاصة عبر اللجوء إلى مقدمي خدمات معتمدين؛
- محاربة الممارسة المتعلقة بشيك الضمان عبر إحداث صندوق ضمان؛

- تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بقواعد إشهار تعريفة الخدمات بالمصحات الخاصة وسن عقوبات ردعية في حق المخالفين؛
- فرض فوترة واضحة ومفصلة للعلاجات والأدوية المستهلكة؛
- تعزيز المراقبة الجبائية للمصحات الخاصة وحثها على افتحاص حساباتها؛
- تطوير وتحسين عرض الاستشفاء العمومي لتعزيز ممارسة المنافسة في سوق الرعاية الطبية؛
- تفعيل منظومة إعلامية صحية وطنية؛
- وضع خريطة صحية ورقمنة ملف المريض وإرجاع المصاريف؛
- ضمان حماية أفضل للمرضى أو المستهلكين؛
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لنشاط المصحات الخاصة؛
- تحيين وتوحيد المعايير التقنية؛
- تطوير المصحات الخاصة غير الهادفة إلى الربح في المدن الكبرى وتحسين شروط ولوج المرضى إليها.

صاحب الجلالة،

عكف مجلس المنافسة، سنة 2022، على توطيد مساهمته، كهيئة لنظامة الاقتصاد، والدفاع عن مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة والمشروعة، وصيانة القدرة الشرائية للمستهلكين.

وحافظ، في هذا الصدد، على دينامية عمل عالية لهيئاته التداولية، مرتكزة على مبادئ الحياد والنزاهة والموضوعية.

وعلاوة على دينامية العمل هاته، خضع الإطار القانوني المنظم للمنافسة بالمغرب للتعديل تنفيذا **لتعليماتكم السامية** الواردة في بلاغ الديوان الملكي الصادر بتاريخ 22 مارس 2021، والذي دعا إلى إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني القديم، وتعزيز حياد وقدرات مجلس المنافسة، وترسيخ مكانته كهيئة مستقلة، تساهم في تكريس الحكامة الجيدة ودولة القانون في المجال الاقتصادي وحماية المستهلك.

وتروم هذه التعديلات إبراز أهمية العمل الذي ينجزه مجلس المنافسة، والارتقاء بجودة مساهماته في نطاق مهامه القانونية.

في هذا الصدد، تدارس أعضاء المجلس وناقشوا مشروع النظام الداخلي الجديد، الذي خضع للمراجعة تبعا للتعديلات الجديدة المذكورة أعلاه بهدف ضمان ملاءمة هذا النظام مع المقتضيات الجديدة المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة وبمجلس المنافسة.

وعقد مجلس المنافسة 12 دورة عادية لجلسته العامة خلال سنة 2022، على أساس دورة في الشهر.

وخلال هذه الدورات، تدارست الجلسة العامة وصادقت على مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2021، والذي تضمن الأنشطة المنجزة طيلة هذه السنة.

كما رخصت لتركيز اقتصادي، وقررت إجراء دراسة معمقة بشأن عملية تركيز اقتصادي، وافتحصت الإخلال بإلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي لمجلس المنافسة.

وهكذا، تدارس أعضاء المجلس وصادقوا على القرارات ذات الصلة بتحديد مقدار العقوبة المالية المقررة في حق المنشآت التي أقدمت على خرق إلزامية التبليغ، وكذا جميع المنشآت التي ارتكبت نفس الفعل دون إنجاز رقم معاملات.

من جهة أخرى، تدارست الجلسة العامة وصادقت على مشاريع الآراء التي انصبت حول:

- مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه؛
- السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين بواسطة الحافلات بالمغرب؛
- الارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياتها على السير التنافسي في سوق المحروقات؛
- السير التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب.

زيادة على ذلك، تدارست الجلسة العامة كلا من طلب الإدلاء بالرأي الذي تقدمت به وزيرة الاقتصاد والمالية بخصوص مواصلة تنظيم أسعار فحوصات الكشف عن فيروس

كوفيد-19، والمذكرة التأطيرية بشأن مبادرة الإدلاء برأي حول وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب.

وفي السنة ذاتها، تدارست الجلسة العامة وصادقت على قرار يتعلق بالممارسات المنافية للمنافسة التي ارتكبتها هيئة الخبراء المحاسبين في سوق التدقيق المحاسبي والمالي القانوني والتعاقدي.

كما تدارست الجلسة العامة واعتمدت قرارا يهم اتخاذ المبادرة للتحقق من مدى امتثال فاعل اقتصادي لقرار اعتمده مجلس المنافسة.

وعرفت سنة 2022 كذلك الدراسة والمصادقة من لدن الجلسة العامة على مشروع ميزانية مجلس المنافسة برسم سنة 2023.

من جانبها، عقدت اللجنة الدائمة 61 اجتماعا تداولت على إثرها في 171 قرارا. وتمحورت أشغالها حول الدراسة والمصادقة على 133 قرارا للتركيز الاقتصادي.

وتميزت سنة 2022 بالنسبة للجنة الدائمة بالدراسة والمصادقة على دليل يتعلق بوضع برامج المطابقة مع قانون المنافسة لدى المقاولات والمنظمات المهنية، بحيث يوفر إطارا مرجعيا عاما للمطابقة، ويمنح أدوات عملية لوضعه وتطويره.

وخلال نفس السنة، عقدت الفروع الأربعة، التي تتولى دراسة الملفات المحالة عليها من لدن رئيس المجلس والجلسة العامة واللجنة الدائمة، اجتماعاتها بصفة منتظمة، وبلغ عددها أكثر من 180 اجتماعا. وساهمت من خلالها في الدراسة الموازية لمشاريع القرارات والآراء، وفي إنجاز الأعمال التحضيرية للدراسات التي أطلقها المجلس واقتراح مشاريع آراء جديدة لها علاقة بالأولويات القطاعية والظرفية.

صاحب الجلالة،

أبرم مجلس المنافسة، سنة 2022، عدة اتفاقيات للتعاون مع مؤسسات وطنية وازنة. وتجسدت أهدافها في توفير بيئة مواتية للاستثمار لفائدة المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء، مبرزة التعاون بين المؤسسات الشريكة لتحسين شفافية وانسيابية المعطيات.

في هذا الصدد، وقع المجلس على اتفاقية مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، تمحورت حول تبادل المعلومات والمعطيات والوثائق وتنظيم أنشطة للتحسيس والتوعية وتقاسم الخبرات.

كما وقع المجلس على اتفاقية للتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتهدف هذه الاتفاقية إلى توفير إمكانية الولوج إلى المعلومات والدراسات المنجزة من قبل المؤسستين في سياق المهام المنوطة بهما، علاوة على تبادل التجارب والنهوض بكفاءات موظفيهما في مجال قانون واقتصاد المنافسة. كما تروم تنظيم جلسات عمل ولقاءات حول مواضيع تقنية ومرتبطة بضبط الأسواق ومراقبتها.

فضلا عن ذلك، أبرم المجلس، في أكتوبر 2022، اتفاقية للتعاون مع مكتب الصرف، ارتكزت على تبادل المعلومات والمعطيات والتكوين وتقاسم الخبرات.

وفي إطار التعاون الوطني، أطلق مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برنامجا مشتركا للتعاون بهدف تجسيد التكامل بين المؤسستين في مجال تبادل الخبرات. ويروم هذا البرامج ضمان قراءة سليمة وتطبيق فعال للنصوص التشريعية المتعلقة بالمنافسة في الأسواق.

في هذا الصدد، جرى تنظيم 3 ورشات عمل مشتركة لفائدة القضاة في أشهر يونيو وأكتوبر ودجنبر 2022، شكلت بالنسبة للقضاة المختصين فرصة للتبادل والتفاعل مع نظرائهم الأوروبيين ومع خبراء مجموعة البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإشكاليات ذات الصلة بالجوانب المسطرية وبالطعون والمراقبة القضائية، وكذا بسلطة فتح التحقيق ونظام الدفاع في مجال الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والتركيزات الاقتصادية.

وفي نطاق الشراكة الدولية، وقع مجلس المنافسة على مذكرة تفاهم مع لجنة المنافسة باليونان في مارس 2022، تروم مواصلة توطيد علاقات الشراكة التي تجمع المملكة المغربية بجمهورية اليونان.

علاوة على ذلك، وفي إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية التي تجمع المجلس بالائتلاف المكون من ثلاث سلطات مكلفة بالمنافسة (لجنة المنافسة باليونان وهيئة حماية المنافسة والمستهلكين ببولندا وهيئة المنافسة بإيطاليا)، جرى تفعيل عدة إجراءات وتدابير سنة 2022 استهدفت التكوين وبلورة الأدوات المنهجية وإشاعة ثقافة المنافسة.

في هذا الإطار، نظم المجلس ثلاث ورشات عمل للتبادل والتفاعل بشأن قانون واقتصاد المنافسة في إطار الاتفاق المذكور أعلاه في شهري ماي ودجنبر 2022. وأتاحت هذه الورشات، التي استهدفت مكاتب الاستشارة القانونية والمحامين والجامعيين، فرصة

للنقاش مع خبراء أوروبيين بشأن حالات واقعية، مع إبراز الدور الجوهري للاستشارة القانونية في محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، والتعليم والبحث في قانون واقتصاد المنافسة.

وفي السياق ذاته، شارك مقررو مجلس المنافسة في سلسلة من الدورات التكوينية، بلغ عددها 6 دورات في مجال قانون واقتصاد المنافسة، وأشرف عليها خبراء أوروبيون. وجرى استكمالها بتنظيم زيارات دراسية إلى سلطتي المنافسة ببولندا (في ماي 2022) وبإيطاليا (في شتنبر 2022)، تمكن من خلالها المستفيدون من تكريس الجوانب التي تطرقت إليها هذه الدورات عن طريق الغوص في عمل الفرق المماثلة.

وفي نطاق اتفاق التوأمة المشار إليها أعلاه، حرص مجلس المنافسة إحداث قاعدة معطيات تتعلق بالاجتهادات القضائية الأوروبية من قبل لجنة المنافسة باليونان، حيث تسلم النسخة الأولى منها في نونبر 2022. وستُعرض على أنظار المجلس الأعلى للسلطة القضائية في بداية سنة 2023 قصد إجراء التعديلات اللازمة قبل توفيرها رسميا عبر الوسائل الإلكترونية.

زيادة على ذلك، نظم المجلس، في سياق اتفاقية الخدمات المبرمة مع مؤسسة التمويل الدولية (التابعة لمجموعة البنك الدولي)، ورشة عمل مع وسائل الإعلام في مارس 2022. وتندرج هذه الورشة، التي نظمتها المؤسستين الشريكتين بتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ضمن المقاربة البيداغوجية التي ينهجها مجلس المنافسة، والرامية إلى إشراك وسائل الإعلام هاته في حملة التحسيس والتوعية بفضائل المنافسة لدى الفاعلين في المنظومة التنافسية والرأي العام، بغية تثمين العمل الذي تضطلع به هيئة الضبط لخلق مناخ تنافسي سليم وحماية المستهلك.

كما أطر خبراء ينتسبون إلى مجموعة البنك الدولي ورشة تكوينية لفائدة المقررين العاملين بمجلس المنافسة. وحرصت المؤسستين على متابعة أعمالهما ذات الصلة بتقوية الإطار المنظم لمكافحة الاحتكار عبر مراجعة المساطر الداخلية وتجويدها.

وبخصوص مشاركته في الندوات الدولية، ساهم مجلس المنافسة في أشغال اللقاء السنوي الأول لشبكة المنافسة العربية، المنظم بالقاهرة برعاية جامعة الدول العربية في مارس 2022. وعرف هذا اللقاء تشكيل شبكة مكونة من ثلاث مجموعات عمل، حيث يترأس مجلس المنافسة بالمملكة المغربية المجموعة المكلفة بعمليات الاندماج والاقتناء.

وشارك المجلس كذلك في اللقاء السنوي لشبكة المنافسة الدولية الذي نظمته هيئة المنافسة بألمانيا في برلين في ماي 2022. وانتهز المجلس المناسبة لتقوية تموقعه ضمن منتدى المنافسة الإفريقي، الذي نظم أعضاؤه، على هامش أشغال هذا اللقاء، جلسة خاصة.

إضافة إلى ذلك، توصل المجلس بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للمشاركة في عدة جلسات خلال أشغال منتدى المنافسة المنظم بسلطنة عمان في أبريل 2022. وشارك أيضا في أشغال كل من مؤتمر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، المنظم من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يوليوز 2022 بجنيف، ومنتدى المنافسة العالمي لمنظم من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دجنبر 2022 بباريس. وفي سياق الشراكة التي تجمع لجنة المنافسة باليونان بالمجلس، شارك هذا الأخير في الندوة الدولية المقامة بأثينا في يونيو 2022.

وحضر كذلك أشغال مؤتمر تعزيز المنافسة: التحديات والطموح، المنظم من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجهاز حماية المنافسة الكويتي يومي 13 و14 دجنبر 2022 بالكويت.

أخيرا، نظم المجلس، تحت الرعاية السامية لجلالتكم، ندوة دولية حول موضوع: "التحول الرقمي: بين التقنين والتنافسية"، وذلك يومي 9 و10 نونبر 2022 بمدينة مراكش. وتطرق من خلالها أكثر من 200 مشارك للتحديات والفرص المرتبطة بالتغييرات المجتمعية الحالية التي أفرزها التحول الرقمي، انطلاقا من 6 محاور تمثلت في: (1) ضبط الأسواق، (2) تقنين الخدمات، (3) الصحافة والحقوق المرتبطة بها، (4) الرقمنة والمالية، (5) الطابع المركزي للمعطيات في الأسواق الرقمية و(6) المساواة في الولوج إلى المعلومة.

صاحب الجلالة،

انكب مجلس المنافسة، خلال سنة 2022، على تركيز جهوده للتواصل مع كافة الفاعلين في المنظومة التنافسية، مستندا في ذلك إلى مقاربة بيداغوجية ومفتوحة للتوعية بفوائد المنافسة، وإبراز المهام والاختصاصات الموكولة إليه.

ومكنت هذه المقاربة التي تشكل جزءا مهما من مخطط عمل المجلس من تقوية صورته وتعزيز سياسته التواصلية.

في هذا السياق، انصب عمل المجلس حول التواصل بشأن إصداراته، المتمثلة بالخصوص في نشر الآراء والقرارات مستعينا بقنوات مختلفة. ومن ثم، جرى نشر بلاغات وبرمجة مقابلات إعلامية وتنظيم ندوات صحفية، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات للتبادل والتحسيس مع مختلف الجهات الفاعلة في المنافسة.

وفي السنة ذاتها، قام المجلس بإطلاق حملة تواصلية للتعريف بمسطرة تسوية عمليات التركيز الاقتصادي غير المبلغة لديه. وهو ما ساعد على تشجيع عدد من الفاعلين الاقتصاديين على الإقرار بأفعالهم والتعهد باحترام الغرامات المحددة بمقتضى هذه المسطرة.

كما قام بإطلاق حملة أخرى خصصها لبرنامج المطابقة مع قانون المنافسة، الذي يستهدف كافة المقاولات والمنظمات المهنية، بغض النظر عن حجمها أو قطاع نشاطها، ويحثها على العمل من أجل محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

زيادة على ذلك، أتاح التواصل حول لقاءات التبادل والإعلام المنعقدة مع الجمعيات والغرف المهنية، خاصة الاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيدراليات القطاعية المنضوية تحت لوائه، رصد الإشكاليات التنافسية الخاصة بكل قطاع ومناقشة حقوق وواجبات المقاولات في مجال قانون المنافسة.

في هذا الاتجاه، نظم المجلس لقاءات أخرى مع المقاولات والمتمرسين في القانون والجامعات وجهات فاعلة أخرى بهدف تحفيز تناغم مؤسساتي يسهل قراءة التشريعات المتعلقة بالمنافسة بشكل جيد وتأويلها الصحيح.

وحرصا منه على تسويق كافة أعماله إعلاميا في وقت مناسب، عمل مجلس المنافسة على نشر وتعميم بلاغات صحفية بلغ عددها 158، وتمحورت حول تبليغ المجلس عمليات التركيز الاقتصادي، تطبيقا لأحكام المادة 10 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (الموافق لفاتح دجنبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن المجلس ورد ذكره في 16.736 مقالا صحفيا سنة 2022، بزيادة بنسبة 210 في المائة مقارنة بسنة 2021 حيث أُشير إليه في 360 مقالا فقط. وفي المجموع، نشرت منابر إعلامية مختلفة، بلغ عددها 835 منبرا وضمت وسائل إعلام سمعية-بصرية وإلكترونية ومكتوبة، معلومات حول أنشطة المجلس تركت أصداء إعلامية بلغت في المتوسط 1395 صدى إعلامي شهريا و4184 كل ثلاثة أشهر، مع هيمنة اللغة العربية على المقالات المحررة.

وتثبت هذه الأرقام تأثير الإستراتيجية التواصلية للمجلس لتحسيس الرأي العام برهانات المنافسة، وبضرورة احترام قواعد السوق.

صاحب الجلالة،

سيواصل مجلس المنافسة، مسترشدا **بتوجيهاتكم السامية**، جهوده لتوطيد وتحصين بيئة تنافسية دينامية ومواتية لممارسة المنافسة المشروعة، وتسود فيها المبادئ الأساسية القائمة على الاستحقاق والإنصاف.

وسيعمل المجلس على المساهمة في تحسين القدرات التنافسية للنسيج الاقتصادي، وإذكاء الإبداع وروح المبادرة لدى المقاولات، وتوفير شروط ممارسة منافسة سليمة بين الفاعلين الاقتصاديين.

وفي الوقت ذاته، سيظل حريصا على ضمان حقوق المستهلكين من خلال السهر على انعكاس فوائد المنافسة على قدرتهم الشرائية بصفة مباشرة، وعلى جودة المنتجات والخدمات المقترحة، وكذا على تنوع الخيارات المتاحة في السوق.

تلكم، جلالتكم، الخطوط العريضة للتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2022.

أحمد رحو

الرباط، يونيو 2023

المحتويات

ديباجة

الجزء الأول : وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا : وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

ثانيا : وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

الجزء الثاني : حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا : ضبط الأسواق

ثانيا : أنشطة الهيئات التداولية

ثالثا : الحكامة الإدارية والمالية

الجزء الثالث : الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

أولا : الشراكة الوطنية والدولية

ثانيا : التواصل بمجلس المنافسة

ثالثا : الدليل المتعلق بوضع برامج المطابقة مع قانون المنافسة لدى المقاولات والمنظمات المهنية

ديباجة

تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، حسبما وقع تغييره وتتميمه، يستعرض هذا التقرير السنوي وضعية المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، ويقدم حصيلة الأنشطة التي أنجزها مجلس المنافسة برسم سنة 2022.

وشهدت هذه السنة عدة أحداث هامة أفضت إلى تذبذبات اقتصادية كبيرة، إلى جانب تداعيات قوية على الأسواق وعلى الظروف الاقتصادية بالمغرب وفي عدة بلدان.

على الصعيد الدولي، استمرت الاقتصاديات العالمية في مواجهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي أفرزتها جائحة كوفيد-19، وتفاقمت بسبب النزاع في أوكرانيا. وأفضت هذه البيئة إلى انكماش النمو وازدياد الضغوط على أسعار السلع والخدمات، همت أساسا المواد الغذائية والطاقة، وإلى تباطؤ الاقتصاد العالمي تباطؤا أقوى من المتوقع، وبلوغ التضخم لمستويات عالية. كما أسفرت الوضعية غير المسبوقة التي شهدها العالم عن اختلالات في توازن الأسواق، وأفرزت تحديات جديدة استدعت إحداث إطارات واسعة لضمان المرونة، وتجسدت في عودة قوية لمساعدات الدولة.

وتجسيدا لإرادتها في الحفاظ على استقرار اقتصادي طويل المدى، اعتمدت البنوك المركزية عموما مقاربة استباقية لمنع حدوث التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة الرئيسية، والذي سيمتخض عنه الحد من نمو القروض، وتباطؤ الاستثمار، وتراجع وتيرة الطلب على السلع والخدمات.

على الصعيد الوطني، واجه المغرب، بعد تأثره بالأزمة الصحية، جفافا كبيرا ترتب عنه انخفاض في الإنتاج الفلاحي الوطني. وتجسدت تداعياته في الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية، وتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين. وانعكست هذه الوضعية على معدل النمو الاقتصادي. كما تسببت في تفاقم الصعوبات التي تكبدتها عدة شرائح سكانية، لاسيما الطبقة الوسطى والفئات الأكثر هشاشة.

ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت الحكومة تدابير هادفة اتخذت شكل مساعدات موجهة بالخصوص لمهنيي النقل الطرقي والفاعلين في القطاع السياحي. وضاعفت كذلك من الاعتمادات المالية التي استهدفت تعويض أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني.

إضافة إلى ذلك، أقدم بنك المغرب على رفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين سنة 2022، وعلى التوالي بنسبة من 1,5 إلى 2 في المائة ثم إلى 2,5 في المائة بهدف ضمان إعادة توازن تنبؤات الفاعلين الاقتصاديين وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية ضمن بيئة واضحة وظاهرة للعيان.

زيادة على ذلك، وفيما يتعلق بالمنافسة بوجه خاص، عرفت سنة 2022 إصدار القوانين المعدلة للإطار القانوني المنظم لها بالمغرب، تفعيلا للتعليمات الملكية المتضمنة في بلاغ الديوان الملكي المؤرخ في 22 مارس 2021، والداعي إلى إضفاء الدقة اللازمة على الإطار القانوني القديم، وتعزيز حياد وقدرات مجلس المنافسة، وترسيخ مكانته كهيئة مستقلة تساهم في تكريس الحكامة الجيدة ودولة القانون في المجال الاقتصادي، وحماية المستهلك.

في هذا الصدد، يرتكز التقرير السنوي برسم سنة 2022، أخذا بعين الاعتبار المكتسبات والمنجزات المحققة في السنوات السابقة، على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني،
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة،
- الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة بمجلس المنافسة.

1

الجزء

وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

شهد الاقتصاد العالمي، سنة 2022، تباطؤا في النمو الاقتصادي على خلفية تصاعد أسعار منتجات الطاقة والضغوط التضخمية التي تفاقمت بفعل النزاعات الجيو-سياسية.

أمام تصاعد التضخم، اضطرت الحكومات إلى إعادة النظر في تدابير الدعم التي اعتمدتها استجابة منها لجائحة كوفيد-19، في حين أقدمت البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة قصد كبح الزيادة في الأسعار.

وتأثرت دينامية التركيزات الاقتصادية بشدة سنة 2022، والتي بلغت أدنى مستوياتها منذ سنة 2018، بسبب تشديد شروط التمويل الناجم عن رفع أسعار الفائدة الرئيسية ومناخ من عدم اليقين والانقسام الجيو-اقتصادي، والمقرونين بعودة الحمائية الاقتصادية.

أ. السياق الماكرو-اقتصادي

يواجه العالم مرحلة من عدم اليقين على المستوى الاقتصادي بسبب التداعيات التي ارتبطت بعدة صدمات وقعت طيلة السنوات الثلاثة الأخيرة، والمتمثلة بالخصوص في جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا، مما ترتب عنه اضطرابات غير متوقعة على الاقتصاد العالمي. وشكل تزايد الطلب المتزايد للمستهلكين على السلع والخدمات (pent-up demand)، إضافة إلى اضطرابات سلاسل الإمداد وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية، عوامل زادت من حدة التضخم في عدة اقتصادات سنة 2022، والذي سجل مستويات لم يشهدها العالم منذ عقود.

1. النمو الاقتصادي

بعد أن عاد إلى نموه خلال سنة 2021، حافظ الاقتصاد العالمي على نفس المسار خلال سنة 2022، وإن كان ذلك بنسب أقل مما تنبأت به السيناريوهات الأساسية التي وضعتها المؤسسات الدولية.

في الواقع، بعد تسجيله لنمو بلغ 6,2 في المائة سنة 2021، لم يرتفع الإنتاج العالمي إلا بنسبة 3,4 في المائة سنة 2022[1] (انظر الرسم البياني 1). وبالرغم من التراخي النسبي لاختناق سلاسل الإنتاج والإمدادات في الفترة التي أعقبت الجائحة وتراجع تهديد هذه الأخيرة، ظهرت عوامل أخرى غير متوقعة قوضت الآفاق الاقتصادية العالمية. وتجسدت بالخصوص في النزاع بأوكرانيا، الذي أفرز صدمات على أسعار المواد الأولية وخلق اضطرابات تجارية، وساهم في تأجيج دوامة التضخم وخلق مناخ عام من عدم اليقين.

[1] حسب توقعات صندوق النقد الدولي لـ 11 أبريل 2023 (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023).

الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 (بالنسبة المئوية)

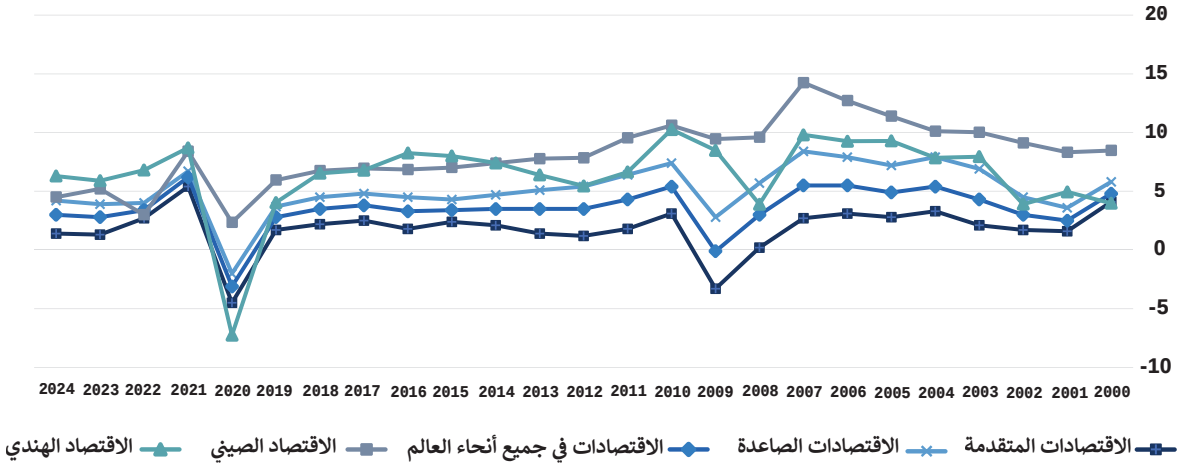

المصدر: صندوق النقد الدولي

علاوة على ذلك، أفضت هذه التوترات الجيو-سياسية إلى تضخيم ظاهرة الانقسام الجيو-سياسي التي برزت خلال العقد المنصرم، مع ظهور قطبية للاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء حول تكتلين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

في هذا السياق، شرعت المبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع، والذي يُرتقب أن يتواصل طيلة السنوات القادمة، مع التذكير في هذا الصدد، بأنه منذ عقد من الزمن، تراجع التكامل الاقتصادي العابر للحدود بعد الأزمة المالية لسنة 2008، إلى جانب أحداث بارزة تمثلت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وتندرج ندرة الإمدادات الناجمة عن تفشي الجائحة وحركية إعادة التوطين، والتي ظهرت ابتداء من سنة 2021، في الإطار ذاته.

وفي هذا السياق، تضاعفت الحواجز أمام التجارة، بدءا من حظر تصدير المواد الغذائية والأسمدة استجابة لارتفاع أسعار المواد الأساسية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا، إلى فرض قيود على تجارة الرقاقات (microprocesseurs) وشبه الموصلات (semi-conducteurs) (قانون الرقائق الإلكترونية والعلوم (Chips & Science Act)[2] في الولايات المتحدة الأمريكية)، أو استبدال التكنولوجيات المستوردة ببدائل محلية في الصين[3].

[2] قانون الرقائق الإلكترونية والعلوم رقم 117.167 المؤرخ في 08 شتنبر 2022، ويتعلق الأمر بقانون اعتمده الكونغرس الأمريكي بتاريخ 9 غشت 2022 يقضي بسن تدابير لدعم صناعة أشباه الموصلات والزيادة في حجم ميزانية البحث والتطوير للوكالات الفيدرالية الكبرى.

[3] الأمر الذي أصدرته الحكومة المركزية الصينية في ماي 2022، والقاضي باستبدال المعدات المعلوماتية التي تستخدمها المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بمعدات صينية في أجل لا يتعدى سنتين. ويأتي هذا الأمر لتسريع العملية المنصوص عليها في التوجيه المسمى "صنع في الصين 2025" والصادر سنة 2015، والذي ينص على استبدال المعدات المذكورة في أفق 2025.

ومع الوقت، يُتوقع أن يلحق تجزؤ العولمة أضرارا بالنمو على المدى البعيد، مع خسائر في الإنتاج تقدر بـ 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي، وفقا لحسابات صندوق النقد الدولي.

ومن شأن هذه الظاهرة أن تؤثر كذلك على وضعية المنافسة، طالما أن المقاولات الأجنبية تحدث محاكاة مع المقاولات الوطنية عن طريق دفعها إلى تحسين مردوديتها بهدف الحفاظ على تواجدها.

وبالرغم من العناصر المشار إليها أعلاه، ثبت أن النشاط الاقتصادي في عدة بلدان صمد بشكل أكبر مما كان متوقعا، لاسيما في النصف الثاني من سنة 2022، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت نسبة البطالة مستويات منخفضة تاريخيا، ومع ذلك ظلت ثقة المستثمرين والمستهلكين متراجعة.

وعلى ضوء هذه العوامل التي تستمر في الضغط بشدة على الآفاق الاقتصادية، يُرتقب أن يستمر النمو العالمي في التباطؤ طيلة السنوات القادمة، ليستقر في حدود 2,8 و3 في المائة سنتي 2023 و2024 على التوالي حسب صندوق النقد الدولي[4]. ولم يشهد هذا التراجع الحاد في مسار النمو مثيلا له منذ سنة 2001، باستثناء الأزمة المالية لسنة 2008 والذروة التي بلغتها جائحة كوفيد-19 سنة 2020.

زيادة على ذلك، وبخصوص استمرار صدمة العرض سنة 2022 والتي يُرجح أن تتواصل خلال سنة 2023، يُتوقع أن تستمر جل الاقتصادات المتقدمة في العمل بوتيرة أقل من إمكانياتها المحتملة إلى غاية سنة 2027.

في الواقع، ووفقا للتوقعات الحديثة لصندوق النقد الدولي (أبريل 2023)، يُحتمل أن تظل فجوة الناتج، التي تعنى بقياس الفرق بين الأداء الاقتصادي الفعلي، المتمثل في الناتج الداخلي الإجمالي والإنتاج المحتمل، أو الكمية القصوى التي يمكن للاقتصاد أن ينتجها في وضعية استخدام كامل قدراته، سلبية في معظم الاقتصادات المتقدمة على امتداد السنوات القادمة[5] (انظر الرسم البياني 2).

[4] صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023.

[5] صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023.

الرسم البياني 2: فجوة الناتج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)

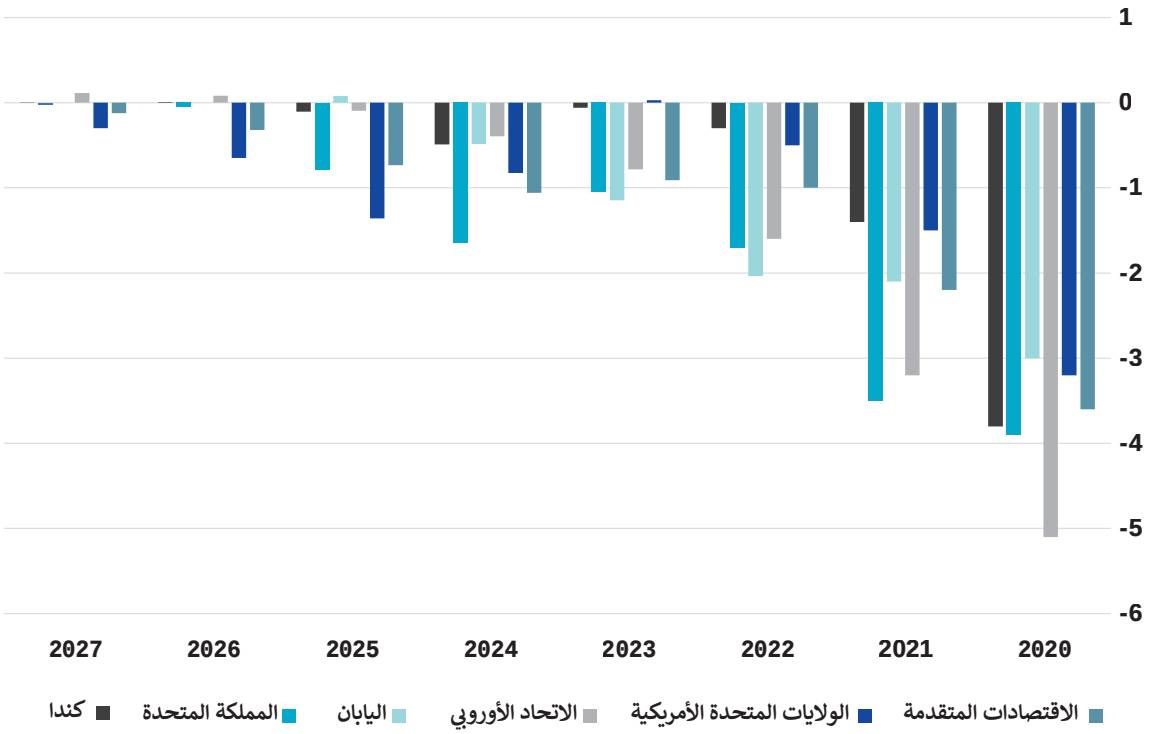

المصدر: صندوق النقد الدولي

وتتجسد العوامل التي أثرت بشدة على الاقتصاد سنة 2022، والتي يُرجح أن تواصل ضغطها عليه في سنة 2023، في:

- السياسات النقدية المقيدة الهادفة إلى احتواء التضخم؛
- المديونية العمومية القياسية؛
- ارتفاع الأسعار؛
- التجزؤ الجيو-اقتصادي وقطبية المبادلات الاقتصادية.

وفي هذا السياق المتسم بانعكاسات صعبة التنبؤ، سيتعين على السلطات العمومية مواجهة تحدي إيجاد توازن بين خفض التضخم وتحفيز النمو والحفتظ على الاستقرار المالي.

2. أسعار المواد الأولية والتضخم

في سنة 2021، تسبب الانتعاش السريع للطلب وندرة المواد الأولية وتعثر سلاسل الإمداد، في زيادة التضخم، وذلك إلى جانب تفعيل تدابير للإقلاع المالي والنقدي.

وعلى الرغم من كون التوقعات أشارت إلى تراجع محتمل للتضخم في سنة 2022، إلا أن أحداثا غير متوقعة، مثل النزاع في أوكرانيا، أثرت بشكل كبير على أسعار السلع الأساسية، مما دفع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة.

في الواقع، تأثرت الأسواق العالمية للمواد الأولية كثيرا بسبب تصعيد التوترات، لاسيما وأن أوكرانيا تعد مصدرا رئيسيا للحبوب والمعادن والفلزات، وأن روسيا مصدرا رئيسيا للغاز الطبيعي والنفط.

ومن ثم، ارتفعت أسعار العديد من المنتجات الأساسية كالغاز الطبيعي والنفط والحبوب بشكل كبير. كما خلفت القيود التي فرضتها روسيا على صادرات القمح انعكاسا هاما على أسعار الحبوب العالمية، مؤججة بذلك ظاهرة التضخم سنة 2022.

في هذا السياق، شهد مؤشر أسعار المواد الأولية، كما احتسبه البنك الدولي[6]، زيادة بنسبة 40,1 في المائة في سنة 2022، فيما ارتفع المؤشر، المحتسب من قبل المؤسسة ذاتها والمستثني لمنتجات الطاقة[7]، بنسبة 7,3[8] في المائة.

الرسم البياني 3: تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية

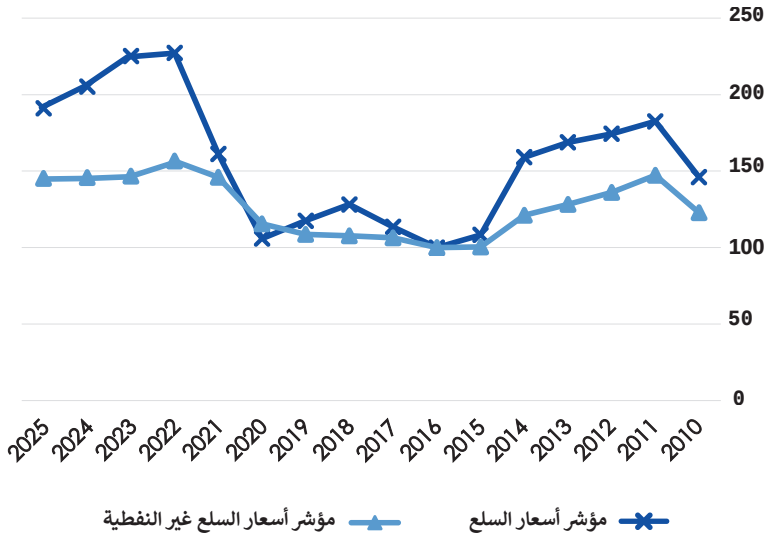

المصدر: البنك الدولي

[6] مؤشر أسعار السلع المحتسب على أساس: 2016 = 100.

[7] مؤشر أسعار السلع غير النفطية المحتسب على أساس: 2019 = 100.

[8] البنك الدولي، آفاق أسواق السلع الأولية، أبريل 2023.

وبشكل خاص، أدى استئناف الطلب العالمي على الطاقة بعد الجائحة والتوترات الجيوسياسية في مناطق إنتاج رئيسية، إلى ارتفاع أسعار النفط (برميل برنت) بنسبة 40 في المائة في عام 2022، وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة 148 في المائة. في هذا السياق، ارتفعت أيضا أسعار الفحم، مسجلة نسبة زائد147 في المائة بالنسبة للفحم الأسترالي و98 في المائة إزاء فحم جنوب إفريقيا.

وارتفعت أسعار الحبوب أيضا بفعل الطلب العالمي القوي على المنتجات الغذائية، وتأثير الظروف المناخية غير المواتية على المحاصيل، وغلاء أسعار الأسمدة، والتوترات التجارية بين البلدان المنتجة والبلدان المستوردة. ومن ثم، ارتفع سعر القمح والذرة بنسبتي 35 و22 في المائة على التوالي.

وأسفرت الزيادة في أسعار المواد الأولية عن زيادة كبيرة في معدل التضخم، حيث بلغ 8,7 في المائة عالميا و7,3 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و9,8 في المائة في الاقتصادات الصاعدة[9].

الرسم البياني 4: تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)

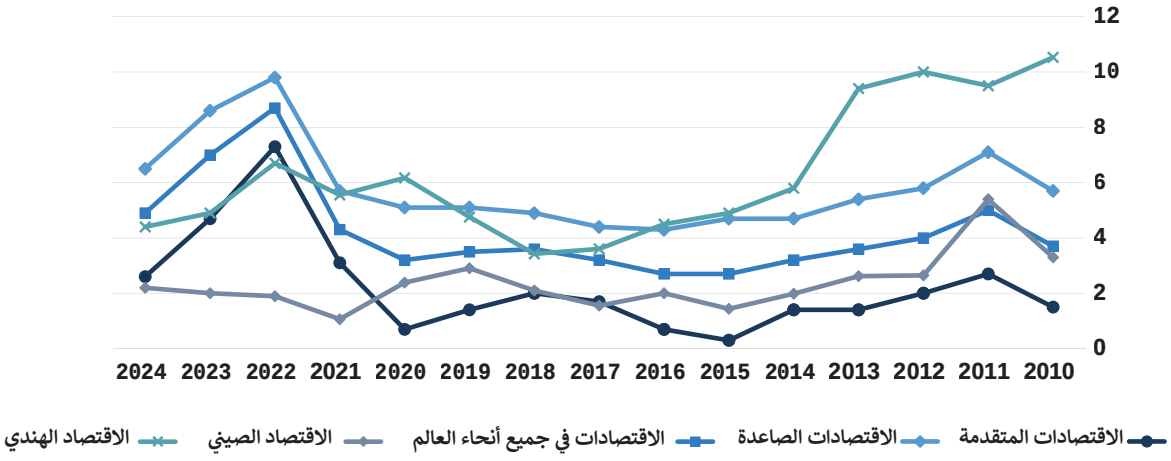

المصدر: صندوق النقد الدولي

ومع ذلك، منذ منتصف سنة 2022، تراجع التضخم العالمي إلى نسبة سنوية معدلة مع تصحيح للتغيرات الموسمية على مدى ثلاثة أشهر، وذلك بفضل تراجع أسعار المحروقات والمواد الأولية الطاقية بالولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وأمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من تراجع التضخم الأساسي، باستثناء الأسعار المتذبذبة للمنتجات الغذائية والطاقية، في جل الاقتصادات المتقدمة اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2022، فإن هذا الانكماش وقع بوتيرة أبطأ من التضخم الكلي.

[9] حسب توقعات صندوق النقد الدولي لـ 11 أبريل 2023 (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023).

ولا تزال معدلات التضخم الكلي والأساسي مرتفعة نسبيا، مسجلة في المتوسط ضعف مستوياتها لما قبل سنة 2021 في معظم البلدان التي تستهدف التضخم.

زيادة على ذلك، تعكس الاختلافات بين الاقتصادات تفاوت قابليتها للتصدي للصدمات الأساسية. وعليه، تسجل منطقة اليورو، على سبيل المثال، تضخما كليا بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي. بيد أن بعض الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تسجل معدلات ناهزت 15 في المائة.

وأفرزت الصدمات المسجلة سابقا في التكاليف وأسواق العمل كذلك ضغوطات أساسية أكثر استمرارا على الأسعار، وتضخما أكثر صلابة. ويعزى تشديد سوق العمل، في جزء منه، إلى بطء انتعاش عرض اليد العاملة بعد الجائحة، وتراجع مشاركة السكان النشيطين من بين العمال المسنين.

في نهاية سنة 2022، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو نسب عروض عمل بالنسبة لبعدد العاطلين، غير مسبوقة منذ عدة عقود.

وبالرغم من ضيق أسواق العمل، إلا أن الضغوط الأجرية على التكاليف ظلت تحت السيطرة، دون إشارة إلى دوامة تضخمية في الأجور والأسعار. وخلافا لمعظم الأحداث التاريخية السابقة، سجلت الاقتصادات المتقدمة تراجعا في نمو الأجور الفعلية خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، في حين كانت الأسعار تتجه نحو الارتفاع ونمو الأجور الفعلية في انخفاض.

من جهتها، ظلت توقعات التضخم مترسخة بشكل جيد، لكون المؤسسات الدولية تحافظ على توقعاتها بشأن التضخم للخمس سنوات المقبلة عند مستوى مماثل لما سُجل قبل الجائحة.

ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، كانت البنوك المركزية واضحة في تواصلاتها بشأن ضرورة نهج سياسة نقدية تقييدية، مشيرة إلى أنه يجب الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعا قصد مكافحة التضخم الهيكلي.

ويُرتقب أن يشرع التضخم في التراجع اعتبارا من سنة 2023، ويقترب تدريجيا من المعدلات المستهدفة من لدن البنوك المركزية بحلول سنة 2024 مع استمرار بعض المخاطر.

في الواقع، قد يظهر التضخم أكثر صلابة مما كان متوقعا بسبب استمرار التوترات في أسواق العمل في عدة بلدان. وقد يقف ارتفاع الأجور بصورة أعلى مما كان متوقعا عقبة أمام كبح التضخم الكلي والأساسي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي انتعاش اقتصادي أقوى مما كان متوقعا بالصين، لاسيما إذا ترافق ذلك مع تصاعد النزاع في أوكرانيا، إلى إبطال تأثير التراجع المرتقب لأسعار المواد الأولية، وزيادة التضخم الكلي والأساسي، والتأثير على توقعات التضخم.

ب. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة

واجهت السلطات العمومية، سنة 2022، ارتفاعا عاما في الأسعار، أثر بشكل كبير على مسار تعافي النشاط الاقتصادي الذي انطلق سنة 2021.

ونظرا لحجم هذه الظاهرة وضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لقائدة تراجع مستدام للتضخم، اضطرت السلطات العمومية إلى إعادة النظر في البرامج الواسعة لدعم الاقتصاد، التي اعتمدتها لمواجهة أثار الأزمة المترتبة عن جائحة كوفيد-19، بينما قامت البنوك المركزية بزيادات متتالية في أسعار الفائدة الرئيسية.

1. تدابير السياسة النقدية

انطلاقا من سنة 2020، وفي سياق مكافحة أثار الجائحة على النشاط الاقتصادي، عملت البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء على دعم سياسات مالية توسعية، من خلال رافعتين:

- تتمثل الرافعة الأولى في الحفاظ على أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات منخفضة أو حتى منعدمة في الاقتصادات المتقدمة بغية تسهيل الولوج إلى القروض؛
- تتمثل الرافعة الثانية المستعملة في تفعيل تدابير غير تقليدية على غرار اقتناء الأصول.

وبفضل هاذين الإجراءين، تراجعت أسعار الفائدة وانتعشت الأسواق المالية.

وبالرغم من ارتفاع معدلات التضخم اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2021، فضلت جل البنوك المركزية نهج سياسة الترقب والانتظار، إذ أبقت على مستويات منخفضة لأسعار الفائدة الرئيسية، واستمرت في اعتماد برامج التخفيف الكمي، وذلك بسبب عدم اليقين المتعلق بطبيعة الأسباب المؤقتة للتضخم والأولوية الممنوحة لدعم النشاط الاقتصادي في سياق هشاشة سيناريو الانتعاش.

وأدى استمرار الزيادة في معدلات التضخم سنة 2022 وتحطيمها لمستويات غير مسبوقة، بالبنوك المركزية إلى التركيز مرة أخرى على مهمتها المتمثلة في ضمان استقرار الأسعار، مؤشرة على زيادة في أسعار الفائدة المقرونة، ووقف تدريجي لبرامج اقتناء الأصول.

الجدول 1: مستويات أسعار الفائدة الرئيسية عند متم 2022

البنك المركزي	المستويات المسجلة عند متم 2021	المستويات المسجلة عند متم 2022	سعرالفائدة الرئيسي
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	معدل الأموال الفيدرالية	من 4,25 إلى 4,50٪	من 0,00 إلى 0,25٪
البنك المركزي الأوروبي	معدل إعادة التمويل	من 2,00 إلى 2,75٪	من 0,00 إلى 0,005٪
بنك اليابان	سعر الفائدة على القروض ليوم واحد	من ناقص 0,10 إلى 0,00٪	من 0,10 إلى 0,00٪
بنك إنجلترا	سعر الفائدة المطبق على اتفاقية إعادة الشراء	3,5٪	0,25٪
بنك الشعب الصيني	سعر الفائدة المرجعي لسنة واحدة	3,65٪	3,85٪

ومع ذلك، فإن تأثير رفع سعر الفائدة الرئيسي على الاقتصاد الفعلي لا يتم فوريا على الإطلاق، وتتفاوت آجال انتقاله من اقتصاد لآخر. عادة ما تكون هناك فترة تأخير تتراوح ما بين 6 إلى 12 شهرا، قبل أن يشرع معدل التضخم في التراجع. ويعزى ذلك جزئيا إلى تعقيد الأنظمة المالية التي قد تبطئ من انتشار تغييرات في سعر الفائدة في مجموع الاقتصاد.

على صعيد آخر، يبقى القطاع المالي لعدة بلدان عرضة لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وقد تتحقق مخاطر هشاشة حصيلة الأبناك، مفضية إلى انخفاض حاد في القروض البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية وفي اقتصادات متقدمة أخرى، إلى جانب تسجيل حالات عجز محتملة للمؤسسات المالية، وارتفاع المخاطر النظامية ذات الصلة وتصاعد انعكاساتها على الاقتصاد الكلي.

2. تدابير سياسة الميزانية

تقلصت مساعدات الدولة، سنة 2022، لدواعي مختلفة، ارتبطت بالدرجة الأولى بانتعاش النمو الاقتصادي المسجل سنة 2021، والذي دفع الحكومات إلى تسريع استراتيجية الخروج من المساعدات. وساهم هذا التحسن في تقليص الضغط على الحكومات للحفاظ على مستويات عالية من المساعدات التي تم إقرارها للتصدي لجائحة كوفيد-19. زيادة على ذلك، انحسر تهديد الوباء نفسه، متيحا بذلك للحكومات إمكانية خفض تدابير الدعم الموجهة للمقاولات والأسر.

وثمة عامل آخر مهم يتعلق بالارتفاع الكبير للدين العمومي طيلة السنوات السابقة، إذ سجل نسبة 91 في المائة من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2022، وذلك بتراجع تدريجي بعد أن بلغ ذروته التاريخية سنة 2020.

وأقرت الحكومات تدابير دعم مكثفة لمساعدة المقاولات والأسر المتضررة من الجائحة، تمخض عنها زيادة هامة في الدين العمومي. غير أنها تسعى حاليا إلى تقليص النفقات قصد الحد من تأثيرها على صلابة المالية العمومية.

في النهاية، ساهم ارتفاع معدل التضخم اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2021 في خفض مساعدات الدولة. واتخذت الحكومات تدابير لاحتواء التضخم، تمثلت بالخصوص في تقليص النفقات العمومية ورفع أسعار الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من إرادة الحكومات لتقليص النفقات العمومية، قامت الاقتصادات المتقدمة بالخصوص بتنزيل برامج هامة سنة 2022، بهدف التعامل مع الطوارئ المناخية وتعزيز النجاعة الطاقية، في سياق تصاعد أسعار الطاقة الأحفورية.

ويتعلق الأمر بالخصوص بالبرنامج الذي يحمله قانون الحد من التضخم (Inflation Reduction Act) بالولايات المتحدة الأمريكية والذي تم اعتماده من لدن الكونغرس في غشت 2022. ويرتكز الشق الرئيسي لهذا النص التشريعي على المناخ (حماية البيئة)، وينص على تخصيص تمويل يُقدر بنحو 400 مليار دولار لفترة ممتدة لعشر سنوات. ويُوجه هذا المبلغ لتمويل حزمة تدابير تروم تقليص انبعاثات الغاز الدفيئة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50 إلى 52 في المائة بحلول سنة 2030 مقارنة بالمستويات المسجلة سنة 2005. وتضم هذه التدابير الاستثمار في البنيات التحتية الخضراء، وتثمين الطاقات المتجددة، وتحديث الشبكات الكهربائية، وتحفيز الابتكار التكنولوجي.

ويتمحور الشق الثاني من القانون حول خفض تكاليف الرعاية الصحية، خاصة لفائدة الأشخاص المسنين، لاسيما من خلال الرفع من تعويض إرجاع مصاريف العلاج بالمنزل والعلاجات التلطيفية، وتحسين الولوج إلى الأدوية الجنيسة.

وفي أوروبا، تم اعتماد خطة إعادة تمكين أوربا طاقيا (RePowerEu) في دجنبر 2022 بهدف تقليص الواردات على الغاز والنفط والفحم من روسيا. وتستند هذه الخطة إلى عدة أهداف، تتجسد بالخصوص في اقتصاد الطاقة، وتنويع مصادر إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة، والطاقات المتجددة والبنيات التحتية. ويتوقع في هذا الصدد تخصيص غلاف مالي بقيمة 20 مليار يورو كمساعدات موجهة للدول الأعضاء، علاوة على إمكانية لجوء بلدان الاتحاد إلى 225 مليار يورو من القروض غير المستخدمة في إطار مخطط الإقلاع الأوروبي، المخصصة لتحفيز الاقتصاد الأوروبي بعد الجائحة.

وبصفة عامة، تستمر عوامل الخطر الرئيسية في سياسة الميزانية في الاقتصادات الصاعدة، وبدرجة أقل في الاقتصادات المتقدمة. في الواقع، أفضت السياسة النقدية التقييدية إلى زيادة هائلة في تكاليف الاقتراض، مثيرة مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون في بعض الاقتصادات.

على صعيد آخر، ارتفع مستوى معدل وتوزيع فوارق الديون السيادية إلى حد كبير في مجموعة البلدان الصاعدة خلال صيف عام 2022 قبل أن تتراجع تدريجيا فيما بعد. ومع ذلك، لا يزال الخوف من وقوع زيادات غير متوقعة إذا استمرت الظروف المالية العالمية في التشديد. كما تظل حصة الاقتصادات المعرضة لدرجة عالية من خطر المديونية مرتفعة، مما يجعل عددا كبيرا منها تواجه صدمات مالية غير ملائمة.

3. تدابير سياسة المنافسة

تواجه الاقتصادات المتقدمة والصاعدة تحديات جوهرية على المدى القصير والبعيد، مثل تطوير أسواق رقمية جديدة، والاستعجال في مكافحة التغيرات المناخية، وارتفاع التضخم، وتصاعد الدين العمومي.

وتعتبر هذه التحديات سابقة بالنسبة لسلطات المنافسة، حيث تشكل منافسة منصفة في الأسواق يعد شرطا رئيسيا لتنمية الأسواق ودعم الابتكار وضمان توزيع عادل للقيمة.

ومن ثم، ارتكز عمل سلطات المنافسة، سنة 2022، أساسا على التقيد بمهمتها المتمثلة في السهر على التطبيق الصارم لقانون المنافسة، ومواكبة التحولات الاقتصادية التي فرضها السياق الجديد.

في هذا الصدد، برزت شدة حتمية تكييف الإطارات التحليلية مع حقائق الاقتصاد الجديدة، بهدف الاستجابة بالخصوص للتحديات المنبثقة عن تطور التكنولوجيا الرقمية.

بالفعل، وفضلا عن تعزيز مراقبة عمليات التركيز، شهدت سنة 2022 دخول قانون السوق الرقمية (Digital Market Act) حيز التنفيذ في الاتحاد الأوربي، بعد قرابة سنتين من المصادقة عليه.

ويتوخى هذا القانون ضبط المنصات الرقمية الكبرى، باعتبارها جهات فاعلة مهيكلة في السوق، قصد ضمان شروط ممارسة منافسة عادلة وحماية المستهلكين.

الإطار 1: التضخم والمنافسة

تعد المنافسة أحد العوامل المحددة للأسعار في أسواق معينة، في حين يعكس التضخم المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. وإذا كانت المنافسة غير الفعالة تفضي في أغلب الأحوال إلى ارتفاع الأسعار، إلا أن الأمر ليس كذلك دائما. ويتوقف حدوث التضخم لزوما على تدهور متواصل للمنافسة، ما يترتب عنه زيادة مستمرة في الأسعار.

ويمكن للمنافسة التأثير على التضخم بصيغتين مختلفتين. في المقام الأول، يمكن أن يفضي تقليص شروط ممارسة المنافسة إلى مضاعفة الزيادات في الأسعار فتتحول بالتالي إلى تضخم. وفي المقام الثاني، قد تؤثر المنافسة مباشرة على سير الأسواق، وتساهم في تضخم أكثر أو أقل قوة.

كما تشكل المنافسة عنصرا أساسيا لضمان استقرار الأسعار. غير أنها لا تكفي وحدها لذلك. في الواقع، قد يتسبب التضخم نفسه في تقليص المنافسة، ويخلق بالتالي زيادات جديدة في الأسعار. فضلا عن ذلك، قد تؤثر المنافسة على التضخم بطريقتين، عن طريق تعديل انعكاس التكاليف على الأسعار النهائية على المدى القصير، والاضطلاع بدور جوهري في ضمان سير الأسواق، حيث يمكن لبعض الاختلالات أن تغير مستوى التضخم على مدى أبعد.

وتتجسد أبرز مساهماته في:

- إرساء قواعد صارمة إزاء المقاولات الملقبة ب "حراس البوابات" (Gatekeepers)، والتي تتمتع بوضع مهيمن في السوق من شأنه خلق حواجز دخول حيال منافسيها. تضم بالخصوص إلزامية تبادل معطيات مع المتنافسين وضمان شفافية الخوارزميات المستخدمة،

- تقوية صلاحية سلطات المنافسة في هذه الأسواق، وتخويلها إمكانية فرض غرامات مالية قد تصل إلى خصم 10 في المائة من رقم المعاملات العالمي المنجز من طرف المقاولة في حالة خرق القواعد، إضافة إلى إمكانية إلزام المنصات الرقمية على إفصاح المعلومات السرية،

- توحيد قواعد المنافسة إزاء المنصات الرقمية الكبرى على الصعيد الأوروبي،

- حماية حقوق المستهلكين عبر ضمان منافسة عادلة في الأسواق الرقمية، وتسهيل الولوج إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الرقمية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ينصب التفكير حول مدى جدوى اعتماد نص تشريعي مماثل للقانون المذكور أعلاه. ورغما عن ذلك، تضاعفت خلال سنة 2022 عمليات المراقبة والتحقيقات المرتبطة بالمقاولات التكنولوجية الكبرى، كما بُوشرت ملاحقات قضائية بشأن مكافحة الاحتكار، و فرضت عقوبات مرتبطة بها.

وبرزت كذلك، في السنة الماضية، مكافحة عمليات الاستحواذ المفترسة "killer acquisitions" كأحد المواضيع التي حظيت بالأولوية من لدن سلطات المنافسة. في الواقع، اعتُمد قانون المنصات الرقمية، المشار إليه أعلاه، خصيصا من أجل منع المنصات الرقمية الكبرى، المشار إليها باسم "حراس البوابات"، من استغلال وضعها المهمين بشكل تعسفي، وألزمها بتبليغ المفوضية الأوروبية بجميع عمليات الدمج والشراء التي تعتزم إنجازها، بما فيها العمليات التي تقل عن عتبات التبليغ، وذلك بمجرد ما تتيح العملية المعنية إمكانية جمع المعلومات.

الإطار 2: عمليات الاستحواذ المفترسة

تحدث عمليات الاستحواذ المفترسة حين تعمد مقاولة متمتعة بوضع مهيمن أو هيكلي إلى الاستحواذ بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مقاولة مبتكرة أو واعدة قصد تقوية وضعها ومنع احتمال ظهور طرف منافس.

من حيث المبدأ، يتعين إخطار سلطات المنافسة بكافة مشاريع الدمج والشراء التي تتجاوز بعض الشروط قصد تفادي المساس بالمنافسة. غير أن عمليات الاستحواذ المفترسة تستهدف في الغالب المقاولات التي تقل عن عتبات التبليغ، خاصة المقاولات الناشئة (start-ups) التي لم تنجز بعد رقما للمعاملات.

وقد تلحق هذه العمليات أضرارا اقتصادية أو تنافسية عبر التقليص من شروط المنافسة والزيادة في تركيز المعطيات أو التكنولوجيات، من خلال منع المتنافسين من الولوج إليها، مفضية بالتالي إلى زيادة الأسعار في السوق.

وفي خضم الانشغالات الأخيرة ذات الصلة بضبط المنافسة بين المنصات الرقمية، رُصد توجه نحو مراقبة "بعدية" لعمليات التركيز.

في الواقع، أضحت سلطات المنافسة تتجه أكثر إلى اعتماد هذه المقاربة في مراقبة التركيزات، حيث يرتبط هذا الخيار أساسا بارتفاع درجة تعقيدعمليات التركيز الاقتصادي المنجزة، وبضرورة مراعاة الجوانب المتعلقة بدينامية المنافسة. وقد تظهر محدودية المقاربة التقليدية "القبلية"، التي لازال العمل مستمرا بها، حيث تعتمد على فحص مشاريع التركيز مقدما، خاصة حينما يتعلق الأمر بتقييم آثار الصفقة على المدى البعيد.

من جانبها، تتيح المراقبة البعدية، المتمثلة في تقييم تأثير العملية بعد إنجازها، مراعاة التغييرات الدينامية التي قد تنتج في سوق محددة.

أخيرا، مكن تصاعد الإشكاليات ذات الصلة بالتكنولوجيات الرقمية والجديدة من إعادة النظر في الإطار التحليلي التقليدي المستخدم من قبل سلطات المنافسة. وفي هذا الإطار، وجب التطرق إلى مفهوم السوق المرجعية التي يتزايد التشكيك حولها، باعتبارها مفهوما جد ضيق. ومن ثم، تتجه سلطات المنافسة إلى تبني مفهوم لا يحصر استعاب السوق المرجعية، لاسيما حين يتعلق الأمر بأنشطة رقمية أو تكنولوجية يتسم تطورها واستعمالاتها بعدم اليقين. وفي مثل هذه الحالات، تظهر أهمية اعتماد تعريف للسوق المرجعية يستشرف المستقبل، و يظهر أقل تقييدا، حتى لو استدعى الأمر صرف النظر عن الإطار التحليل التقليدي القائم على قابلية الاستبدال وعلى مستوى الأسعار.

بالموازاة مع ذلك، كان من الأساسي تقوية إطار الضبط وتنزيل عقوبات ردعية كافية من أجل الإبقاء على بيئة تنافسية سليمة في سياق معقد ومطبوع بارتفاع حاد في معدلات التضخم، وأضحت فيه الحفاظ على القدرة الشرائية تحظى بالأولوية.

ت. دينامية التركيزات الاقتصادية

سجلت عمليات التركيز الاقتصادي سنة 2022 دينامية متذبذبة متأثرة بالضغوط الاقتصادية، واختتمت السنة بتراجعها بنسبة 40 في المائة، محققة بالتالي أدنى مستوياتها منذ سنة 2018. وبلغ الحجم المالي الإجمالي للصفقات نحو 3.600 مليار دولار.

وبعد تسجيلها لدينامية في النصف الأول، تراجعت الصفقات الضخمة، والتي تفوق قيمتها 10 مليار دولار، بنسبة 31 في المائة على امتداد السنة. وجرى العدول عن عدة صفقات، فيما بدت العمليات صغيرة الحجم أكثر صمودا.

ويُفسر تراجع عمليات التركيز من حيث قيمتها وحجمها أساسا بحالة عدم اليقين التي أرخت بظلالها على الآفاق الاقتصادية، والتوترات الجيو-سياسية وعودة السياسة الحمائية التي تجسدت أساسا في سن نصوص تنظيمية أشد صرامة في مجال الاستثمار الأجنبي.

كافة هذه العوامل جعلت الجهات المقتنية تبدى مزيدا من الحذر، حدت من رغبتها في إبرام صفقات كبرى في سياق تتشدد فيه شروط التمويل.

الرسم البياني 5: تطور التركيزات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 (من حيث القيمة والحجم)

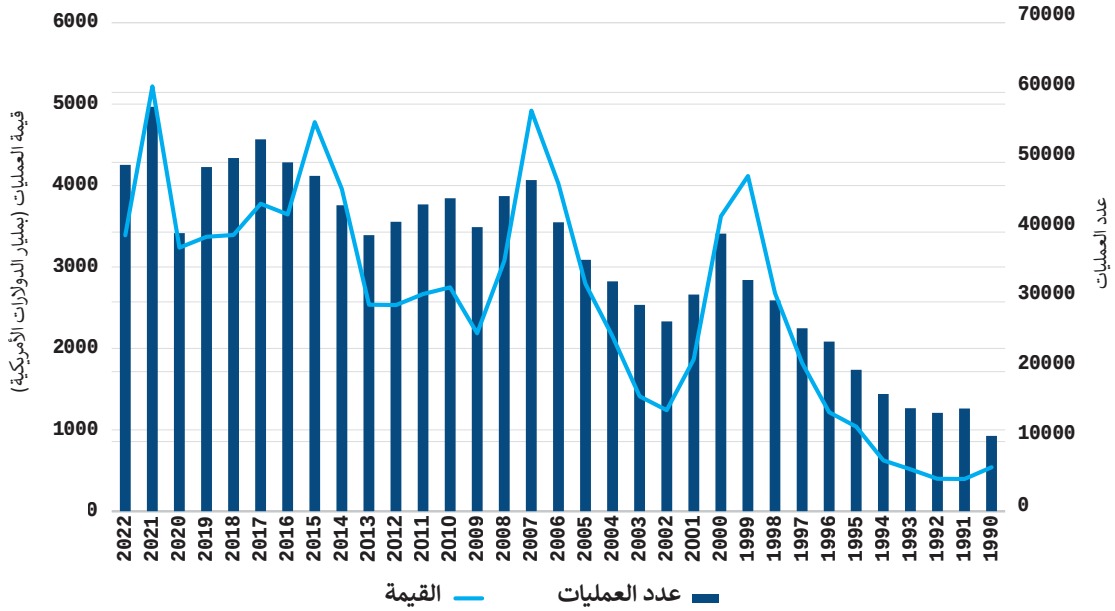

المصدر: منصة تحليل البيانات "GlobalData"

وفي هذا السياق المطبوع بالتضخم، شكل رفع أسعار الفائدة الرئيسية، الذي أقدم عليه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في يونيو 2022، منعطفا بارزا في فترة اتسمت بوفرة مفرطة في رؤوس الأموال وقد اتُخذ هذا القرار بشكل أسرع مما توقعه المستثمرون.

كما أفرز هذا القرار تداعيات على الصعيد العالمي، عقب انخراط بنوك مركزية أخرى في نفس الاتجاه. واستفحل وقعه كذلك بالنظر للدور المهيمن الذي يضطلع به الدولار الأمريكي في التجارة الدولية.

ومن تم، لم تكن الجهات المقتنية في حيازة لجميع المعطيات أثناء صنع قراراتها، خاصة تلك المتعلقة بتكلفة رأس المال ووفرته. وجرى ذلك في بيئة اقتصادية قاتمة، تلت سنوات كانت فيها أسعار الفائدة منخفضة وقابلة للتنبؤ.

فضلا عن ذلك، تفاوت وقع الرفع من أسعار الفائدة الرئيسية على المستثمرين الماليين والفاعلين الاستراتيجيين. في الواقع، تضرر بشكل فوري المستثمرون في "الأسهم الخاصة"، كونهم يعتمدون في أغلب الأحوال على الدين، بالإكراهات المتصلة بتكلفة رأس المال.

من جانبهم، تأثر المستثمرون الاستراتيجيون بتدهور شروط التمويل بدرجة أقل، لكونهم كانوا محصنين من تداعيات تغيرات أسعار الفائدة ما بين البنوك قصيرة المدى.

زيادة على ذلك، اصطدمت الجهات المقتنية بعوامل خارجية أخرى، شملت التضخم وتراجع النمو الاقتصادي، واللذان أعادا النظر في صحة الفرضيات الأساسية التي استندت إليها الصفقات التي كانت تعتزم إبرامها. وانطبق الأمر نفسه على صعود السياسات الحمائية وردود فعل الحكومات الغربية تجاه الأزمات الجيو-سياسية والمناخية التي انعكست على الأرباح المستقبلية للمقاولات المستهدفة.

على الصعيد القطاعي، ظلت طبيعة توزيع عمليات التركيز الاقتصادي مشابهة إلى حد كبير لمثيلاتها المنجزة سنة 2021، مع تسجيل هيمنة للصفقات في قطاع التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات التي استحوذت على أزيد من ربع الصفقات المنجزة من حيث القيمة والحجم.

وتجسدت الفروع الأكثر نشاطا في هذا القطاع في البرمجيات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

بصفة عامة، يأتي اهتمام الجهات المذكورة بهذا القطاع، بالرغم من السياق الماكرو-اقتصادي غير الملائم، ليؤكد التوجه الأساسي الذي يمثله الطلب المتواصل على التكنولوجيات والأصول الرقمية.

من جهة أخرى، استمرت قطاعات أخرى في استقطاب الاستثمارات سنة 2022. وتمثلت بالخصوص في الطاقة، مراعاة للأولية التي يحظى بها الانتقال الطاقي في أجندة معظم الحكومات الغربية، والاحتياجات الرأسمالية المرتفعة في هذا القطاع.

الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2022 (حسب قيمتها)

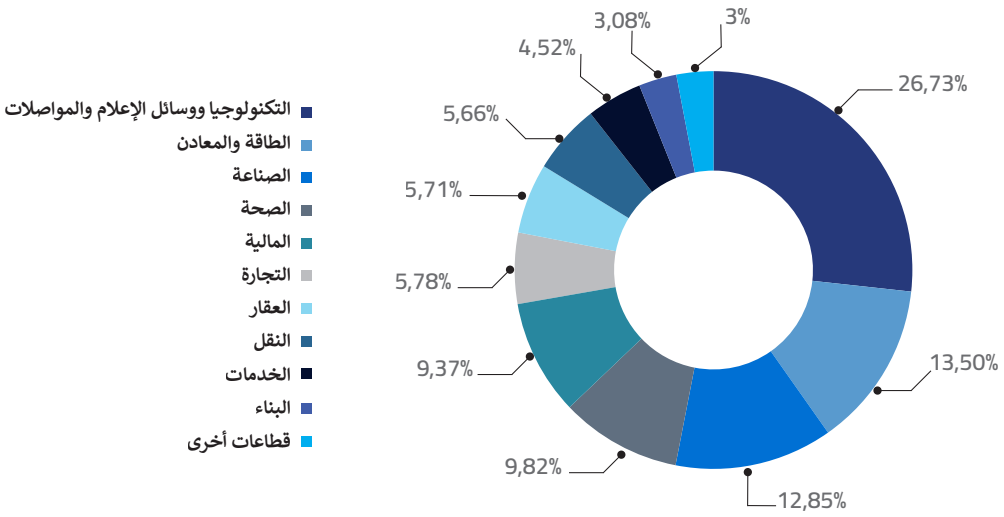

المصدر: منصة معطيات السوق المالية "Refinitiv"

الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2022 (حسب حجمها)

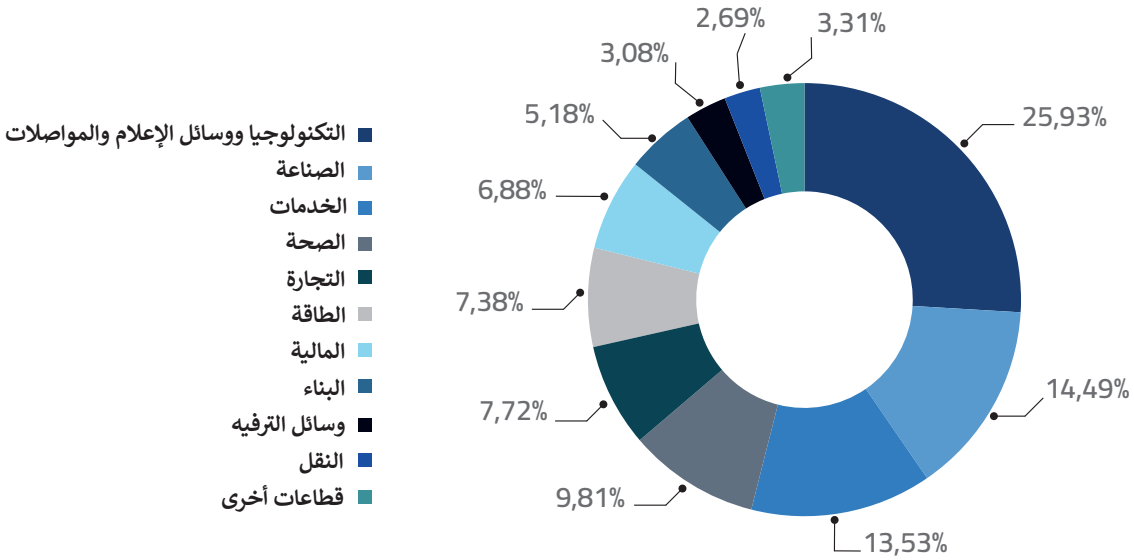

المصدر: منصة معطيات السوق المالية "Refinitiv"

من الناحية الجغرافية، انعكست عوامل مختلفة على توزيع الصفقات، إذ حفزت الصدمات التي عرفتها سلسلة الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، إلى جانب فك الارتباط بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، رغبة الجهات المقتنية في استهداف شركات محلية أو أكثر قربا من رقعتهم الجغرافية الأصلية. وأفضى ذلك بالخصوص إلى تزايد عمليات التركيز داخل المجال الأوروبي وتراجع المعاملات العابرة للقارات بوجه عام.

في الواقع، تعد مجمل الصفقات التي تم إنجازها خلال السنة الفارطة صفقات فيما بين بلدان المنطقة، إذ نُفِّذت أزيد من 75 في المائة من المعاملات بأوروبا. وعلى صعيد آخر، ارتكزت المعاملات المبرمة بالصين والهند أساسا على أسواقها الداخلية بقيمة إجمالية بلغت أزيد من 90 في المائة.

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في استقطاب حوالي نصف عمليات التركيز المنجزة عالميا من حيث القيمة والحجم، بينما سجلت الهند طفرة قياسية في المعاملات بزيادة بلغت 140 في المائة مقارنة بسنة 2021.

الرسم البياني 8: الأسواق الرئيسية المستهدفة بعمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2022

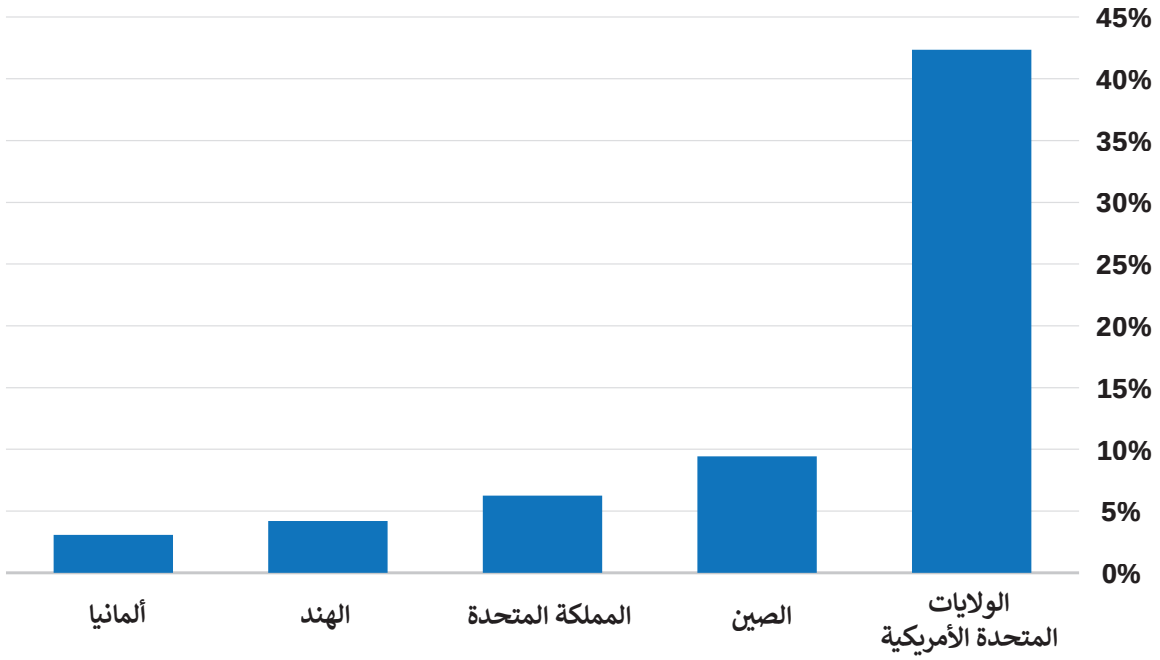

المصدر: منصة الأسواق المالية "Dealogic"

الرسم البياني 9: أبرز الجهات المستحوذة برسم سنة 2022

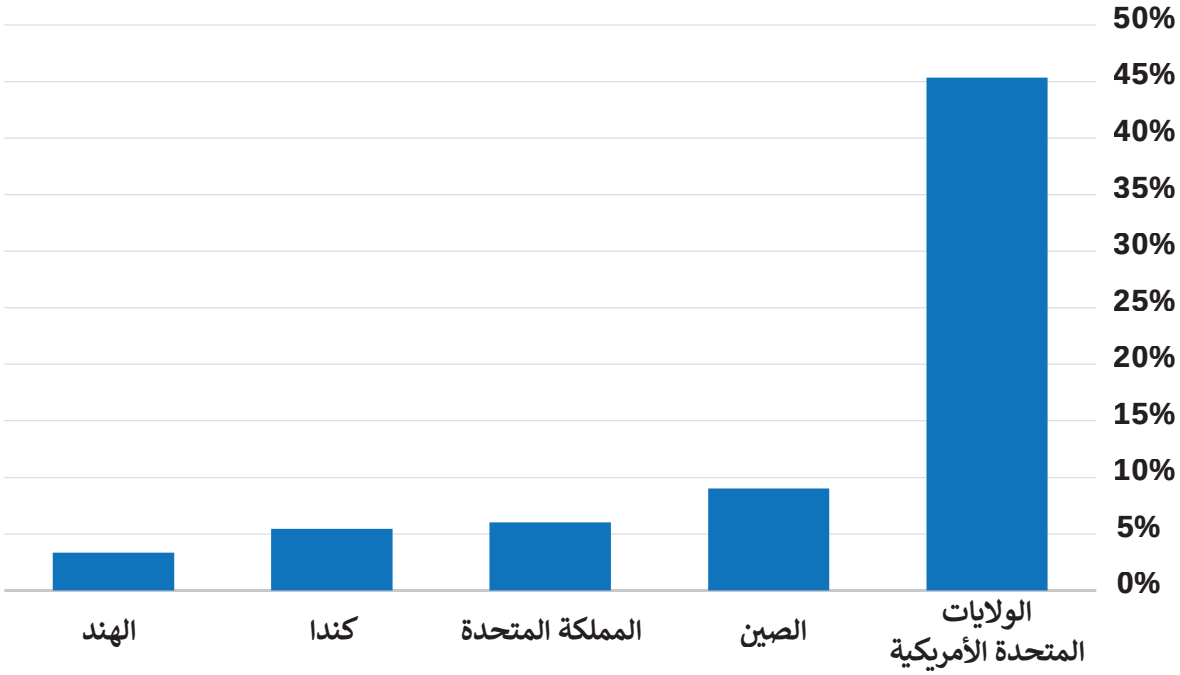

المصدر: منصة الأسواق المالية "Dealogic"

علاوة على ما سبق، رُصد انخفاض نسبي في أهمية المستثمرين الماليين في عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة في السنة المنصرمة، لاسيما صناديق الاستثمار وشركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة[10] (Special Purpose Acquisition Vehicles) التي تصاعدت جاذبيتها بقوة سنة 2021.

وسجلت عملية جمع الأموال من قبل شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة مستويات قياسية سنة 2021، إذ شكلت سرعة جمع الأموال في البورصة وسهولة الولوج إلى التمويلات الإضافية لدعم النمو عوامل استقطبت المقاولات المستهدفة.

بيد أن جاذبية هذه المقاولات تأثرت قليلا بتشديد شروط التمويل وبالتحقيقات التي أنجزتها هيئات ضبط الأسواق المالية بشأن مصداقية المعلومات المالية المنشورة في إطار دعوات الاكتتاب العام التي تطرحها شركات الاستحواذ المذكورة من جهة، والأجور التي يتقاضاها مؤسسوها من جهة ثانية.

ويُرتقب أن تواصل العوامل ذات الصلة بالمخاطر الماكرو-اقتصادية والجيو-سياسية في الإرخاء بظلالها على دينامية التركيزات الاقتصادية طيلة سنة 2023، مع وقع يتباين حسب طبيعة الجهة المقتنية. وستُمنح الأولوية للمقاولات التي تتمتع بوضعية صلبة للأموال الذاتية، نظرا لشروط التمويل الصعبة، في حين سيزداد إقصاء المستثمرين الماليين. زيادة على ذلك، ستتضاعف عمليات الانفصال في سياق اقتصادي مطبوع بالظروف الصعبة، ويدفع بالمقاولات إلى إعادة توجيه محفظة أنشطتها الاقتصادية والبحث عن السيولة.

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

سجل الاقتصاد المغربي، سنة 2022، انكماشا بعد تحقيقه لانتعاش هام في سنة 2021. في الواقع، وبعد تسجيل كساد عميق سنة 2020، استأنف الاقتصاد الوطني ديناميته في بيئة غير مستقرة. وقد أضعفت عدة عوامل ظرفية هذا الانتعاش، وأرجأت آفاق النهوض لما بعد الأزمة الصحية.

في المقام الأول، ظهرت صعوبة هذا النهوض بسبب أوجه الغموض التي أحاطت بالاقتصاد العالمي. ولا تقتصر أسباب ذلك على التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية، والتي استمرت مع استفحال الضغوط التضخمية وتشديد الشروط المالية والنقدية[11]،

[10] شركات مدرجة في البورصة، يتجسد غرضها النهائي في اللجوء إلى الاكتتاب العام بهدف جمع أموال موجهة لاقتناء أصول الشركات غير المدرجة في البورصة.

[11] تعزى أسباب تشديد شروط التمويل بالخصوص إلى القيود التي مست وفرة التمويل لدعم الاقتصاد، والتي انعكست على النفقات العمومية والخاصة وعلى الاستثمارات ومدخرات الأسر على حد سواء. ويعد التخلي عن السياسات النقدية التيسيرية إحدى السمات البارزة لهذا التشديد.

بل تتعداها إلى التوترات الجيو-سياسية التي تسببت في اضطراب سلاسل الإمدادات العالمية، وانعكست سلبا على وفرة المواد الخام وتكلفتها بالنسبة للمقاولات وأسعار السلع والخدمات النهائية بالنسبة للمستهلكين.

في المقام الثاني، انعكس موسم الجفاف سلبا على الإنتاج الفلاحي وعلى أنشطة الإنتاج التي تعتمد عليه، إذ أفضى تراجع التساقطات المطرية وانحسار مستوى الاحتياطات المائية بالسدود والمياه الجوفية إلى تقليص الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية. واضطرت من خلالها البلاد إلى اللجوء إلى الاستيراد بغية تلبية الاحتياجات الداخلية.

وتجسدت النتيجة المباشرة لذلك في ارتفاع في الأسعار، بلغ ذروته سنة 2022 وترتب عنه إضعاف كبير للعرض والطلب، الشيء الذي أرخى بظلاله على تنافسية عدة مقاولات وعلى القدرة الشرائية للأسر.

وأسفرت هذه الوضعية عن اعتماد تدابير لإعادة التوازنات وتقليص تأثير التضخم. وأعادت كذلك تجسيد أهمية "سياسات إعادة التوزيع" والتي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لفائدة المقاولات الهشة والأسر منخفضة الدخل.

فضلا عن ذلك، أفضى التضخم إلى الضغط على القدرات الميزانياتية للحكومة، إذ اضطرت إلى الرفع من النفقات العادية، بما فيها تكاليف المقاصة الخاصة بغاز البوتان والسكر والدقيق، والتكاليف ذات الصلة باستقرار أسعار بيع الكهرباء من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، مقابل تسجيل استقرار أو تراجع في نفقات الاستثمار.

الإطار 3: سياسة إعادة التوزيع

تتدخل الدولة، عن طريق السياسة المسماة "إعادة التوزيع"، لضمان تقاسم أكثر إنصافا للثروة وتقويم الفوارق.

ويستند تمويل هذه السياسة أساسا إلى الاقتطاعات الإجبارية التي ستصرف على شكل تحويلات أو نفقات اجتماعية موجهة للتكفل بالمخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد، من ضمنهم الفئات الأكثر هشاشة بالخصوص.

بالموازاة مع ذلك، مكن التضخم من تحقيق مداخيل إضافية لفائدة الخزينة، تم استخلاصها من الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد وتصدير الفوسفاط ومشتقاته على حد سواء.

وبالرغم من ذلك، تفاقمت متطلبات تمويل الخزينة. مما اضطر مديرية الخزينة إلى تعزيز اللجوء إلى سوق التمويل الدولية قصد تفادي أية ضغوطات على السيولة الداخلية.

أ. الدينامية الشاملة للأسواق

في سنة 2022، ووفقا للمندوبية السامية التخطيط[12]، استقرت نسبة النمو الاقتصادي في 1,3 في المائة مقابل 7,9 في المائة قبل سنة. في الواقع، يعكس هذا التباطؤ العام في دينامية الاقتصاد المغربي تطورات متفاوتة للقطاعات وفروع الأنشطة[13] (انظر الجدول 2 والرسم البياني رقم 10).

ويمكن ربط خفوت النمو بالانخفاض الكبير في نمو الأنشطة الرئيسية بنسبة تقارب 12,7 في المائة، وانكماش الأنشطة الثانوية التي تراجعت بنسبة 1,7 في المائة بعد تسجيلها لتطور بنسبة زائد 7,1 في المائة سنة 2021. وبالموازاة مع ذلك، حافظت أنشطة القطاع الثالثي على انتعاشها الذي حققته في فترة ما بعد كوفيد19-، مع تسجيلها لزيادة في القيمة المضافة بلغت 5,4 في المائة، والتي أعقبت انموا بنسبة 5,8 في المائة تم تسجيلها في نفس الفترة من سنة 2021.

الرسم البياني 10: تطور القيمة المضافة بالحجم حسب القطاعات الكبرى (2020-2022)

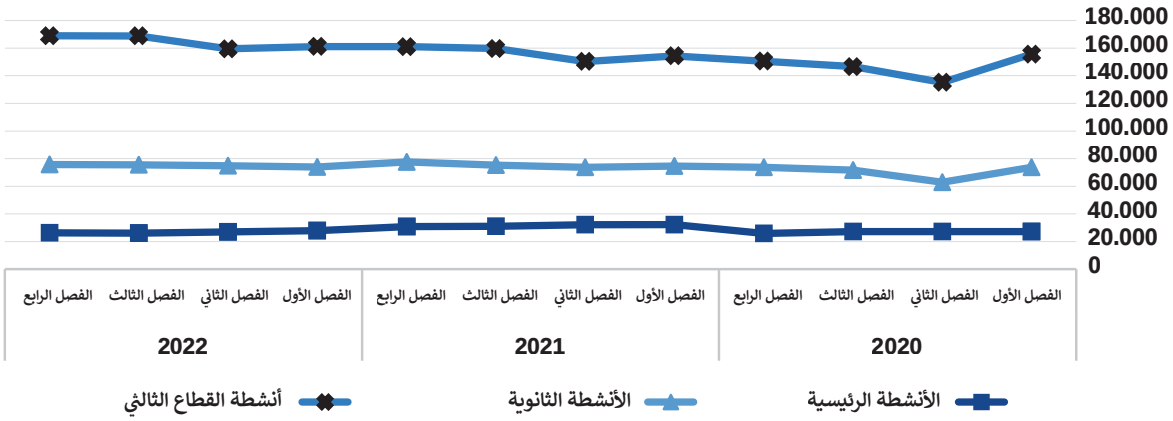

المصدر: أُعد استنادا إلى معطيات وفرتها المندوبية السامية التخطيط[14]

على صعيد قطاع الأنشطة الرئيسية، تراجعت القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية سنة 2022 بنسبة 12,9 في المائة، متضررة بشدة بتقلص إنتاج الحبوب بنسبة 67 في المائة مقارنة بسنة 2021. وبالرغم من تحسن نسبي للمزروعات الربيعية وأنشطة تربية المواشي ساهمت فيه التهاطلات المطرية المتأخرة، إلا أن ذلك لم يساعد على تقويم القيمة المضافة في هذا القطاع.

[12] الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2022 (أساس 2014) والتي تم نشرها بتاريخ 05 يونيو 2023.

[13] اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط تصنيفا جديدا للأنشطة الاقتصادية المزاولة في القطاعات والفروع. وتتمظهر أبرز التغيرات المرصودة في هذا الباب في اعتماد مفهوم أوسع للصناعة التحويلية يمكن من إدراج أنشطة الإصلاح والتركيب والمناولة ضمن تشعباتها.

[14] الحسابات الفصلية للقيمة المضافة ل 02 أبريل 2023.

ولم يستفد تطور الأنشطة الثانوية من الدينامية الجيدة التي سجلتها عدة فروع متخصصة في تصدير الصناعات التحويلية، وفي مقدمتها صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات التي ازدادت قيمتها المضافة بنسبة 3,7 في المائة، وصناعة الأنسجة والألبسة والجلد التي ارتقت فيها القيمة المضافة ل9 في المائة، وصناعة المعدات المستخدمة في النقل التي تحسنت قيمتها المضافة بنسبة 11,7 في المائة، مستفيدة من صعود صادرات صناعة السيارات التي تجاوزت لأول مرة سقف 100 مليار درهم.

وقد فقد نمو الأنشطة الثانوية من زخمه بسبب انخفاض القيمة المضافة لأنشطة الاستخراج المعدني، خاصة إنتاج الفوسفاط الصخري، وكذا بعض الأنشطة التحويلية كصنع المنتجات الكيميائية وصنع المنتجات من المطاط والمواد البلاستيكية والتي تقلصت قيمتها المضافة ب8,3 في المائة و4,4 في المائة على التوالي.

وفي الوقت ذاته، عرفت صناعات تحويلية أخرى تباطأ للوثيرة التصاعدية لنموها. ويعزى ذلك إما إلى تراجع الطلب الأجنبي، أو غياب المواد الخام أو تصاعد أسعارها، كما هو الشأن إزاء الصناعات المعدنية التي تحسنت قيمتها المضافة بنسبة 0,5 في المائة مقابل 16,5 في المائة سنة 2021.

إضافة إلى ذلك، سجل نمو قطاع البناء تباطؤا ملحوظا، منتقلا من ارتفاع بنسبة 4,7 في المائة سنة 2021 إلى انخفاض بناقص 3,6 في المائة سنة 2022، وذلك بعد تضرره من تراجع الطلب على العقارات السكنية وتصاعد أسعار المواد الخام.

من جانبها، تموقعت أنشطة القطاع الثالثي من جديد عند المستويات التي سجلتها قبل اندلاع الأزمة الصحية، خاصة بفضل ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الإيواء والمطاعم بنسبة 53,7 في المائة على أساس سنوي، تلى زيادة بنسبة 15,4 في المائة في سنة 2021.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عائدات الأسفار بلغت برسم سنة 2022 91,3 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 166.1 في المائة مقارنة بسنة 2021. ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع عدد المسافرين الذي ناهز 10,9 مليون سائح من جهة، وليالي المبيت التي بلغت أزيد من 19 مليون من جهة ثانية، مسجلين كلاهما نموا وصل إلى 192 و107 في المائة على التوالي.

من جهتها، تباطأت دينامية أنشطة النقل والتخزين، مسجلة زيادة بنسبة 3,8 في المائة على أساس سنوي عوض 10,7 في المائة سنة 2021، مدفوعة بنمو قطاع النقل الجوي للركاب والشحن، وكذا بالزيادة في عدد الركاب المسافرين على متن السكك الحديدية. في حين أن قطاع النقل البحري تضرر من تراجع حمولة الصادرات.

الجدول 2: خريطة تمثيل حراري للقيمة المضافة من حيث الحجم حسب الأنشطة القطاعية بملايين الدراهم (2020-2022)

		2020				2021				2022			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الأنشطة الرئيسية	الفلاحة والغابات والخدمات المرتبطة بهما	25 741,2	25 990,8	25 118,6	24 875,6	30 732,9	30 531,7	29 284,0	29 296,4	26 350,6	25 790,3	24 850,0	24 858,1
	الصيد وتربية الأحياء البحرية	1 372,3	1 143,1	1 792,5	1 035,1	1 434,7	1 564,3	1 432,3	1 587,6	1 330,0	1 198,4	956,4	1 392,0
الأنشطة الثانوية	صناعة الاستخراج المعدني	6 516,4	6 672,9	6 599,4	6 788,4	6 711,7	6 631,7	6 781,6	6 685,0	6 392,2	6 111,8	6 072,9	5 616,1
	الصناعة التحويلية	42 728,6	34 375,7	41 447,0	41 848,2	42 383,0	41 320,1	42 489,4	43 998,0	41 356,3	42 276,7	43 665,9	44 161,6
	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	11 972,3	11 629,0	11 445,3	11 640,1	12 132,9	11 959,9	12 287,2	12 579,0	12 003,0	12 677,5	13 528,2	13 333,7
	صنع الأنسجة والألبسة والجلد والملابس الجلدية	5 657,1	3 646,9	5 367,9	4 895,7	5 323,2	4 881,4	5 248,4	4 910,1	5 219,6	5 125,4	5 143,4	5 194,8
	صنع منتجات من الخشب ومن الورق، الطباعة ونسخ التسجيلات	1 830,6	1 437,5	1 658,8	1 815,8	1 839,2	1 638,1	1 822,7	1 931,7	1 792,8	1 752,7	1 821,6	1 854,5
	صنع فحم الكوك (تكويك) و المنتجات البترولية المكررة	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4	43,4
	صنع المنتجات الكيمائية	5 211,1	5 196,6	5 448,5	5 503,5	5 357,4	5 179,0	5 206,8	5 255,8	4 989,6	4 847,6	5 050,6	4 756,5
	صنع المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	1 836,0	1 528,9	1 726,8	1 854,6	1 830,3	1 810,4	1 876,4	1 831,4	1 999,3	1 826,9	2 306,9	2 106,1
	صنع منتجات من المطاط ومن البلاستيك ومنتجات أخرى غير معدنية	4 874,5	3 663,9	4 833,1	4 864,1	4 991,1	4 838,4	5 125,7	5 272,0	5 061,4	4 649,7	4 715,7	4 955,7
	صنع المواد المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية باستثناء الآلات والمعدات	2 855,2	1 782,4	2 587,9	2 947,1	2 791,2	2 624,3	2 725,1	3 532,8	2 795,3	2 853,3	3 018,2	3 285,5
	صنع التجهيزات المعلوماتية والمنتجات الإلكترونية والبصرية	276,3	270,5	254,5	264,7	246,7	270,4	250,4	235,3	244,0	249,5	252,8	326,1
	صنع الأجهزة الكهربائية	1 155,3	699,4	1 053,2	1 087,3	1 200,2	1 183,1	1 235,5	1 098,9	1 151,8	1 426,0	1 073,6	1 351,7
	صنع آلات و تجهيزات غير المصنفة في موضع أخر	767,0	417,5	758,5	777,9	737,4	742,5	757,8	697,1	757,0	708,5	689,0	735,5
	صنع وسائل النقل	3 613,8	2 009,1	3 760,6	3 659,3	3 507,7	3 524,6	3 580,2	3 867,4	3 485,7	3 988,9	4 224,6	4 470,7
	صناعات تحويلية أخرى (بما فيها صنع الأثاث)؛ إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	2 575,1	2 016,4	2 494,3	2 554,1	2 282,2	2 560,4	2 336,2	2 880,5	2 085,5	2 610,8	2 369,0	2 534,9
	توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	8 396,3	7 620,0	8 543,7	8 407,9	8 511,7	8 729,8	8 869,5	8 992,9	8 824,4	8 904,4	8 861,7	8 592,6
	البناء	15 821,9	14 189,5	14 811,8	16 366,2	16 723,7	16 590,5	16 913,7	17 485,4	17 024,7	16 867,2	16 490,9	16 681,1
أنشطة القطاع الثالثي	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحرك والدرجات النارية	29 583,9	24 866,3	28 138,0	28 375,7	29 745,4	29 233,1	30 274,2	30 434,6	31 232,7	30 402,4	30 698,0	30 769,4
	النقل والتخزين	8 808,4	5 323,1	6 433,5	7 010,3	7 442,3	7 592,6	8 605,8	8 139,3	7 869,0	8 410,4	9 081,7	8 717,2
	أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	7 648,1	3 013,3	4 770,8	4 531,8	5 514,8	5 617,6	8 227,5	6 911,6	6 910,0	8 443,2	12 349,5	10 741,8
	الإعلام والاتصال	9 303,9	9 025,6	8 903,7	9 241,6	9 068,9	8 980,9	8 941,0	9 197,6	9 184,2	9 097,7	9 062,4	8 866,5
	الأنشطة المالية والتأمينات	13 441,9	13 471,1	13 510,1	13 621,7	13 809,9	14 035,3	14 247,2	14 430,2	14 099,9	14 624,8	15 173,3	15 223,9
	الأنشطة العقارية	19 740,5	19 763,0	19 826,2	19 930,1	20 240,9	20 365,3	20 469,6	20 553,6	20 617,3	20 660,9	20 684,2	20 882,4
	البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	13 358,9	9 389,4	12 004,1	13 233,3	13 454,7	11 688,2	13 291,5	14 357,0	13 548,8	12 062,3	13 641,5	14 644,2
	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	28 883,7	29 237,0	29 572,6	29 891,8	30 194,8	30 480,0	30 749,9	31 003,4	31 644,1	32 186,9	32 133,7	31 933,5
	التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	21 063,0	21 147,8	21 264,5	21 407,3	21 556,5	21 733,7	21 938,6	22 162,3	22 417,3	22 660,9	22 618,7	22 849,4
	خدمات أخرى	4 246,1	1 343,6	3 225,4	4 338,6	4 340,2	1 414,0	3 300,3	4 416,2	4 457,3	1 448,0	3 381,8	4 522,2
المجموع		256 655,1	226 572,1	245 961,8	250 903,8	261 865,9	256 509,0	265 816,2	269 651,2	263 259,1	261 146,2	269 722,7	270 451,9

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط - سنة الأساس 2014 (الحسابات الوطنية المؤقتة برسم سنة 2022 والصادرة بتاريخ 5 يونيو 2023)

مفتاح الجدول: لكل قطاع إنتاجي

القيمة الأدنى — المئين الوسيط — القيمة الأعلى

ب. عرض السلع والخدمات

اصطدم الاقتصاد المغربي، سنة 2022، بإكراهات على مستوى العرض، أرخت بظلالها على إمدادات الأسواق الوطنية وعلى إنتاج المقاولات على حد سواء.

وقد انبثقت هذه الإكراهات من العوامل الثلاثة الآتية:

- استمرار صدمة العرض السلبية التي انعكست، منذ مستهل سنة 2021، على جل الأسواق العالمية "للسلع الأولية[15] و المنتجات نصف المصنعة، نتيجة للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19- والنزاع بين روسيا وأوكرانيا،

- الجفاف الذي استفحل سنة 2022 وأفرز انعكاسات سلبية على الموسم الفلاحي وإنتاج الثروة الحيوانية، وعلى كافة أنشطة الإنتاج التي تعتمد عليهما،

- التوجهات البنيوية المرتبطة بالتغييرات في الطلب، والتي يفرضها أساسا اعتماد المنتجين العالميين على نماذج اقتصادية خالية بشكل متزايد من انبعاثات الكربون، وتراجع التبعية الصناعية للصين.

وكرست هذه التوترات ضغطا كبيرا على المخزونات سواء في الأسواق التي يجري تموينها بواسطة الاستيراد، أو تلك التي ينبثق عرضها أساسا من الإنتاج المحلي.

وشكل تراجع الإنتاج الوطني أو العالمي أو هما معا، والقيود التي فرضتها بعض البلدان المنتجة على التصدير، إلى جانب حالات الانسداد التي لا تزال تشهدها قنوات النقل الدولية، العوامل التي أفضت إلى اضطراب أسعار المواد الأولية ووفرتها.

علاوة على ذلك، واجه المنتجون على الصعيد الوطني عدة عوامل خطر ارتبطت بارتفاع تكاليف الإنتاج. كما اعترضتهم صعوبات لمضاعفة قدراتهم الإنتاجية، نظرا لضعف هواش الربح أو حالة الغموض بالنسبة للطلب الموجه إلى المغرب.

واختبرت هذه الوضعية صمود الاقتصاد المغربي من خلال سلوكيات المقاولات وقطاعات الإنتاج المفضية إلى التكيف مع الوضعية والحفاظ على التنافسية والاستمرار في مزاولة النشاط بالسوق، لاسيما "المهن العالمية للمغرب"، وكذا من خلال الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية في الجوانب ذات الصلة بمراقبة السوق والتنبؤ باختلالاته.

[15] تمثل السلع الأولية جميع المواد الأولية التي يتم تداولها في الأسواق المالية العالمية.

1. إمدادات الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية

اتسمت سنة 2022، في مجملها، بوفرة كافية ومتنوعة في المواد الأولية والمنتجات الأساسية في مختلف الأسواق الوطنية. وقد بلغت مخاطر الندرة معدلات جد معتدلة، كما لم تشهد الأسواق أية اضطرابات بارزة.

في الواقع، أتاح العرض المتوفر تغطية احتياجات طلب المنتجين والمستهلكين النهائيين على حد سواء، وذلك بشكل نسبي، لاسيما في الفترات التي يشتد فيها الاستهلاك على غرار شهر رمضان المبارك والموسم الصيفي.

ولم يستجب الإنتاج الوطني، باعتباره ركيزة أساسية لتموين الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية، لطلب مختلف الأسواق بطريقة متجانسة ومرضية، إذ اقترنت الأسواق التي عرفت أكبر مستوى للاضطرابات في الإمدادات بالإنتاج الفلاحي على وجه الخصوص، والذي لم يكن كافيا بالرغم من الزيادة في المساحات المزروعة.

في هذا الصدد، لم تساعد الفلاحة البورية على بلوغ المستويات المثلى من الاكتفاء الذاتي، بسبب تراجع إنتاجية المحاصيل. كما لم تساهم في توفير الكميات اللازمة لإنتاج الثروة الحيوانية نظرا للعجز الحاصل في محاصيل العلف أو القش. خلافا لذلك، أتاحت الفلاحة المسقية تأمين إمدادات الأسواق نسبيا بالخضر والفواكه وبمنتجات الزيتون، وذلك على حساب مخزون المياه الجوفية.

وبالرغم من صعوبات التموين، لم تُرصد حالات ندرة ظاهرة للعيان أو طويلة الأمد. بالمقابل، ظهرت حالات ندرة مؤقتة انعكست على المواد الغذائية، خاصة الحليب ومشتقاته. وانطبق نفس الأمر على بعض الأدوية خاصة تلك التي يتم وصفها في الأمراض المزمنة.

فضلا عن ذلك، أفضى خطر الندرة إلى إحداث تغيير في الكميات التي يتم استيرادها عادة لبعض المواد الأولية والمنتجات الأساسية، كما هو وارد في الجدول رقم 3.

وعليه، فقد أمكن رصد زيادة هامة في واردات الشعير والقمح اللين، علما أن الحكومة أقدمت على سن تدابير عاجلة لمواجهة تداعيات الجفاف، همت بالخصوص تعليق رسوم الاستيراد على القمح اللين، وإحداث منحة جزافية تُسترجع بعد استيراد هذا الأخير، وتكثيف استيراد الشعير المدعم.

وتجدر الإشارة إلى أن استيراد القمح اصطدم بضغوطات شهدتها السوق العالمية، وأشعل شراراتها النزاع في أوكرانيا، حيث تعد أطرافه أبرز المنتجين في العالم. ودفعت هذه الوضعية إلى تنويع مصادر التموين، مخلفة تكاليف إضافية بالنسبة للمستوردين.

الجدول 3: تطور الكميات المستوردة من السلع الرئيسية بالطن (2021-2022)

	2021	2022	نسبة التغيير
الحبوب			
القمح	4 668 549	6 007 651	+28,7%
الشعير	304 638	817 291	+168,3%
الأرز	51 117	57 066	+11,6%
زيوت البذور الزيتية			
زيت فول الصويا الهام أو المكرر	506 142	524 604	+3,6%
زيت النخيل أو نوات النخيل الخام أو المكرر	70 007	78 167	+11,7%
المنتجات اللينة			
الشاي	66 406	81 814	+23,2%
السكر الخام أو المكرر	1 492 900	1 562 181	+4,6%
القهوة	52 298	55 125	+5,4%
منتجات الألبان			
الزبدة	15 400	16 099	+4,5%
منتجات الطاقة			
الفحم وفحم الكوك وأنواع الوقود الصلب المماثلة	12 422 470	12 053 799	-3,0%
زيوت الغاز وزيوت الوقود	6 926 076	7 462 146	+7,7%
غاز النفط ومحروقات أخرى	3 504 084	4 893 439	+39,6%
المدخلات المستخدمة في الأسمدة			
الأمونياك	1 653 816	1 885 081	+14,0%
المعادن			
الأسلاك والقضبان والمقاطع الجانبية من الحديد أو الفولاذ غير السبائكي	435 629	467 004	+7,2%
خردة المعادن والنفايات وخردة النحاس والصهر والحديد والصلب والمعادن الأخرى	516 143	722 413	+40,0%
منتجات كاسدة مدرفلة على حديد أو صلب غير مخلوط	349 510	427 366	+22,3%
الألومنيوم غير المصقول وخردة ومساحيق الألومنيوم	132 895	154 450	+16,2%
الأسلاك والقضبان والمقاطع النحاسية	75 690	88 450	+16,9%
صفائح وشرائح الألمنيوم	48 551	54 591	+12,4%
الزجاج			
زجاج ومنتجات زجاجية (المنتجات نصف المصنعة)	175 922	259 540	+47,5%
الأدوية			
أدوية ومنتجات صيدلانية أخرى	9 317	9 512	+2,1%

المصدر: أُعد استنادا إلى معطيات مكتب الصرف.

وشهدت الكميات المستوردة من المنتجات الغذائية الأساسية، والمتمثلة بالخصوص في السكر والشاي والقهوة والزبدة، زيادة بهدف تفادي أية ضغوطات على المخزونات، لاسيما في الفترات التي يشتد فيها الطلب الموسمي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة عملت على تعليق الرسوم المطبقة على استيراد الأبقار الأليفة في أكتوبر 2022 قصد منع أية اضطرابات في إمدادات تجارة اللحوم الحمراء.

وبخصوص بعض منتجات الطاقة، خاصة الغازوال وزيت الوقود، سجل حجم الواردات ارتفاعا ملحوظا بالرغم من الزيادة المسجلة عالميا في أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة. وعند متم سنة 2022، استقر معدل المخزون المتوفر، الذي يتيح سد احتياجات الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية، في حدود 31 يوما فقط، أي أقل بكثير من السقف المحدد بمقتضى النصوص التنظيمية والمتمثل في 60 يوما.

وعلاقة بالمنتجات نصف المصنعة، رُصدت زيادة في الكميات المستوردة من الأمونياك، الذي يعد مادة أساسية في إنتاج الأسمدة النيتروجينية، وكذا في بعض منتجات الصلب، خاصة الحديد والنحاس والألومنيوم والزنك. وذلك في سياق مطبوع بانتعاش متردد في قطاع البناء والصناعات التحويلية التي تعتمد بشكل كبير على هذه المواد.

واستنادا لحالات الغموض المذكورة، أضحى تقويم الاختلالات في التموين والتوقع المبكر لمخاطر ندرة المنتجات يمران بحتمية اعتماد تدابير استباقية من قبل السلطات العمومية. حيث تتجسد أهمها في:

- التدخل القبلي في بعض سلاسل الإنتاج عن طريق منح مساعدات وتحفيزات للمنتجين،
- إضفاء قدر أكبر من الشفافية على سلاسل الإمدادات من خلال تقليص مستويات الوساطة والمراقبة الصارمة لقنوات التموين.
- مواصلة تفعيل الإجراءات الهادفة إلى تشكيل مخزون استراتيجي من المواد الأولية والمنتجات الأساسية.

وجدير بالذكر أن مجلس المنافسة أشار، في تقريره السنوي برسم سنة 2021، إلى أن تشكيل مخزون استراتيجي لا يروم فقط تعزيز احتياطات المغرب قصد إرساء السيادة الغذائية والصحية لبلادنا، بل يتوخى كذلك ضمان حسن سير المنافسة في الأسواق عبر الإبقاء على مستوى أمثل من العرض، وتخفيف تذبذبات الأسعار.

في هذا السياق، يظهر أنه لا ينبغي على الحكومة الاكتفاء فقط بتأمين عقود الإمداد لبعض المواد الحيوية، وبالاستيراد المكثف للمنتجات في الفترات التي تشهد تراجع الأسعار عالميا، بل يتعين عليها أيضا العمل على تقوية قدرات التخزين عبر الشروع في تطوير وتحديث البنيات التحتية المرتبطة بها.

في هذا الصدد، أخذ مجلس المنافسة علما بالاستثمارات التي تعتزم الحكومة إنجازها بغلاف مالي قدره مليارى درهم بهدف مضاعفة قدرات تخزين المنتجات النفطية لمدة 10 أيام إضافية، مما سيتيح الاقتراب من سقف التخزين المنصوص عليه قانونا. كما بلغ إلى علم المجلس إرادة الحكومة في إرساء دعائم منظومة وطنية مندمجة ذات الصلة بالمخزون الاستراتيجي للمنتجات الأساسية من أجل تثمين أكثر للنسيج المحلي.

وعلاوة على هذه التدابير، يوصي المجلس بالتدخل على مستوى جوانب أخرى، وتهم:

- تعميم الرؤية المتعلقة بمضاعفة قدرات التخزين على كافة المنتجات الأساسية عبر تقوية، على سبيل المثال، الاستثمار في صوامع تخزين الحبوب (stockage en silo)، أو إرساء نظام لليقظة لتخزين منتجات الصحة لدى الفاعلين في مجال الأدوية،
- التحديد الملائم لنطاق الإمدادات الاستراتيجية، مع دراسة الفرص المتاحة من إدراج المدخلات الاستراتيجية الخاصة بالصناعة ضمن نطاقها،
- تقييم مثالية التخزين العمومي مقارنة بالتخزين عبر القطاع الخاص،
- التنبؤ بالرسم الخرائطي لسلاسل الإمدادات العالمية وتطور التكنولوجيات والأسواق استنادا إلى مقاربة قائمة على المخاطر.

2. الإنتاج الصناعي

لم تتلاش دينامية الإنتاج في قطاع الأنشطة الثانوية في سنة 2022 بالرغم من استمرار الإكراهات التي أثرت على المحيط الوطني والدولي. غير أنه تم رصد انكماش في الفترة التي أعقبت الجائحة وأداء متباين حسب فروع الإنتاج.

في هذا الصدد، يشير استغلال معطيات الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني، المعد من قبل المندوبية السامية للتخطيط (انظر الرسم البياني رقم 11)، إلى أنه، وخلافا لإنتاج الكهرباء الذي سجل ارتفاعا منذ بداية سنة 2020، استمر إنتاج صناعات الاستخراج المعدني والإنتاج الصناعي في تحمل صعوبات منعتهما من الحفاظ على تعافيهما المحقق بعد الجائحة.

ومن ثم، فُسرت أسباب التراجع في إنتاج صناعات الاستخراج المعدني بانخفاض الطلب الأجنبي على الفوسفاط ومشتقاته بسبب تصاعد الأسعار على الصعيد العالمي، مع العلم أن ذلك أفضى أيضا لآثار غير متوقعة مكنت الصادرات من تحقيق رقم معاملات قياسي بواقع 114 مليار درهم.

الإطار 4: الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

وفقا للمندوبية السامية للتخطيط، يُستخدم الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني لقياس تفاوت الكميات المنتجة في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن. ويُستند في إعداده إلى التغييرات التي تهم، على حد السواء، عدد مقاولات الإنتاج وبنية الإنتاج وأيضا القيمة المضافة.

ويُستعمل هذا المؤشر لقياس هذا التفاوت على مستوى عينة مكونة من 585 مقاولة و347 منتوجا.

الرسم البياني 11: التطور الفصلي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب القطاعات في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 (أساس 100 : 2015)

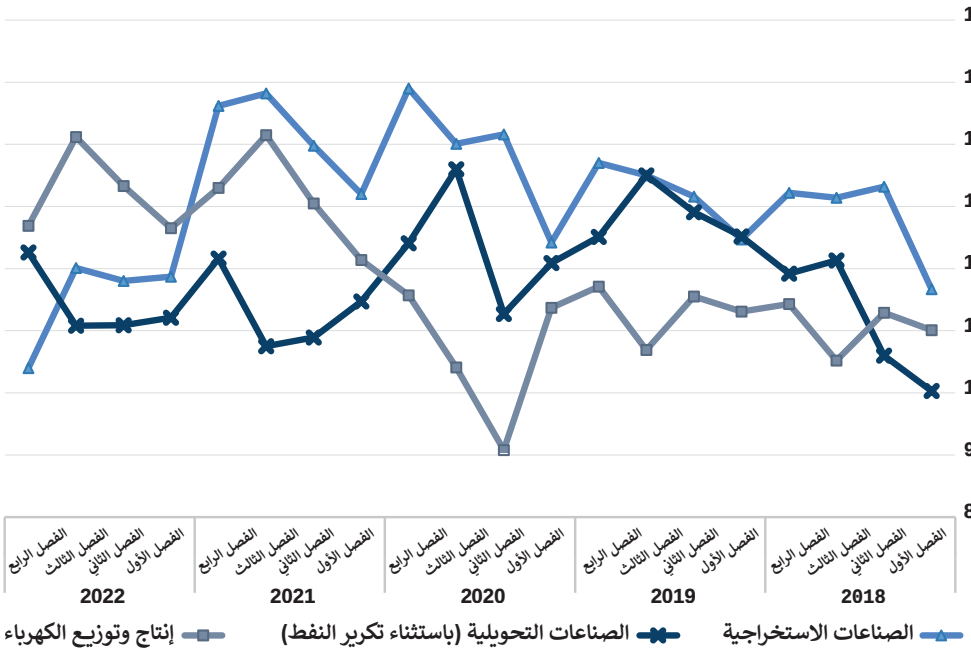

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

من جهة أخرى، تستمر الظرفية الدولية الصعبة في عرقلة الإنتاج الصناعي والذي بلغت نسبته في المتوسط 29,8 في المائة من الإنتاج الإجمالي الوطني منذ سنة 2014. وتعود أسباب ذلك إلى تبعية القطاع القوية للخارج سواء من حيث المواد الخام التي يستخدمها أو الطلب الموجه إليه.

ويُستشف من ذلك أن أسباب عدم استقرار الإنتاج الصناعي تكمن في تفاوت مستويات الإنتاج المنجزة من قبل مختلف الصناعات التحويلية. وقد أيدت معطيات الرقم الاستدلالي المشار إليه أعلاه هذه الخلاصة.

فـي الواقـع، يتضـح مـن المعطيـات الـواردة فـي الجـدول رقـم 4 أسـفله أنـه فـي الوقـت الـذي اتجهت فـيه عـدة أنشـطة تحويليـة إلـى تسـريع مسـتوى الإنتـاج، علـى غـرار صناعـات السـيارات والمشـروبات ومنتجات المعادن والتعدين والخشـب، تهاوت مسـتويات الإنتاج فـي أنشـطة أخرى، كما هو الشـأن فـي صناعات الألبسة والجلد والأحذية، علاوة على الصناعة الكيماوية.

الجدول 4: متوسط النمو الفصلي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب فروع الصناعة التحويلية خلال سنة 2022

فروع الصناعة التحويلية	متوسط معدل النمو الفصلي
صناعة المواد الغذائية	+0,5%
صناعة المشروبات	+23,1%
صناعة منتجات التبغ	+7,8%
صناعة النسيج	+1,4%
صناعة الملابس	-3,5%
صناعة الجلد والأحذية (باستثناء الملابس الجلدية)	-3,4%
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث	+28,6%
صنع الورق والورق المقوى	+0,4%
الطباعة ونسخ التسجيلات	+15,8%
صناعة كيماوية	-0,8%
الصناعة الصيدلانية	+2,8%
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	+9,2%
صنع منتجات أخرى غير معدنية	+3,3%
التعدين	+11,6%
صناعة منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	+29,9%
صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات الكترونية وبصرية	+9,8%
صنع الأجهزة الكهربائية	+17,4%
صنع الآلات وتجهيزات غير المصنفة في موضع اخر	+13,1%
صناعة السيارات	+32,4%
صنع وسائل النقل الأخرى	+7,5%
صنع الأثاث	+18,9%

ويرتبط تذبذب الإنتاج الصناعي، في جوهره، ارتباطا وثيقا بعاملين رئيسيين للظرفية المعقدة التي ترخي بظلالها على الاقتصاد المغربي. ويتعلق الأمر بالاستخدام المتذبذب لقدرات الإنتاج من جهة، وانخفاض صافي إحداث المقاولات[16] من جهة ثانية.

1.2 الاستخدام المتذبذب لقدرات الإنتاج

في سنة 2022 ووفقا لمعطيات وفرها بنك المغرب، تأرجح متوسط نسبة استخدام القدرات الإنتاجية، باعتبارها مؤشرا يعكس فعالية استخدام عمليات الإنتاج في المقاولات المغربية، في حدود 72 في المائة. وحدث ذلك في خضم تقلبات قوية رصدت منذ اندلاع الأزمة الصحية (انظر الرسم البياني رقم 12).

وإذا كانت هذه التقلبات تؤشر فعليا على سوء استخدام قدرات الإنتاج لفترات طويلة، فإنها تشير كذلك إلى أن الضغوطات المفروضة على العرض كانت كبيرة لدرجة عدم قدرتها على الانحصار السريع على المدى القصير.

ومن ثم، يتضح أن متوسط نسبة استخدام القدرات الإنتاجية على المدى الطويل يقل من الناحية البنيوية عن المتوسط الموجود في عدة بلدان صناعية. وترجع أسباب ذلك إلى الخصائص التي تطبع الصناعة المغربية.

ومع ذلك يظهر التذبذب المسجل طيلة السنتين المنصرمتين أن اختلال التوازن بين الإنتاج المحتمل والفعلي يعزى بشكل صريح إلى ظرفية دولية معقدة لم تقوى المقاولات المغربية على الابتعاد عنها.

الرسم البياني 12: التطور الشهري لنسبة استخدام القدرات الإنتاجية في مجال الصناعة في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022

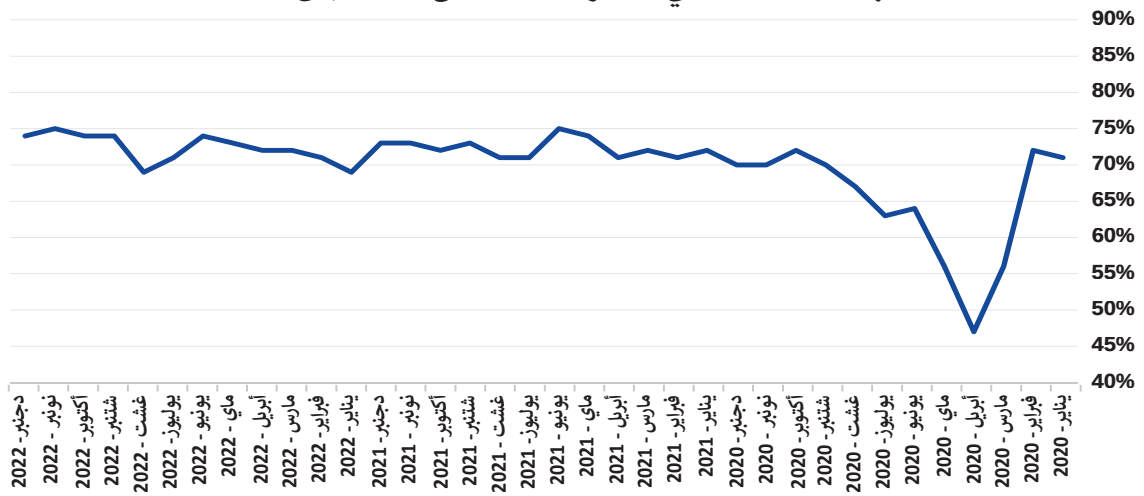

المصدر: أعد استنادا إلى الاستقصاء الشهري حول الظرفية الصناعية المنجز من قبل بنك المغرب

[16] يعكس صافي إحداث المقاولات الفرق بين المقاولات التي جرى إحداثها وتلك التي تم حلها، حيث تمثل التدفقات الخامة لدخول السوق والخروج منه على التوالي.

وبما أن درجة تكيف العرض تتوقف على تقييم المقاولات المغربية لاستدامة الطلب ومدى توسعه، فيمكن القول أن قدرات الإنتاج غير المستغلة تعكس كذلك صعوبة التنبؤ بتطور الأسعار والطلب من لدن هذه المقاولات، لاسيما على المستوى الخارجي.

غير أنه، وأخذا بعين الاعتبار استقرار أو تراجع مكونات الطلب، فإنه لا يظهر أن هذا الضغط على العرض بإمكانه تكريس خطر اشتداد الفوران الاقتصادي على المدى المتوسط.

الإطار 5: اشتداد الفوران الاقتصادي

يعد الاقتصاد في حالة اشتداد الفوران حين يكون النمو الاقتصادي قويا على نحو لا يمكن فيه للعرض مجاراة ارتفاع الطلب، مما يتسبب في زيادات حادة في الأسعار.

وترتبط الآليات الكامنة والمتصلة باشتداد الفوران الاقتصادي، في أغلب الأحوال، بفترة توسعية ومقرونة بتصاعد شديد ومتواصل لنفقات الأسر.

في هذه الحالة، يصعب على العرض أن يتوازن مع الطلب بالنظر إلى قدرات الإنتاج القائمة. ومن ثم، تشرع الأسعار في الارتفاع بدرجة كبيرة نسبيا، مفضية إلى دوامة تصاعدية تبدأ في الخروج على السيطرة.

وتعد الزيادة في جاري تسهيلات الخزينة من ضمن العناصر المؤشرة على الضغط الممارس على العرض، إذ بلغت، وفقا لمعطيات بنك المغرب، 232 مليار درهم عند متم سنة 2022، بزيادة وصلت إلى 18,2 في المائة مقارنة بسنة 2021.

واستهدفت هذه التسهيلات أساسا تمويل الاحتياجات من الأموال المتداولة بالنظر إلى ارتفاع أسعار المدخلات، خاصة المواد الخام، وتمديد آجال الأداء، كما ساهمت في تمويل تعافي بعض الأنشطة التي شهدت ارتفاعا ملموسا في الطلب، على غرار قطاع السياحة.

2.2 انخفاض صافي إحداث المقاولات

تشير معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى تراجع صافي المقاولات المحدثة إزاء "الأشخاص المعنويين" بنسبة 20,4 في المائة سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، وبنسبة 0,7 في المائة مقارنة بسنة 2020 التي بلغت خلالها الأزمة الصحية أقصى ذروتها (انظر الرسم البياني رقم 13).

وتعود أسباب هذه الوضعية بالخصوص إلى انخفاض وتيرة إحداث المقاولات بنسبة 12,5 في المائة مقابل زيادة بنسبة 17,2 في المائة في عدد المقاولات التي توقف نشاطها، والذي واصل ارتفاعه للسنة الثانية على التوالي خلافا للاتجاهات المرصودة على الصعيد العالمي.

الرسم البياني 13: تطور صافي المقاولات المحدثة إزاء "الأشخاص المعنويين" في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022

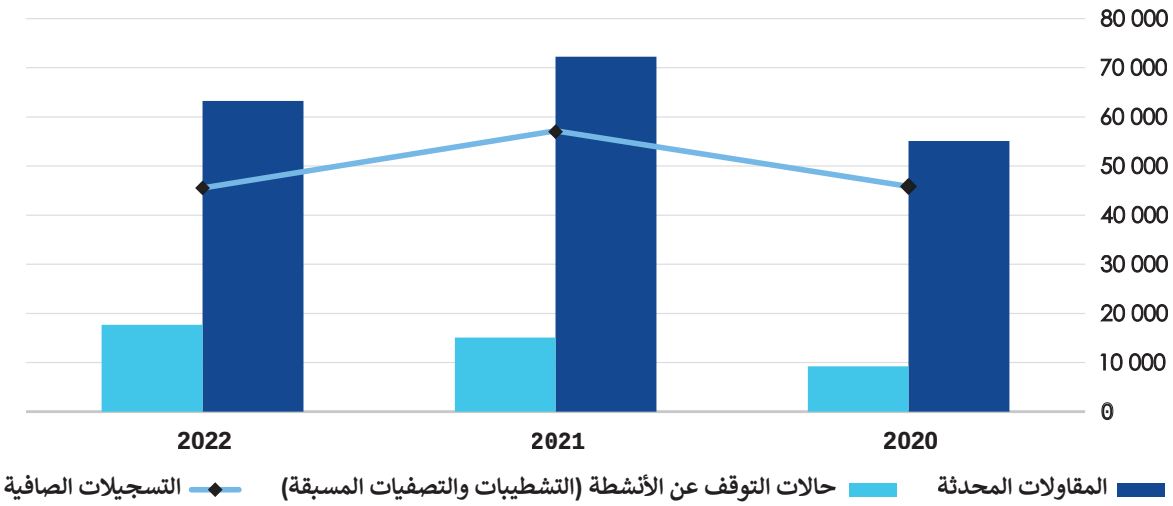

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

وإذا بدا أن مبررات تراجع وتيرة إحداث المقاولات تقترن بعوامل ظرفية تتجلى في عدم وضوح الرؤية بشأن آفاق الاستثمار بالمغرب، لاسيما في ظل غياب تدابير تحفيزية خاصة بسياق الأزمة، فيمكن نسب تزايد المقاولات التي توقف نشاطها إلى تعليق عدة آليات جرى تنزيلها منذ سنة 2020 لمساعدة المقاولات، واستفادت منها بالخصوص المقاولات التي واجهت صعوبات قبل اندلاع الأزمة.

وفي الوقت الذي تخلى فيه المغرب عن هذه المساعدات مراعاة للأولويات الميزانياتية المحددة من لدن الحكومة، عملت بلدان أخرى على تمديدها بسبب استمرار إكراهات العرض.

ومن ثم، وجبت الإشارة إلى أن المقاولات المغربية تظل أقل إلماما بالتدابير الوقائية القائمة والموجهة للشركات في وضعية صعبة، وهو ما يتضح من خلال ضعف استخدام مساطر الإنقاذ.

3.2 انتظارات كبيرة موجهة "للمهن العالمية للمغرب"

لا يتوقف تعافي الاقتصاد المغربي حاليا على موسم فلاحي جيد فحسب، بل يعتمد كذلك على انتعاش إنتاج الصناعات الموجهة للتصدير، خاصة "المهن العالمية للمغرب"، والتي تعتبر من القطاعات ذات إمكانات عالية من التنافسية على الصعيد العالمي.

ويرجح أن يفضي التعافي الجيد لهذه الأنشطة، باعتبارها مصادر أساسية للتشغيل ومحفزات للاستثمار الإنتاجي ومنابع للقيمة المضافة، إلى تعزيز تطور العرض، بما في ذلك العرض الموجه لتلبية الطلب الداخلي.

بيد أن استمرار الإكراهات الظرفية المحيطة بالمهن العالمية للمغرب قد يهدد بإضعافها. ويأتي ذلك في وقت أضحت تكتسي فيه السيادة الصناعية أولوية للدول التي تسعى إلى تحصين نفسها من هشاشة سلاسل القيم العالمية أو من الاعتماد القوي على الواردات.

الإطار 6: اقتصاد الحوسبة السحابية كرافعة للتحول الرقمي بالمغرب

أبانت الأزمة الوبائية التي اندلعت سنة 2020 عن مدى ارتباط صمود الاقتصاد المغربي بالتسريع من وتيرة التحول الرقمي للمقاولات والإدارات العمومية بهدف إضفاء فعالية أكبر على العمليات الإنتاجية والخدمات المقدمة للمرتفقين، مع ضمان المرونة المتطلبة لمجابهة التغييرات المستقبلية.

فضلا عن ذلك، تقتضي الاستفادة الكاملة من المزايا التي يوفرها الاقتصاد الرقمي الخاضع للعولمة، والتي تتجسد ركائزه الحالية في التكنولوجيات الحديثة ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وإنترنت الأشياء، تعزيز الإرساء الرقمي للنسيج الإنتاجي المغربي برمته ولمختلف الأجهزة التابعة للإدارة العمومية.

وفي الوقت الراهن، ثمة إجماع في المغرب بشأن أهمية "السحابة السيادية" في تنزيل وتيرة التسريع المشار إليها أعلاه، إذ لا يتعلق الأمر بالوعي بضرورة تبني بيئة سحابية تحترم السيادة الرقمية فحسب، بل أيضا بتعميم استخدام تكنولوجيا "الحوسبة السحابية".

وتحقيقا لهذه الغاية، يكمن التوجه الذي يظهر حاليا في المغرب في إسناد الاستثمارات المتعلقة بهذا المجال لفاعلين خارجيين يتقنون هذه التكنولوجيا. وعليه، تحتكر مراكز البيانات (data centres) السوق السحابية الخاصة معظم استخدامات "الحوسبة السحابية" بالمغرب، فيما يتشكل موردو الخدمات السحابية في القطاع العام أساسا من الفاعلين في مجال الاتصالات. زيادة على ذلك، شرع نطاق الحوسبة السحابية الهجينة في التوسع باعتبارها حلا من الحلول التي تتيح تقاسم المخاطر المرتبطة باستخدامها.

على صعيد آخر، تصطدم الاستعانة بفاعلين خارجيين بالخطر المرتبط بالسيادة الرقمية. في هذا الصدد، تتمثل الأولويات الواجب ضبطها لضمان "سيادة سحابية" في التوطين الجغرافي للبيانات (data residency)، والذي يشير إلى الموقع الفعلي الذي تتواجد فيه البيانات من جهة، وفي السهر على حكامة هذه البيانات من جهة ثانية. وفي أغلب الأحوال، يخضع هاذين الشقين إلى نصوص تنظيمية صارمة يتم تطبيقها سواء على المستوى الدولي أو على صعيد كل بلد على حدة.

ويُنتظر من المغرب تفعيل استراتيجية وطنية للسيادة الرقمية من أجل كسب رهان هذه المتطلبات، تتموقع فيه الحوسبة السحابية كأول حجر أساس. وتشمل القضايا المراد مراعاتها في هذا الصدد تموقع المغرب كقطب قاري وإقليمي لاقتصاد الحوسبة السحابية، وكيفيات توسيع استعمال هذه التكنولوجيا من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة (startups)، وتشجيع التحالفات الاستراتيجية والإقليمية، علاوة على تجويد الإطار القانوني لتمكينه من مواكبة التطور التكنولوجي واستيعاب الإكراهات التقنية والاقتصادية للحوسبة السحابية.

وفي هذه الظرفية الخاصة، حيث تعد الصناعات الاستراتيجية والقطاعات المتطورة، على غرار تصنيع أشباه الموصلات والبطاريات الكهربائية و للحوسبة السحابية، حجر الزاوية لأية ميزة تنافسية، يقتضي تدشين حقبة صناعية جديدة معززة بالسيادة مراعاة التحولات الصناعية الأكثر هيكلة، لاسيما "الأتمتة الصناعية" (automatisation industrielle) الفعالة وعلاقتها "بالابتكارات المزعزعة" (innovations disruptives).

في هذا الصدد، ثمة أوجه قصور لا تزال تعتري المقاولات التي تزاول نشاطها في نطاق المهن العالمية للمغرب، والتي يتعين معالجتها بغية التموقع ضمن سلاسل القيم التكنولوجية الجديدة. ويحدث هذا بالرغم من التقدم الهام المحرز في مجال الارتقاء في سلاسل القيم والذي مكن من إحداث قطيعة نسبية مع المقاربة التي كانت تستند إليها تنافسية المقاولات والقائمة على التكلفة المنخفضة.

كما يُنتظر من هذه المقاولات صراحة إدخال المتطلبات البيئية المفروضة عالميا في نماذج أعمال التي تعتمدها، لاسيما الالتزامات التي تصبو إلى صناعة خالية من الكربون. ويتم ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال النهوض بقدرات المقاولات على التزود بالطاقة الخضراء وتنزيل الحلول التقنية لتحسين التنافسية الطاقية.

علاوة على ذلك، تحتم تقوية مرونة الصناعة وتسجيل قفزات في قدراتها التنافسية، وذلك في ظل بيئة عالمية تزداد فيها المنافسة، تعزيز القطاع الصناعي في مراحله التمهيدية، وتثمين قدرات "التعلم التنظيمي"، وتخفيف القيود القانونية التي تحول دون الولوج إلى رؤوس الأموال.

في هذا السياق، يشكل تقوية "التزود المحلي" (sourcing local) رهانا أساسيا بالنسبة للمغرب الذي يُنتظر منه بذل مزيد من الجهود، مع العلم أن حصة الإنتاج الوطني الموجه للسوق المحلية سجلت تحسنا نسبيا منذ تفعيل بنك المشاريع لاستبدال الواردات في سنة 2020، إذ بلغ رقم المعاملات المحقق في السوق المحلية برسم سنة 2022 وحدها 68,8 مليار درهم.

ت. الطلب الداخلي ومحدداته

في الوقت الذي راهنت فيه التوقعات على زيادة متسارعة ومتواصلة للطلب الداخلي، عرفت وتيرة نمو هذا الأخير تباطؤا ملموسا طيلة سنة 2022. في الواقع، وبعد تسجيل انكماش هام في مستهل السنة، استعاد الطلب الداخلي نموا قصير الأمد قبل أن يتراجع مع اختتام السنة (انظر الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني 14: التطور الفصلي لنمو الطلب الداخلي بالحجم (2020-2022)

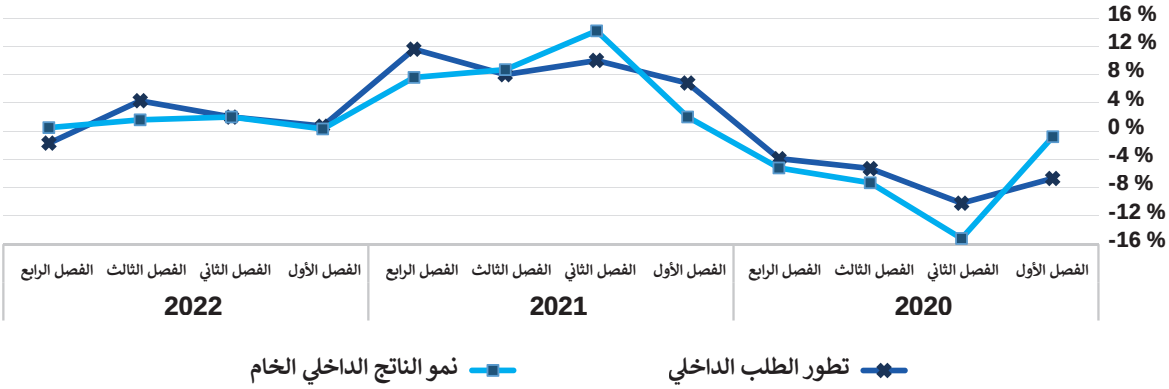

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط[17]

ويتضح أن الطلب الداخلي قد تضرر كثيرا بصدمة العرض التي تعود جذورها، كما ذُكر أعلاه، إلى الظرفية الدولية الصعبة وانعكاسات الجفاف، والتي أفرزت آثار سلبية على مختلف مكونات الطلب الداخلي عن طريق الأسعار والدخل.

ومن ثم، تأثر الاستهلاك النهائي كثيرا بارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق وتراجع المداخيل. من جانبه، تضرر الاستثمار بسبب ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار مواد التجهيز، فيما تفاقم عجز ميزان التجارة الخارجية متأثرا بالخصوص بزيادة فاتورة الواردات.

وكنتيجة لذلك، أفرز تطور مكونات الطلب الداخلي تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي، مكرسا تباطؤه. في هذا الصدد، يشير الرسم البياني رقم 15 أسفله إلى النسبة الضئيلة التي سجلتها مساهمة مختلف عناصر الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

في الواقع، اختتم الاستهلاك النهائي سنة 2022 بمساهمة في النمو بواقع 2,1 نقطة، مقابل 6,1 نقطة سجلها في سنة 2021. وأفضى تراجع الاستهلاك النهائي للأسر إلى خفض مساهمته في النمو من 4,0 نقطة سنة 2021 إلى ناقص 0,7 نقطة فقط سنة 2022. وأنهى إجمالي تكوين رأس المال[18]، الذي يجسد نطاق إجمالي الاستثمار الخام ، سنة 2022 بمساهمة سلبية بواقع 0,6 عوض 2,0 نقطة سجلها في سنة 2021.

[17] الحسابات الفصلية لتقسيم الناتج الداخلي الخام بتاريخ 02 أبريل 2023.

[18] حسب المندوبية السامية للتخطيط، يضم إجمالي تكوين الاستثمار كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس.

الرسم البياني 15: التطور الفصلي لمساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي (2020-2022)

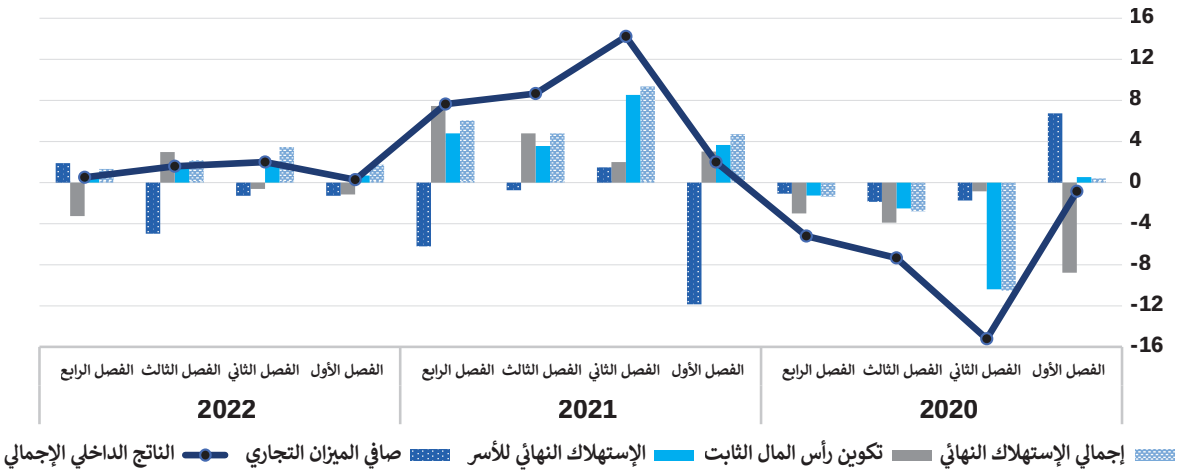

المصدر: احتسب استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط[19]

1. الاستهلاك النهائي للأسر

تشير أرقام المندوبية السامية للتخطيط[20] إلى أن الاستهلاك النهائي للأسر سجل انخفاضا بنسبة 0,7 في المائة سنة 2022، في الوقت الذي ارتفع فيه بنسبة 6,9 في المائة في 2021. وقد ظهر هذا الانخفاض أكثر قوة مقارنة بتراجع الاستهلاك النهائي الإجمالي التي استقر في 0,4 في المائة سنة 2022 مقابل 7,1 في المائة قبل سنة، وهو ما يعزى إلى التعافي الجيد للاستهلاك النهائي للإدارات العمومية.

وتتظافر عدة عوامل في تفسير تراخي استهلاك الأسر، ترتبط بمستويات المداخيل والأسعار. فمن جهة، أفضى تأثير الجفاف على المحاصيل إلى تقلص المداخيل الفلاحية لصغار المزارعين. من جهة ثانية، أرخى تراجع أنشطة المقاولات، ومن ثم قدراتها على الاستثمار والتوظيف، بظلاله على المداخيل ذات الصلة بالأجور، خاصة الأجور المتدنية. وانعكس الانخفاض الإجمالي للمداخيل، مقرونا بتصاعد التضخم، على النزعة الاستهلاكية للأسر.

ولو لم تتعزز المداخيل الخارجية، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، لكان التباطؤ أكثر حدة، إذ ارتفعت هذه التحويلات لتصل ل 109,2 مليار درهم سنة 2022 بعد أن بلغت 93,7 مليار درهم سنة 2021، وهو ما يمثل زيادة بلغت 16,5 في المائة، والتي أعقبت الزيادة المسجلة سنة 2021 والبالغة 37,4 في المائة.

[19] الحسابات الفصلية لتقسيم الناتج الداخلي الخام بتاريخ 02 أبريل 2023.

[20] الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2022 (أساس 2014) والتي تم نشرها بتاريخ 05 يونيو 2023.

وبالرغم من التأثير الإيجابي لمداخيل مغاربة المهجر، إلا أن سنة 2022 سجلت تدهورا كبيرا في القدرة الشرائية للأسر.

في هذا الصدد، يستفاد من الرسم البياني رقم 16 أن القدرة الشرائية للدخل الإجمالي للأسر تلاشت بشدة مع بداية سنة 2022، ثم سجلت بعد ذلك زيادة جد ضئيلة قبل أن تشهد تراجعا ملموسا عند متم السنة.

الرسم البياني 16: التطور الفصلي للقدرة الشرائية للمداخيل الإجمالية للأسر (2019-2022)

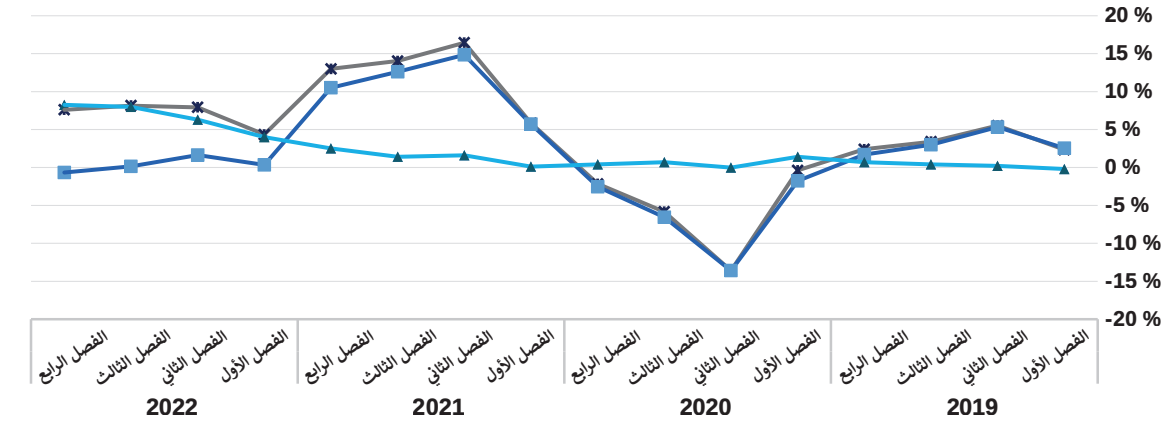

المصدر: احتسب استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

الإطار 7: القدرة الشرائية للدخل الإجمالي المتاح

وفقا للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) بفرنسا، تمثل القدرة الشرائية كمية السلع والخدمات التي يمكن للدخل اقتناؤها. ومن تم فهي تعتمد بشكل صريح على مستوى المداخيل والأسعار. وهكذا، فإن تطورها يمثل الفرق بين تطور دخل الأسر وتغير الأسعار. فإذا كان ارتفاع المداخيل أعلى من ارتفاع الأسعار، تزداد القدرة الشرائية وتتقلص في حالة العكس.

من الناحية التقنية، يجسد تطور القدرة الشرائية للدخل الإجمالي المتاح تطور الدخل الإجمالي المنخفض بعد ضبط مستواه بناء على تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك.

ويظهر أن تدهور القدرة الشرائية جاءت كردة فعل إزاء الضغوط التضخمية التي تضرر منها المغرب منذ نهاية سنة 2021، إذ يشير الرسم البياني أعلاه إلى أن القدرة الشرائية سجلت، قبل اندلاع الأزمة الصحية وإلى غاية مرحلة الانتعاش التي أعقبتها، تطورا يتماشى مع تطور الدخل الوطني المتاح. وبعد ذلك، شرع كلا المنحنيان في التباعد مع تسجيل فرق يتسع تدريجيا مع تزايد الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك.

وبغض النظر عن تطور التضخم وانعكاساته الكبيرة على تطور المداخيل، يمكن القول إن تحصين القدرة الشرائية يكتسي مسألة حاسمة لضمان دينامية جيدة لجميع أسواق السلع والخدمات على الصعيد الوطني.

بالفعل، تصطدم آفاق تطور استهلاك الأسر المغربية حاليا بتنامي ضعف الثقة حيال تحسين مستوى معيشتهم. وقد سلط البحث حول الظرفية، المنجز من لدن المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022، الضوء بجلاء على هذه الوضعية، إذ أفاد أن مؤشر الثقة بلغ أدنى مستوياته منذ سنة 2008. زيادة على ذلك، رُصدت مرونة منعدمة بين الدخول الأجرية وخلق الثروة على الصعيد الوطني، بالرغم من قرار الحكومة القاضي برفع الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بنسبة 10 في المائة اعتبارا من شتنبر 2022.

وقد اعتمدت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية، كالرفع من نفقات المقاصة وصرف منح لبعض الفئات المهنية، كمهنيي النقل الطرقي والنقل السياحي.

في هذا الصدد، تفيد معطيات الخزينة العامة للمملكة أن نفقات المقاصة بلغت أزيد من 45 مليار درهم برسم سنة 2022، بزيادة وصلت إلى 237 في المائة مقارنة بسنة 2021. وارتأت الحكومة، في ظل الفترة الانتقالية الحالية، تخصيص مبالغ إضافية موجهة لصندوق المقاصة بغية صيانة القدرة الشرائية في انتظار إرساء السجل الاجتماعي الموحد، والذي يعد بمثابة ورش هيكلي يتطلب مزيدا من الوقت لتفعيله على أرض الواقع.

وجدير بالذكر أن مجلس المنافسة شدد، في تقريره السنوي برسم سنة 2021، على أهمية استهداف المساعدات الممنوحة من قبل الدولة عبر توجيهها للفئات الأكثر هشاشة ضمن النسيج الاقتصادي، سواء منتجين أو مستهلكين. ويكتسي الانخراط في هذه المقاربة فعالية أكبر مقارنة بتطبيق الأسعار المدعمة.

2. دينامية الاستثمارات

سجلت دينامية الاستثمارات في المغرب، سنة 2022، مستويات متفاوتة بالنظر إلى مكوناتها الداخلية والخارجية.

ومن ثم، تراجع حجم الاستثمار الداخلي، الذي يمثل التدفق الصافي للأصول الثابتة والمستخدمة في عمليات الإنتاج لمدة سنة على الأقل في القطاعين العام والخاص على حد سواء، يضاف إليه تغير المخزون وصافي اقتناء النفائس، وذلك من 385 مليار درهم سنة 2021 إلى 356

مليار درهم سنة 2022 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط[21]، مسجلا بالتالي انخفاضا بنسبة 7,4 أعقب زيادة بنسبة 15,2 في المائة تم تحقيقها في سنة 2021.

بالمقابل، تواصل المنحى التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2022، مسجلا تدفقات صافية بلغت 21 مليار درهم في 2022 مقابل 19,4 مليار درهم في سنة 2021، بزيادة قدرها 8,3 في المائة تتضاف إلى نسبة 43,6 في المائة المحققة في 2021.

وأُنجز قسط كبير من هذه الاستثمارات بواسطة رؤوس أموال أمريكية، والتي بلغ غلافها المالي إلى غاية متم شتنبر 2022، ما قدره 6,8 مليار درهم، وفقا لمعطيات مكتب الصرف ، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد سادس بلد أجنبي يستثمر في المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة الاستثمار العمومي ضمن الاستثمار الداخلي ازداد ليصل نسبة 65,7 في المائة سنة 2022 عوض 60,5 في المائة سنة 2021، مكرسا بالتالي هيمنته في تراكم الاستثمارات.

وترتبط نتيجة التراجع النسبي للاستثمارات الداخلية الخاصة سنة 2022 ارتباطا مباشرا بتقلص نفقات رأس المال للمقاولات المغربية، والتي تعتمد على الطلب المتوقع من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

حيث لم يقتصر الأمر فقط على نمو الطلب، والذي لم يكن في مستوى تطلعات المقاولات الخاصة، بل إن ارتفاع تكاليف الإنتاج أثقل كذلك كاهل السيولة النقدية للمقاولات.

وعليه، شكل الاستمرار في السوق هدفا رئيسيا لعدد كبير من الفاعلين المغاربة، اضطروا بسببه إلى تعليق قرارات الاستثمار أو حتى العدول عنها.

ومن المهم الإشارة إلى أن الاستثمار الداخلي على الصعيد الوطني اصطدم، طيلة السنتين المنصرمتين، بظرفية بالغة الصعوبة، تأتي لتضاف إلى مواطن الهشاشة الهيكلية التي عانى منها تاريخيا، لاسيما مردوديته الضعيفة مقارنة بالبلدان الصاعدة.

وقد دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى إعطاء دفعة ملموسة للاستثمارات الخاصة.

وتجسّد هذا التوجه الملكي من خلال الأهداف الاستراتيجية التي سطرتها الحكومة للنهوض بالاستثمار الخاص، وبمصادقة البرلمان على القانون-الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار.

[21] الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2022 (أساس 2014) والتي تم نشرها بتاريخ 05 يونيو 2023.

وهكذا، يُرتقب الزيادة في حصة الاستثمارات الخاصة بمقدار الثلثين من الحجم الإجمالي للاستثمارات بحلول سنة 2035. وتحقيقا لذلك، حُددت مرحلة وسيطة تُنجز خلالها استثمارات بغلاف مالي قدره 550 مليار درهم في أفق سنة 2026، ومشفوعة بإمكانية خلق 500 ألف منصب شغل.

وأقر الميثاق الجديد للاستثمار منحا إضافية تُصرف حسب الأولويات الترابية أو القطاعية المحددة بنص تنظيمي، والتي تضاف إلى المنح المشتركة. كما ينص على آليات تُخصص للمشاريع ذات طابع استراتيجي وللمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ولتشجيع نمو المقاولات المغربية على المستوى الدولي.

زيادة على ذلك، نص الميثاق على تدابير أفقية تُخصص لمعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في مجال الاستثمار بالمغرب، وتتمثل بالخصوص في الولوج إلى العقار، وتعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك، واللجوء إلى الطاقات المتجددة، والنهوض بأنشطة البحث والتطوير، وتنويع طرق التمويل.

على صعيد آخر، تعزز البعد الاستراتيجي للاستثمار بالمغرب بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار بوصفه صندوق سيادي يهدف إلى تمويل الاستثمارات الهيكلية، وتقوية رساميل المقاولات، ودعم عدد معين من أنشطة الإنتاج المدرة لقيمة مضافة عالية.

وقد حُددت فعليا مجالات التدخل ذات الأولوية لهذا الصندوق، وتضم، من بين أمور أخرى، الهيكلة الصناعية والابتكار والمقاولات الصغرى والمتوسطة والبنية التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على تحفيز الاستثمار وتوجيهه الاستراتيجي للقطاعات الواعدة، يجب أن يراعي تشجيع الاستثمار بالمغرب كذلك الشروط التي تتيح تيسير ولوج فاعلين جدد إلى السوق، خاصة عبر تقليص أو حتى حذف العراقيل ذات صبغة تنظيمية.

ث. تطور الأسعار

إذا كان تراجع الطلب الداخلي يفضي، من الناحية النظرية، إلى ضغوطات مخفِضة للتضخم، فإن الوضعية تبدو مختلفة بالنسبة للمغرب. في الواقع، تزامن تهاوي الطلب الداخلي سنة 2022 مع ضغوطات تضخمية شديدة، مما يوحي، من أول وهلة، أنه يجب الانطلاق من زاوية صدمة العرض للبحث عن مصادر التضخم، بالرغم من أن مستواها يظل كافيا إزاء الطلب. كما يوحي أن التضخم قد يستمر لفترة أطول.

الرسم البياني 17: مقارنة بين التطور الشهري للتضخم وللتضخم الأساسي (2020-2022)

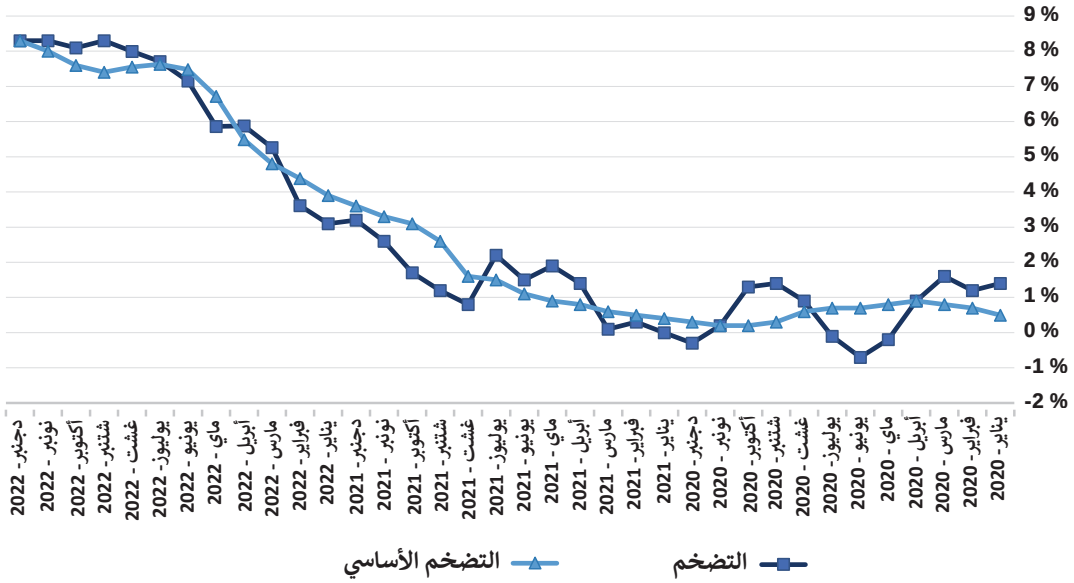

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

بالفعل، يتبين من الرسم البياني رقم 17 أن التضخم الكلي ارتفع من نسبة 3,1 في المائة عند بداية سنة 2022 إلى نسبة 8,3 في المائة عند متمها. وقد اتخذ هذا التضخم طابعا أقل تقلبا مقارنة بالفترة التي بلغت فيها الأزمة الوبائية ذروتها.

وسار المكون الأساسي للتضخم على نفس خطى التضخم الكلي، مسجلا سنة 2022 مستوى متوسطا بلغ نسبة 6,6 في المائة، وهي نفس القيمة المسجلة بالنسبة للتضخم الكلي. وتعكس هذه الوضعية تحولا شاملا لمستويات التضخم في اتجاه منحنى أعلى، ولا ترتبط فقط ببعض السلع التجارية التي تتأثر عادة بالصدمات المنتظمة للعرض.

الإطار 8: التضخم الأساسي

حسب الاقتصادي الأمريكي إيكستاين (Eckstein)*، يمثل التضخم الأساسي معدل التضخم الذي يسود مسار النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتُفسر عادة الفوارق عن هذا المسار إما بتذبذبات الطلب أو بالصدمات الخارجية.

في المغرب، يقوم البنك المركزي باحتساب مؤشر التضخم الأساسي مستخدما طريقة الإقصاء. وقد صُمم بكيفية تمنح وزنا منعدما للمنتجات التي تتطوي أسعارها على تطورات متقلبة للغاية، على غرار المحروقات وزيوت التشحيم، وكذا المنتجات المقننة أثمانها.

ويستند تحديد هذه المنتجات إلى قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة عدد 3086.14 المؤرخ في 29 شتنبر 2014.

*أوتو إيكستاين (Ekstein O.) (1981), Core Inflation, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.

بيد أن ذلك لا يخفي حقيقة تفاقم ضغوط التضخم الأساسي بفعل تأثرها بالصدمة السلبية للعرض، إذ يتعلق الأمر باتجاه أساسي تزامن كذلك مع بداية التخلي عن السياسة التيسيرية من لدن بنك المغرب.

علاوة على ذلك، ارتفع التضخم الكلي سنة 2022 نتيجة لزيادة متوسطة في الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية وغير الغذائية بنسبتي 10,9 و3,9 في المائة على التوالي.

من هذا المنطلق، يتضح من الرسم البياني رقم 18 أسفله أن مسار الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية ينحرف بشكل ملموس عن مثيله المرتبط بالرقم الاستدلالي العام للأسعار منخرطا بالتالي في منحى تصاعدي، في حين يواصل الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية تسجيل منحى أدنى منه.

الرسم البياني 18: مقارنة بين التطور الشهري لتضخم المنتجات الغذائية وغير الغذائية (2020-2022)

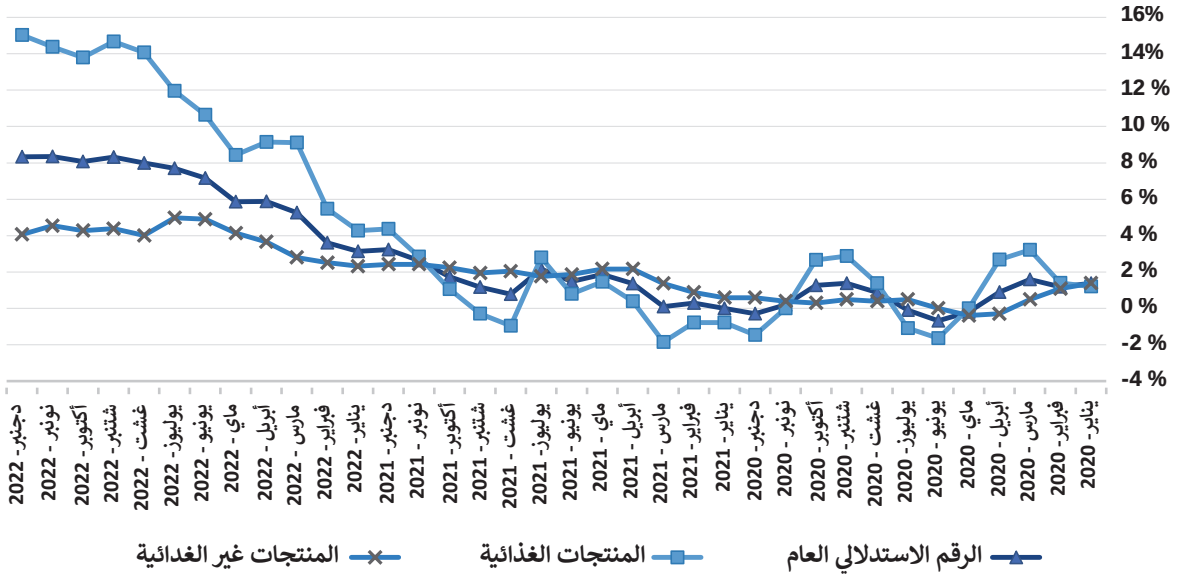

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

في هذا السياق، يتبين أن 57 في المائة من أصل 92 نوعا من المنتجات التي تعمل المندوبية السامية للتخطيط على تتبع أسعار استهلاكها قد تضاعف معدل التضخم الخاص بها خلال سنة 2022، مقارنة بالمستوى ذاته المسجل قبل سنة.

إضافة إلى ذلك، تربعت المواد الغذائية ومنتجات الطاقة على عرش المنتجات التي تفاقمت معدلات تضخمها السنوية، لاسيما الخبز والحبوب (بنسبة زائد 14,4 في المائة) والزيوت والدهون (بنسبة زائد 26,4 في المائة) والخضر (بنسبة زائد 15,7 في المائة) وكذا المحروقات وزيوت التشحيم المستعمل في عربات النقل السياحي (بنسبة زائد 42,3 في المائة).

ويتجسد القاسم المشترك لهذه المنتجات في تأثرها الشديد بتصاعد أسعار السلع العالمية وبعوامل المناخ. غير أن ذلك لا يستبعد وجود عوامل إضافية ذات الصلة بإمدادات هذه المنتجات وتوزيعها، والتي يمكن أن تفسر استفحال تضخمها بصرف النظر عن العوامل الموسمية.

وقد سلطت عدة آراء صادرة عن مجلس المنافسة الضوء على هذه العوامل، لاسيما الرأي المتعلق بدارسة مدى احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة، والرأي المتعلق بالارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية، وتداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية (حالة المحروقات).

1. مصادر التضخم

شكل جموح التضخم السمة البارزة للضغوط التضخمية التي شهدها المغرب سنة 2022. وعلاوة على ارتفاعه الشديد، فقد اتخذ طابعا شبه معمم، وصعُبت إمكانية التحكم فيه نسبيا. كما صاحبه تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين.

وبالرغم من تراجع الطلب الداخلي المقرون على العموم بمستوى كافي للعرض، إلا أن مستويات التضخم استفحلت، وأتت في طليعتها المنتجات المتضررة من الاضطرابات المسجلة في أسواق السلع العالمية، والتي قفزت أسعارها عند الاستيراد إلى مستويات قياسية واستثنائية.

من هذا المنطلق، اتخذت الآليات المؤججة لهذا التضخم أساسا طابعا خارجيا، فأرخت بظلالها على التدفقات الاعتيادية للواردات من جهة، وعلى المنتجات التي لجأ المغرب إلى استيرادها لتغطية كمياتها غير الكافية بسبب الجفاف من جهة ثانية.

وتحول التضخم، الذي تفاقم بتراجع الدرهم مقابل العملات الرئيسية الأجنبية بنسبة 1,7 في المائة بالقيمة الإسمية و3,2 في المائة بالقيمة الحقيقية وفقا لمعطيات بنك المغرب، (تحول) إلى تضخم لتكاليف الإنتاج اضطر من خلاله الموردون والمنتجون إلى إسقاط الزيادات في أسعار الاستيراد على الأسعار المحلية.

وإذا تواصل هذا التضخم المؤثر على تكاليف الإنتاج، فقد يفضي ذلك إلى تحريك "دوامة تضخمية" بمجرد أن يعقب الارتفاع المعمم للأسعار زيادة كثيفة في الأجور.

بالموازاة، يظهر أن التضخم المرصود خلال السنة المنصرمة يقترن كذلك بمصادر داخلية وذاتية، ولئن كانت أقل حدة مقارنة بالمصادر الخارجية. وترتبط المصادر الداخلية ارتباطا وثيقا بقنوات تموين الأسواق وتوزيع السلع على المستهلك النهائي.

بيد أن خطر تحول المكون الداخلي إلى المصدر الرئيسي للتضخم يظل ضعيفا لكون الاقتصاد المغربي لم يسجل حالة اشتداد الفوران، ولم تحدث دوامة في الأسعار والأجور.

الإطار9: الدوامة التضخمية

تعد الدوامة التضخمية حلقة مفرغة من التضخم تتفاقم بفعل تأثرها بسلسلة متلاحقة من ارتفاع الأسعار والأجور.

في الواقع، قد تدفع شدة تضرر الأجراء من التضخم، للمطالبة بإعادة تقييم أجورهم، وهو ما سيحفز المقاولات على رفع الأسعار بسبب تقلص أرباحها.

وطالما أن التضخم يشكل ظاهرة قائمة بذاتها، فقد يفضي تكرار وتعاقب حالات "الزيادة في الأسعار ومقابلتها بالزيادة في الأجور" إلى دوامة منهجية يتطور فيها التضخم بوتيرة متسارعة.

زيادة على ذلك، تزامن تمدد التضخم مع تصاعد وتيرة التداول النقدي، فقد ارتفعت حاجيات البنوك من السيولة من 64,6 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي خلال الفصل الأول من 2022 إلى 87,8 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي خلال الفصل الأخير من السنة. ولتلبية هذه الحاجيات، اضطر بنك المغرب إلى الرفع من وتيرة ضخه للسيولة، منتقلة من 83,4 مليار درهم إلى 102,5 مليار درهم.

في هذا الصدد، تبقى فرضية حدوث تضخم نقدي قائمة بالنظر لعدم استقرار العرض، لاسيما إذا كان في مستوى أقل من الطلب.

2. التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة التضخم

تفاعلا مع ظاهرة التضخم التي تكبدها الاقتصاد المغربي سنة 2022، اتخذت الحكومة وبنك المغرب تدابير ترمي إلى التخفيف من وطأته ونطاقه الزمني.

وعليه، حصرت السلطات العمومية أربعة مجالات للتدخل، استهدفت ضبط التضخم عبر العمل على مستوى العرض والطلب على حد سواء.

وتوخى المجال الأول إبقاء العرض الإجمالي في مستوى يمكن من تحقيق توازن الأسواق، ما دفع بالحكومة إلى تعزيز مراقبة مستويات الإنتاج المتاحة، لاسيما المنتجات الأساسية، ووضعية التموين في مختلف الأسواق.

وساعد هذا الإجراء على رصد مستوى نقص العرض، وتفعيل التدابير الملائمة لتقويمه، والمتمثلة بالخصوص في تحفيز الزيادة في الإنتاج، واللجوء إلى الاستيراد عن طريق تعليق الحواجز التعريفية، وكذا تقييد صادرات عدد معين من المنتجات.

وتمثل المجال الثاني في دعم بعض المنتجات الأساسية عبر تحمل الارتفاع المسجل على مستوى أسعار السلع المدعمة من طرف صندوق المقاصة، والحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء على صعيد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقة، علاوة على التخفيف من ارتفاع أسعار بيع زيوت المائدة من خلال تعليق رسوم استيراد البذور الزيتية (نوار الشمس وفول الصويا والسلجم) القادمة من بلدان أخرى من غير الاتحاد الأوروبي.

وتمحور المجال الثالث حول دعم بعض المهن المتضررة من تصاعد تكلفة الطاقة، خاصة مهنيي النقل الطرقي الذين استفادوا بصفة استثنائية من إعانات مكثفة منذ مارس 2022. وتجدد منحها في سبع مناسبات.

واستهدفت هذه الإعانات الحيلولة دون انعكاس ارتفاع أسعار المحروقات على السعر النهائي للسلع والخدمات الموجهة للمستهلكين، مما قد يفضي إلى تضخم واسع النطاق.

وانصب المجال الأخير، والذي يشرف عليه بنك المغرب، حول إعادة ترسيخ توقعات التضخم بقيمة منخفضة بعد أن عرفت فترة الأزمة الصحية تفعيلا لأسعار فائدة رئيسية جد منخفضة وكذا تنزيلا لتيسيرات كمية. وتجسد الهدف المتوقع من ذلك في إعادة التضخم إلى نسب تتماشى مع أهداف استقرار الأسعار.

في الواقع، ولئن كان من المستحسن الإبقاء على سياسة نقدية تيسيرية تمكن الاقتصاد المغربي من التصدي لتداعيات الأزمات الصحية والجيو-سياسية ومواجهة انعكاسات التضخم، فقد دفع زحف التضخم الأساسي ببنك المغرب إلى تفعيل تدابير مقيدة، وذلك عبر على رفع سعر الفائدة الرئيسي خلال شهري شتنبر ودجنبر بمقدار 100 نقطة أساسا ليصل إلى 2,5 في المائة .

واستهدفت هذه الخطوة إعادة توازن توقعات الفاعلين الاقتصاديين بغية تمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية ضمن بيئة ظاهرة وواضحة.

ج. دينامية التركيزات الاقتصادية

لا يمكن تفسير دينامية التركيزات الاقتصادية دون مراعاة المسببات الرئيسية لتطورها عالميا على ضوء الأزمات الاقتصادية والجيو-سياسية السائدة منذ سنة 2020.

في الواقع، تصاعدت حركية التركيزات الاقتصادية على الصعيد العالمي عقب الخروج من الأزمة الوبائية، مدفوعة بإعادة التنظيم الشمولي لسلاسل القيم. غير أن سنة 2022 عرفت توقفا لهذا الانتعاش، وتأثر حجم التركيزات الاقتصادية بسبب تراجع وفرة رؤوس

الأموال، وارتفاع تكاليف التمويل، وحالات الغموض التي اكتنفت تطور الاقتصادي العالمي، لاسيما الآفاق المتصلة بالنمو الاقتصادي والتضخم ومعدلات الفائدة.

زيادة على ذلك، ساهم سياق الأزمة الاقتصادية والجيو-سياسية بشدة في تكريس تراجع العولمة والذي تأكد من خلال انخفاض حركية رؤوس الأموال العابرة للحدود، وتباطؤ وثيرة انخراط المقاولات في سلاسل القيم العالمية، وتهاوي الأنشطة الدولية للبنوك، إضافة إلى ارتفاع الحواجز التي تعترض طريق أصحاب رؤوس الأموال الراغبين في اقتناء المقاولات الوطنية، خاصة تلك الموجهة وللأنشطة الصناعية المستقبلية على غرار تصنيع أشباه الموصلات والبطاريات.

ويأتي في مقدمة القطاعات التي تتموقع شيئا فشيئا في صلب دينامية التركيزات الاقتصادية، والمنبثقة عموما عن استراتيجيات نمو تبلورها مقاولات كبرى عالميا، قطاعات الانتقال الطاقي، لاسيما الكهرباء والطاقات المتجددة.

ومراعاة لهذه التحولات، يظهر أن دينامية التركيزات الاقتصادية على الصعيد الوطني أبانت عموما عن صمود إزاء الاتجاهات العالمية والإقليمية (انظر الرسم البياني رقم 19). في هذا الصدد، يلاحظ ارتفاع العدد الإجمالي لقرارات الترخيص الصادرة عن مجلس المنافسة، منتقلا من 43 قرارا سنة 2019 إلى 135 قرارا سنة 2022، أي بزيادة تبلغ 214 في المائة.

الرسم البياني 19: تطور مشاريع التركيز المبلغة لدى مجلس المنافسة (2019-2022)

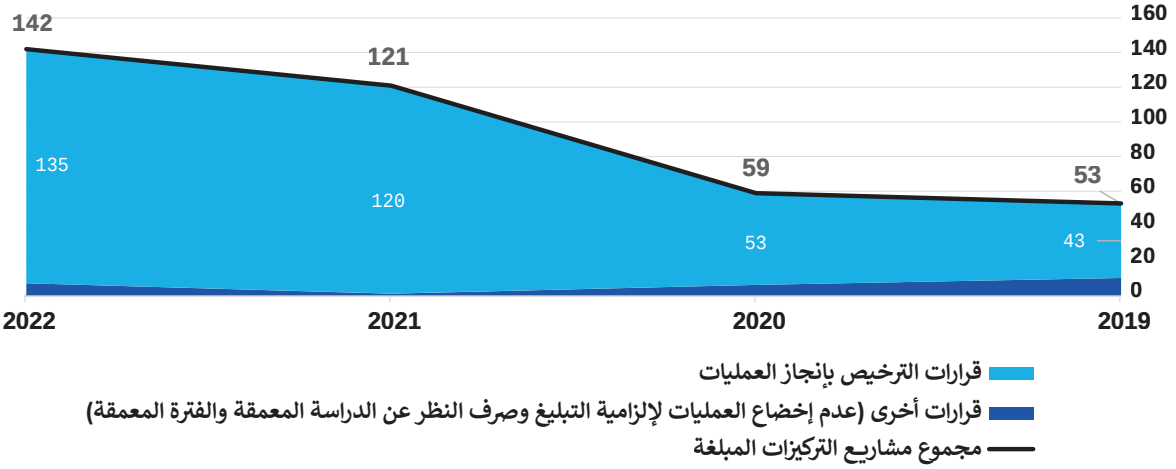

المصدر: مجلس المنافسة

وضمن هذا التطور، تستمر العمليات المتعلقة بتولي المراقبة في التموقع كأكثر التركيزات السائدة (انظر الرسم البياني 20)، إذ انتقل عددها من 43 عملية سنة 2020 إلى 120 عملية

سنة 2022. وتتصدر العمليات المرتبطة بتولي المراقبة الحصرية إجمالي التركيزات المرخص لها بحصة تجاوزت 70 في المائة، باستثناء سنة 2021 التي بلغت فيها هذه الحصة 54 في المائة فقط.

الرسم البياني 20: تطور توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها حسب نوع العملية (2020-2022)

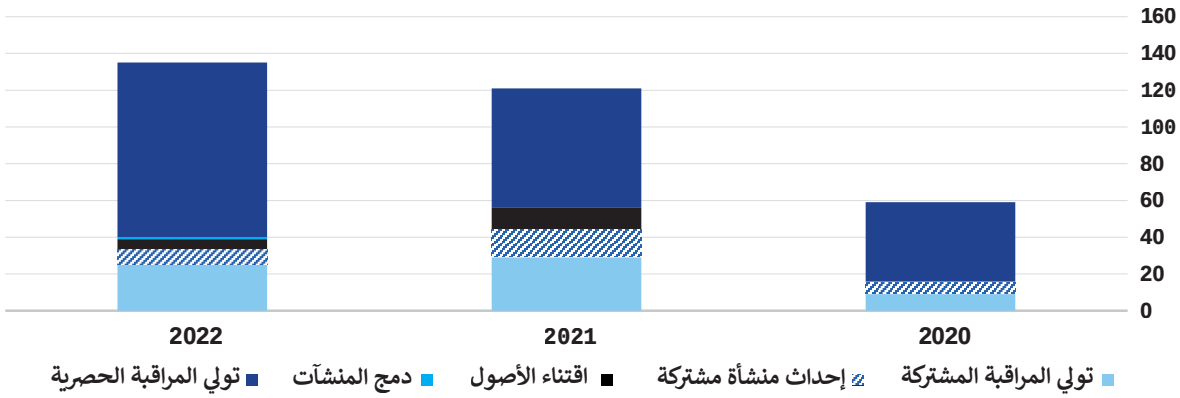

المصدر: مجلس المنافسة

ويُستشف من هذا التوزيع أن مشاريع التركيز الاقتصادي تميل أكثر للارتباط بالأهداف الرامية إلى ممارسة تأثير حاسم على النشاط الاقتصادي للمقاولة المستهدفة، خاصة في مجال اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

من هذا المنطلق، يتضح أن التركيزات الاقتصادية المنبثقة عن قطاع أنشطة الخدمات الأخرى، على غرار خدمات الوساطة الإعلانية عن بعد والخدمات الموجهة للمسافرين، سجلت زيادة ملحوظة، منتقلة من عملتين اثنتين سنة 2019 إلى 35 عملية سنة 2022. وتمكنت بذلك من الاستحواذ على 23 في المائة من العمليات المرخص لها برسم سنة 2022، متصدرة القطاعات التي تتم فيها هذه التركيزات.

من جانبها، سجلت حصة التركيزات الاقتصادية المنبثقة عن الصناعات التحويلية اتجاها تراجعيا، إذ انخفضت من 39 في المائة سنة 2020 إلى 20 في المائة فقط سنة 2022. وتنطبق الحالة ذاتها على قطاع الصحة البشرية والعمل الاجتماعي، الذي تهاوت حصته لتصل لنسبة 4 في المائة في سنة 2022 بعد بلوغه نسبة 12 في المائة سنة 2020.

وتعكس التطورات كذلك الأهمية المتنامية التي توليها مجموعات الشركات لسوق التسويق الرقمي بالمغرب ومختلف المهن المرتبطة به.

الرسم البياني 21: تطور تقاطع أسقف رقم المعاملات وطنيا/عالميا (2019-2022)

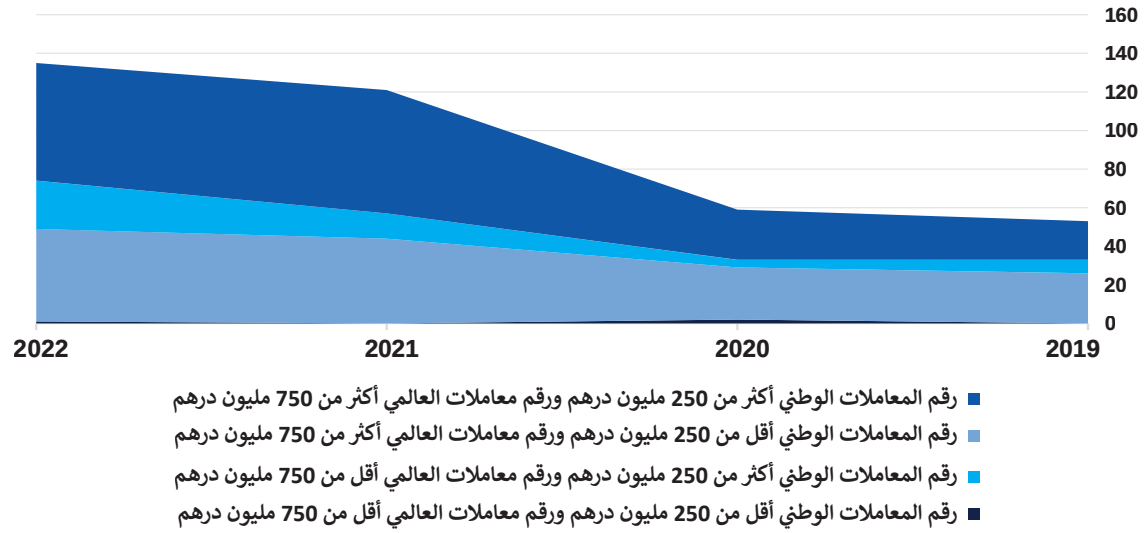

المصدر: مجلس المنافسة

علاوة على ما سبق، يكشف تحليل أسقف رقم المعاملات المتعلقة بعمليات التركيز المرخص لها (انظر الرسم البياني 21 رقم) أن دينامية التركيزات بالمغرب تظل مدفوعة أساسا بعقود يحقق أطرافها أرقام معاملات تتجاوز السقف المحدد وطنيا وعالميا والمتمثل في 250 مليون درهم و750 مليون درهم على التوالي.

الرسم البياني 22: تطور توزيع التركيزات الاقتصادية تبعا لمنشأ رؤوس الأموال (2019-2022)

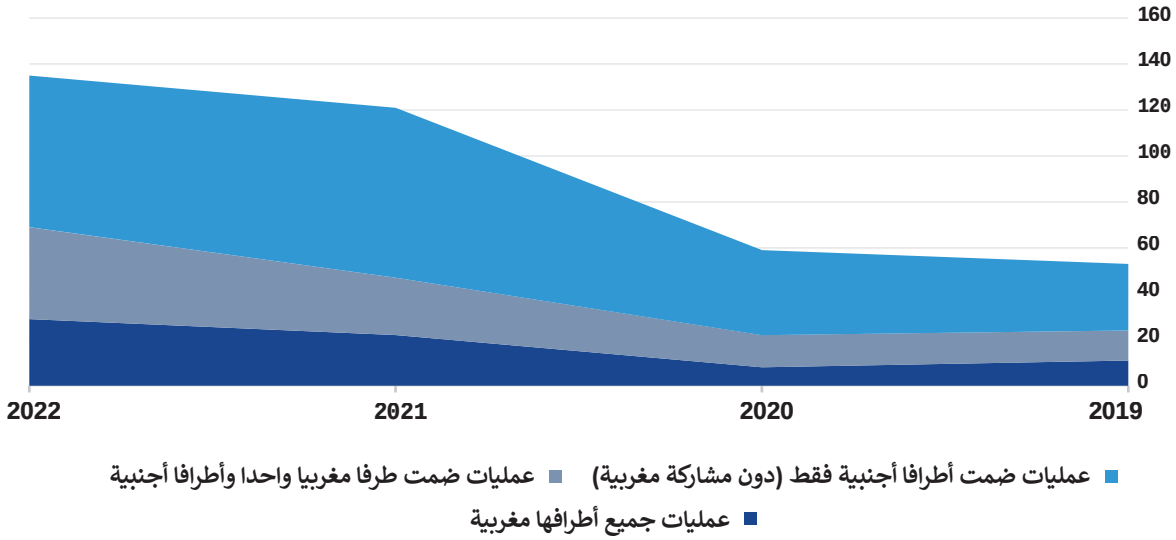

المصدر: مجلس المنافسة

بيد أنه يلاحظ تسجيل زيادة في حصة العمليات التي يتجاوز رقم المعاملات المحقق من قبل أطرافها السقف المحدد وطنيا، وتقل عن السقف المحدد دوليا. ويؤكد ذلك الاتجاه

الذي سبق وأن رصده مجلس المنافسة في تقريره السنوي برسم سنة 2021. والذي يبرز الأهمية التي توليها مجموعات الشركات للمزايا التي توفرها السوق الداخلية.

كما يظهر أن دينامية التركيزات الاقتصادية تظل مدفوعة بالعمليات المنجزة بين أطراف أجنبية (انظر الرسم البياني رقم 22). وبالرغم من تراجع حصتها سنة 2022، إلا أنها لا تزال تستحوذ على قرابة 50 في المائة من العدد الإجمالي للتركيزات المرخص لها.

فضلا عن ذلك، سجلت العمليات المختلطة التي تضم طرفا مغربيا وأطرافا أجنبية زيادة ملحوظة في السنة الفارطة، بحصة قدرها 30 في المائة. وجاء ذلك بعد تراجعها تدريجيا في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021.

****

في هذه البيئة الدولية المعقدة والمتسمة بالغموض، عرف الاقتصاد المغربي ركودا حادا، متضررا بخفوت بارز للأنشطة الرئيسية التي تكبدت تداعيات الجفاف، وتباطؤ للأنشطة الثانوية، إذ لازالت هذه الأخيرة عاجزة على تجاوز الإكراهات التي أرخت بظلالها على النسيج الإنتاجي للمقاولات.

وعلى ضوء الأداء الذي أبان عنه الاقتصاد المغربي سنة 2022، يتضح أن دينامية النمو ليست في مستوى كاف يؤهلها لتلبية احتياجات الإقلاع الاقتصادي، وبلوغ الأهداف التي سطرها النموذج التنموي الجديد، من ضمنها تسجيل متوسط معدل نمو سنوي بنسبة تفوق 6 في المائة بحلول سنة 2035.

وثبت أن التوقعات المصاغة في بداية سنة 2021، والتي راهنت على إعادة ضبط ذاتي للأسواق عند الخروج من الأزمة الصحية، كانت في نهاية المطاف أقل واقعية بسبب سمات تطور العرض والطلب.

في الواقع، أرخت إكراهات العرض بظلالها إلى حد كبير على إمدادات الأسواق الوطنية، لاسيما المواد الأولية والمنتجات الأساسية، وعلى الإنتاج الصناعي. وأسفرت بالتالي عن ضغوطات على المخزونات، فتم اللجوء إلى الاستيراد قصد تمكين العرض من استعادة المستوى الذي يسمح بتوازن الاسواق.

واختبرت هذه الوضعية السلوكيات التي نهجتها المقاولات المغربية وقطاعات الإنتاج للتكيف معها من حيث ضمان تنافسيتها وبقائها في السوق. كما اختبرت دور السلطات العمومية في مراقبة الأسواق والتنبؤ باختلالات التوازن.

وفي الوقت ذاته، تباطأ الطلب بشكل ملموس متأثرا بصدمة العرض التي نقلت انعكاساتها السلبية عبر قنوات الأسعار والمداخيل.

وتضرر الاستهلاك النهائي بشدة بفعل تأثره بتصاعد أسعار السلع والخدمات في الأسواق وتراجع المداخيل. وبالمثل، عانى الاستثمار بسبب ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار مواد التجهيز.

من جانبه، استفحل عجز ميزان التجارة الخارجية متأثرا بارتفاع فاتورة الواردات، خاصة في شقيها الطاقي والغذائي.

ومن ثم، تمخض عن تطورات العرض والطلب ضغوطا تضخمية شديدة، مست بالخصوص المواد الغذائية والطاقة. ويتعلق الأمر بتضخم مرتفع للغاية وجامح وشبه عام، ولا يمكن التحكم فيه نسبيا ومقرونا بتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين.

وارتبطت العوامل التي أججت هذا التضخم أساسا بمصادر خارجية، مكرسة بالتالي تضخما يرفع من تكاليف الانتاج، ودفع بالمستوردين والمنتجين إلى إسقاطها على الأسعار المحلية.

كما رُصدت مصادر أخرى للتضخم، همت بالخصوص المكون الداخلي الناجم عن بعض الاضطرابات في قنوات التموين وتوزيع السلع على المستهلك النهائي، وكذا المكون النقدي والراجع إلى تصاعد وتيرة التداول النقدي.

ومن أجل التخفيف من حدة التضخم ومكافحته من خلال إعادة توازن العرض والطلب، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

- الحفاظ على توازن العرض عبر الزيادة في الإنتاج واللجوء إلى الاستيراد لسد العجز الحاصل في العرض، وتقليص صادرات بعض المنتجات،
- دعم المنتجات الأساسية من خلال الرفع من نفقات الاستهلاك وتعليق رسوم استيراد عدد معين من السلع،
- دعم بعض المهن المتضررة من تصاعد تكلفة الطاقة،

وبالموازاة مع ذلك، بادر بنك المغرب إلى إعادة ترسيخ توقعات التضخم بقيمة منخفضة وذلك من خلال الرفع من أسعار الفائدة الرئيسية لضمان عودة التضخم إلى معدلات تنسجم مع أهداف استقرار الأسعار.

2

الجزء

حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا: ضبط الأسواق

يعد ضبط الأسواق أحد الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها مجلس المنافسة لتعزيز بيئة اقتصادية سليمة وتنافسية داخل الاقتصاد الوطني.

ويمكن ضبط الأسواق من تفادي الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، على غرار التواطؤ وتحديد الأسعار المتفق عليه وتقسيم السوق والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، وأشكال أخرى من السلوكات المخلة بقواعد المنافسة. ويمكن لهذه الممارسات عرقلة حرية المنافسة وتحريف الأسعار، مما يضر بالمستهلكين والاقتصاد بشكل عام.

أ. نبذة عامة

في سنة 2022، بلغ عدد القرارات والآراء التي أصدرها مجلس المنافسة 177 قرارا و4 آراء.

وتغطي هذه الحصيلة مختلف مجالات اختصاص المجلس، كما هي منصوص عليها بمقتضى الفصل 166 من الدستور، وأحكام القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ورقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييرهما وتتميمهما، ونصوصهما التطبيقية.

ويتعلق الأمر بمراقبة التركيزات الاقتصادية، ومحاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وطلبات الرأي التي تندرج في نطاق المهام الاستشارية للمجلس.

الجدول 5: القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2022

نوع القرارات	عدد القرارات
القرارات ذات الصلة بالتركيزات الاقتصادية	142
القرارات ذات الصلة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، بما فيها:	35
القرارات التي ترتب عنها إصدار عقوبات بسبب:	31
• ارتكاب ممارسات منافية لقواعد المنافسة	1
• عدم التبليغ عن عمليات تركيز اقتصادي تمت معالجتها في إطار إحالة ذاتية	3
• عدم التبليغ عن عمليات تركيز اقتصادي تمت معالجتها في إطار طلبات التسوية	27
مجموع القرارات	177

الجدول 6: الآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2022

نوع الآراء	عدد الآراء
آراء أُصدرت بناء على إحالة متوصل بها من لدن رئيس الحكومة	1
آراء أصدرها المجلس بمبادرة منه	3
مجموع الآراء	4

في هذا السياق، تمثل المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية، من حيث الحجم، العنصر الأساسي لنشاط الهيئات التداولية بمجلس المنافسة، حيث بلغ عدد القرارات الصادرة في هذا الشأن 142 قرارا بنسبة تبلغ 78 في المائة من مجموع القرارات والآراء الصادرة برسم 2022. وتتكون الحصة المتبقية من القرارات ذات الصلة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، بنسبة بلغت 19 في المائة من إجمالي نشاط الهيئات التداولية، وكذا الأنشطة الاستشارية بنسبة تبلغ 2 في المائة. وبصفة عامة، يتوافق هذا التوزيع مع ما هو معتمد من لدن سلطات المنافسة على المستوى المقارن.

الرسم البياني 23: توزيع الأنشطة التداولية لمجلس المنافسة برسم 2022
(القرارات والآراء الصادرة بالنسبة المئوية)

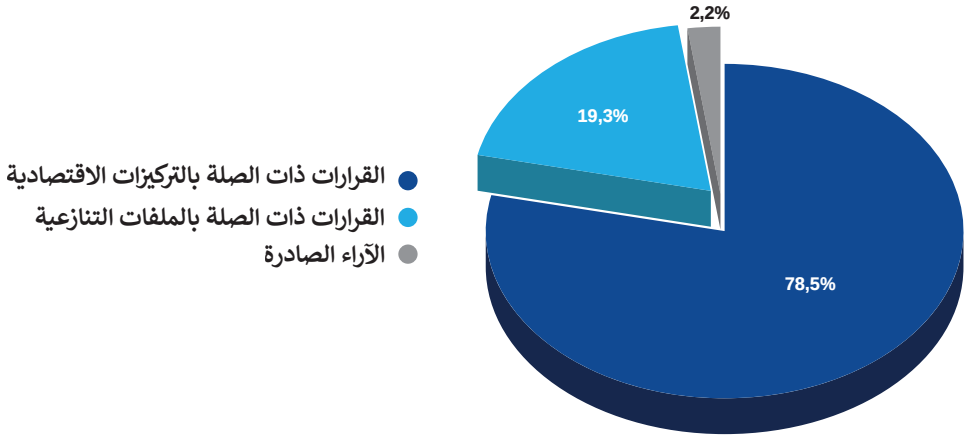

وبخصوص الملفات التنازعية، شكلت سنة 2022 استثناء لمجلس المنافسة، إذ عمل هذا الأخير، ولأول مرة منذ إحداثه، على تفعيل صلاحية إصدار العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه. وأصدر، طيلة هذه السنة، 31 قرارا فرض بموجبها عقوبات بغلاف مالي إجمالي قدره 72,064 مليون درهم، ردا على:

- ممارسات منافية لقواعد المنافسة رُصدت في إطار التحقيق في شكاية توصل بها المجلس؛
- عدم التبليغ عن عمليات تركيز اقتصادي عالجها المجلس في إطار 3 إحالات ذاتية؛
- عدم التبليغ عن عمليات تركيز اقتصادي عالجها المجلس في إطار 27 طلبا للتسوية.

وجدير بالذكر هنا أن المجلس قام بفتح مسطرة لتسوية عمليات التركيز الاقتصادي التي تم إنجازها بين 1 يناير 2019 و31 ديسمبر 2021، دون تبليغ مسبق لمجلس المنافسة[22].

أما فيما يخص الآراء التي أصدرها المجلس في إطار مهامه الاستشارية، فقد قام بإصدار رأي جوابا على طلب رأي وارد من لدن رئيس الحكومة واتخذ المبادرة لدارسة 3 آراء أصدرها في هذا الشأن.

وكشف تحليل تدفق الملفات التي عالجها مجلس المنافسة طيلة سنة 2022، عن إضافة 213[23] ملفا جديدا للرصيد الموروث عن السنوات المنصرمة، بينما أُغلق 184[24] ملفا. وتتضمن الملفات المعالجة بالخصوص:

- 6 إحالات ذاتية باشرها المجلس تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وباقتراح من مقرره العام.

وأغلق المجلس، نهاية 2022، التحقيق في 6 إحالات ذاتية، بما فيها 3 إحالات تنازعية ذات الصلة بإلزامية تبليغ عمليات تركيز اقتصادي، طبقا لمقتضيات الفقرات الأولى من المادتين 12 و14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وانصبت 3 مبادرات لإبداء الرأي على السير التنافسي في أسواق المحروقات، والرعاية الصحية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها، والتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات (إحالة بوشرت سنة 2021).

وتقوم مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة حاليا بدراسة وضعية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي، باشرتها في إطار اتخاذ المبادرة لإبداء الرأي.

- قرار صدر سنة 2022 ويتعلق بشكاية أُودعت سنة 2020 ضد المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين، بسبب إقدامه على اعتماد وتعميم توجيه يهم التطبيق الإلزامي لمعيار "الميزانية – الزمنية والأتعاب"، يحدد بموجبه الحد الأدنى المتوسط لاحتساب أتعاب الخبراء المحاسبين عند إنجازهم لمهام التدقيق المحاسبي والمالي القانوني والتعاقدي. وانتهت هذه الشكاية بإصدار عقوبة مالية طعنت فيها الجهة المشتكى بها أمام القضاء.

[22] قرار مجلس ال منافسة عدد 68/ق/2022 بتاريخ 4 يونيو 2022، كما تم تغييره وتتميمه بالقرار عدد 90/ق/2022 بتاريخ 31 غشت 2022 والقرار عدد 104/ق/2022 بتاريخ 29 شتنبر 2022.

[23] لا يضم هذا الحجم طلبات تسوية عمليات التركيز الاقتصادي الموجهة لمجلس المنافسة بمقتضى قراراه عدد 68/ق/2022 السالف الذكر كما تم تغييره وتتميمه، والتي ثبتت عدم قابليتها للتبليغ عند افتحاص مضمونها من قبل مصالح التحقيق.

[24] يفسر الفرق بين عدد الملفات المعالجة والقرارات الصادرة بقرارات المقرر العام القاضية بضم عدة ملفات. وهم هذا الأمر 3 حالات التبليغ عن عملية تركيز اقتصادي أفضت إلى ترخيص مشترك بإنجازها، وطلبين بالترخيص لعملية تركيز اقتصادي واللذان أصدر بشأنهما قرار واحد.

فضلا عن ذلك، تبين من تحليل تدفق الملفات المعالجة من لدن مجلس المنافسة، برسم السنة الماضية، أن إحالتين ورثهما المجلس عن سنة 2020 و13 ملفا ورثهم عن سنة 2021، تتعلق 9 منهم بطلبات ترخيص لتركيزات اقتصادية.

وفيما يخص رصيد الملفات المتعلقة بالتركيزات الاقتصادية بلغت الحصيلة المنجزة عند متم سنة 2022 نسبة تصفية وصلت إلى 84 في المائة. غير أنه وإلى غاية متم دجنبر 2022، لا يزال 28 طلبا للترخيص لعمليات تركيز اقتصادي قيد المعالجة، من بينها عملية تقرر إجراء دراسة معمقة بشأنها.

وعملا بأحكام المادة 16 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة والمواد 18 و19 و20 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 104.12، باشرت مصالح التحقيق عدة مساطر للتحقيق شملت بالخصوص، تنظيم جلسات استماع وإرسال طلبات الإمداد بمعلومات وكذا إجراء اختبارات للأسواق.

وعليه، وبهدف دراسة طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي المبلغ عنها وتقييم أثارها المحتملة على التموقع التنافسي للأطراف وعلى البنية التنافسية للأسواق المعنية المحددة، أجرت مصالح التحقيق أزيد من 280 جلسة استمعت من خلالها علاوة على ممثلي الأطراف المبلغة والمعنية، إلى ممثلي القطاعات الوزارية الوصية على القطاعات المنتمية للأسواق المعنية، وإلى الهيئات المكلفة بضبطها، وكذا إلى مختلف المتدخلين الخواص المنتسبين للقطاعات والمجالات المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، ومنذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، نظمت مديرية التحقيقات جل جلسات الاستماع بواسطة تقنية المناظرة المرئية.

ب. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي

لاتزال مراقبة التركيزات الاقتصادية تحتل مكانة بارزة في نشاط مجلس المنافسة، إذ تمثل قرابة 80 في المائة من حجم القرارات الإجمالية الصادرة عن مختلف هيئاته التداولية.

ومقارنة بالسنة الماضية، سجلت سنة 2022 ارتفاعا في عدد القرارات الصادرة في مجال مراقبة التركيزات الاقتصادية، همت أزيد من 20 عملية (142 قرارا في سنة 2022 مقابل 121 في سنة 2021).

ومن أصل 142 قرارا تم إصداره في هذا الإطار، بلغ حجم الالتزامات المالية لمجموع 135 عملية مرخص لها من طرف المجلس 787,933 مليار درهم[25]، بنسبة أقل من الالتزامات ذات الصلة بالتركيزات الاقتصادية المرخص لها سنة 2021 (1.213,371 مليار درهم).

[25] لا يضم هذا المبلغ سوى المبالغ الصريحة المشار إليها في العقود، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار تعويضات مالية أخرى متفق عيها بين الأطراف.

وشهدت الاستثمارات التي ضمت رؤوس أموال مغربية زيادة مهمة، بلغ حجمها الإجمالي 185,150 مليار درهم، مسجلة تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2021. وتمثل هذه الزيادة حوالي 13,199 مليار درهم، متجاوزة ما تحقق قبل سنة بـ 14مرة، ومسجلة نسبة 23,1 في المائة من إجمالي التزامات الأطراف المبلغة، مقارنة بنسبة 1 في المائة المحققة سنة 2021.

وفيما يخص الأهداف الاقتصادية المرجوة من هذه العمليات، كما صرحت بذلك الأطراف، تسعى 47 في المائة من عمليات التركيز الاقتصادي التي تم الترخيص لها من لدن مجلس المنافسة إلى تنويع الأسواق وتعزيز تموقع الجهات المقتنية في هذه الأسواق، وتسعى 22،4 في المائة من العمليات التي تم الترخيص لها إلى تقوية القدرات التنافسية. وتمثل أهداف تنويع الاستثمار وخلق التآزر والتكامل نسبتي 12,5 في المائة و10,9 في المائة على التوالي. وبدرجة أقل، تندرج 7,3 في المائة من عمليات التركيز الاقتصادي التي تم الترخيص لها في إطار إعادة تركيز النشاط على المجالات الاستراتيجية.

1. طبيعة القرارات الصادرة في مجال التركيزات الاقتصادية

يتبين من خلال الجدول 7 أن مجموع القرارات الصادرة بشأن عمليات التركيز الاقتصادي التي تمت دراستها والبالغة 142 قرارا تتوزع على:

- 132 عملية تم الترخيص لها إبان المرحلة الأولى من المراقبة وفي أجل لا يتعدى 60 يوما. واستفادت عمليتين من هذه العمليات من استثناء من الأثر الموقف لعملية تنفيذها استجابة لطلب معلل تقدمت به الأطراف المعنية وبعد دراسة الملفات، تطبيقا لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة[26]؛
- 3 عمليات تم الترخيص لها بجعل التعهدات المقترحة من لدن الأطراف إلزامية بهدف وضع حد للإشكاليات التنافسية المثارة من قبل المجلس. ومن ضمن هذه العمليات، ثمة اثنتان تقرر إجراء دراسة معمقة[27] بشأنهما بسبب ورود شكوك جدية بالمساس بالمنافسة؛
- 5 عمليات تم التصريح بأنها غير خاضعة لإلزامية التبليغ لكونها لا تشكل تركيزا وفقا لمنطوق المادة 11 من القانون رقم 104.12؛
- عمليتان قضى مجلس المنافسة بصرف النظر عن دراستها بعد تنازل الأطراف المعنية عن تنفيذ مشروعها، ونتيجة لذلك، سحب ملفات التبليغ المرتبطة به.

[26] همت هذه الاستثناءات عملية تولي شركة "CMA CGM SA" المراقبة الحصرية لشركة "GEFCO SA" وفروعها المباشرة وغير المباشرة، وكذا المراقبة الحصرية بمقتضى أمر قضائي لمجموع أصول وأنشطة شركة "Meubles Demeyere SA" بمواقع "Nord" و"Nersac Titres Cal-scan" من طرف شركة "CEMA BOIS DE L'ATLAS".

[27] يتعلق الأمر بعمليتي تولي المراقبة الحصرية لشركة "Sodexo Maroc SA" من طرف شركة "Newrest Maroc Services SA"، واقتناء مجموع رأس المال وحقوق التصويت المرتبطة بشركة "LSF11 Skyscraper Holdco sarl"، الشركة الأم لمجموعة "MBCC Group"، من طرف شركة "Sika AG".

الجدول 7: توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالعدد)

طبيعة القرارات	عدد القرارات
قرارات الترخيص بإنجاز التركيزات الاقتصادية	132
قرارات الترخيص بإنجاز التركيزات مع تقديم تعهدات	3
قرارات غير خاضعة لإلزامية التبليغ	5
قرارات سحب ملفات التبليغ	2
المجموع	142

بلغت قرارات التركيز الاقتصادي التي تم الترخيص لها خلال المرحلة الأولى من المراقبة، في أجل لا يتعدى 60 يوما، نسبة 93 في المائة.

الرسم البياني 24: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالنسبة المئوية)

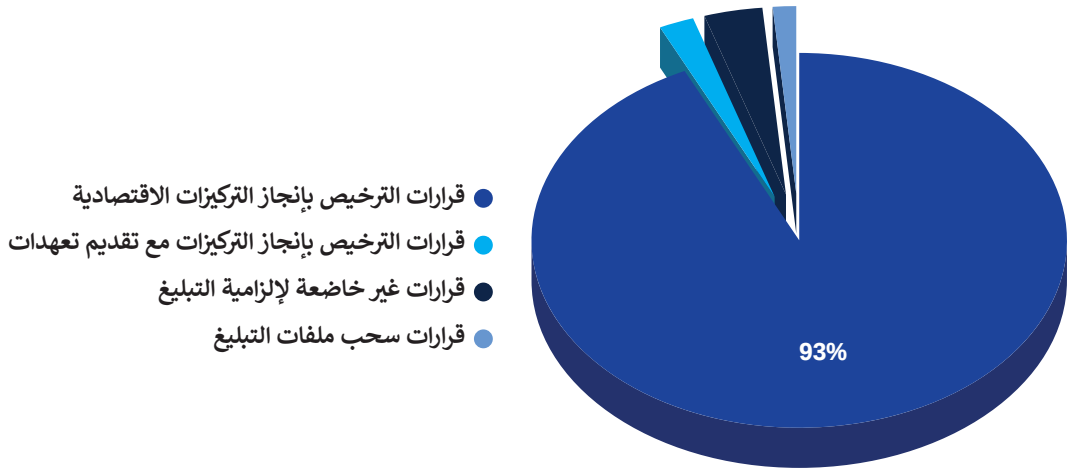

2. تصنيف التركيزات الاقتصادية التي تمت دراستها

أبان توزيع قرارات الترخيص التي أصدرها مجلس المنافسة في مجال التركيزات الاقتصادية، حسب أصنافها، عن هيمنة واضحة للعمليات التي استهدفت تولي المراقبة الحصرية والمشتركة، إذ بلغت نسبة المشاريع التي تم تبليغها أزيد من 88 في المائة بعدد إجمالي وصل إلى 120 عملية تم الترخيص لها، منها أربعة أخماس تمثل عمليات ذات الصلة بالمراقبة الحصرية، بعدد إجمالي بلغ 95 من ملفات التبليغ التي تم الترخيص لها.

ووصل عدد المشاريع التي تم الترخيص لها والرامية إلى إحداث منشآت مشتركة إلى 8 مشاريع، بحصة ناهزت 6 في المائة من العدد الإجمالي لعمليات التركيز الاقتصادي التي تم الترخيص لها.

الجدول 8: توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب أصنافها (بالعدد)

تصنيف التركيزات الاقتصادية	عدد القرارات
تولي المراقبة الحصرية	95
تولي المراقبة المشتركة	25
إحداث منشأة مشتركة	08
اقتناء الأصول	06
دمج المنشآت	01
المجموع	135

الرسم البياني 25: توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)

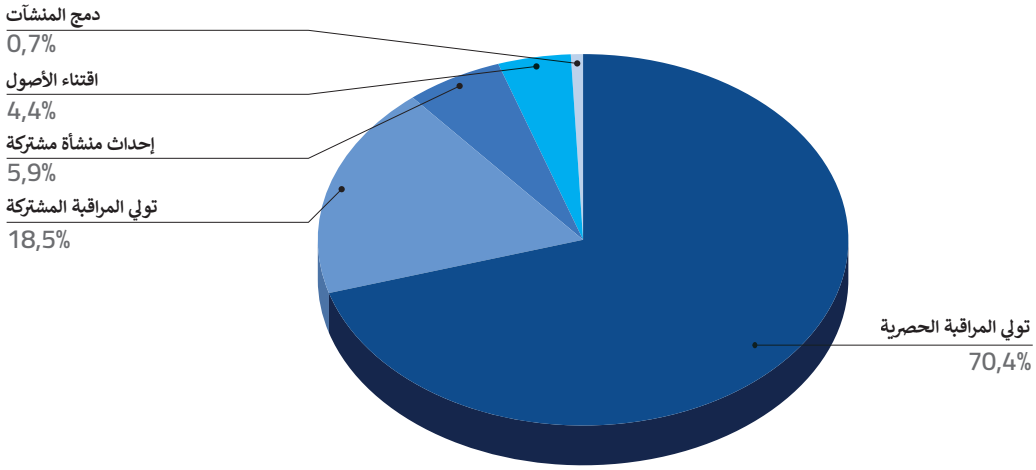

3. التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية

يتضح من التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية أن أهم المشاريع التي تم الترخيص لها من طرف مجلس المنافسة سنة 2022 تتكون من أنشطة الخدمات والصناعات التحويلية، بنسبة بلغت أزيد من 43 في المائة من الطلبات التي تم الترخيص لها. وبلغت نسب قطاعات الفلاحة والحراجة والصيد، والإعلام والتواصل، وكذا الأنشطة المالية والتأمينات على التوالي أزيد من 8 و6 و5 في المائة

الجدول 9: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 (بالعدد)

تصنيف التركيزات الاقتصادية	عدد القرارات
أنشطة الخدمات الأخرى	35
الصناعات التحويلية	30
الفلاحة والحراجة والصيد	12
الإعلام والتواصل	10
الأنشطة المالية والتأمينات	8
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	7
النقل والتخزين	7
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	7
البناء	7
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	6
الصناعات الاستخراجية	4
التعليم	4
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	4
الإيواء والمطعمة	3
إنتاج وتوزيع الماء والتطهير وتدبير النفايات ومحاربة التلوث	2
قطاعات أخرى	4

وخلال السنة الماضية، شكلت أنشطة الخدمات الأخرى القطاع الذي شهد أكثر عمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها من طرف مجلس المنافسة. ويتعلق الأمر، من بين أمور أخرى، بخدمات وساطة الإعلانات عن بعد، والخدمات المقدمة للمسافرين في أماكن السفر، وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية يحيل إلى توزيع صافي لطلبات الترخيص التي جرى التحقيق فيها، حسب ارتباطها بالأسواق المعنية والمرتبطة بقطاعات الأنشطة الاقتصادية، كما حددها التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية "NMA 2010". وترجع أسباب تجاوز المجموع لمجمل القرارات الصادرة، والبالغ عددها 142 قرارا، إلى اقتران بعض العمليات بأكثر من سوق واحدة من المنتوجات أو الخدمات بفعل انتمائها المزدوج أو المتعدد لقطاعات مختلفة.

الرسم البياني 26: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 (بالنسبة المئوية)

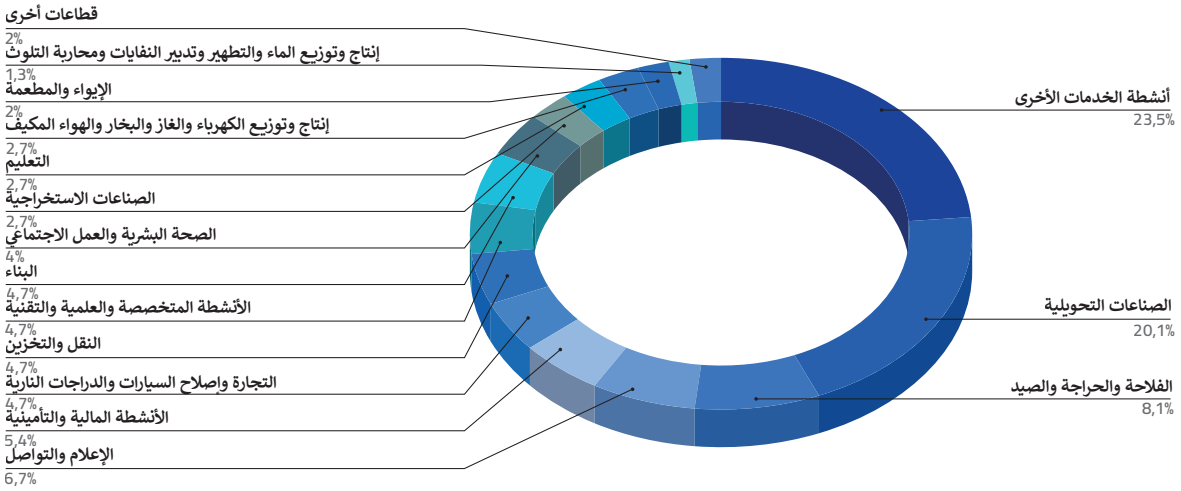

4. توزيع التركيزات الاقتصادية حسب حجم الأطراف المعنية

إعمالا لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ومرسومه التطبيقي رقم 2.14.652، تخضع مشاريع التركيز الاقتصادي لإلزامية التبليغ لدى مجلس المنافسة في حال استيفاء أحد الشروط الثلاثة التالية:

- إذا كان رقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت المعنية يفوق أو يعادل مبلغ 750 مليون درهم،
- إذا كان رقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من طرف اثنين على الأقل من المنشآت المعنية يفوق أو يعادل مبلغ 250 مليون درهم،
- إذا كانت حصة السوق خلال السنة المدنية السابقة تفوق نسبة 40 في المائة من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة.

على ضوء هذه الأسقف، يظهر أن أزيد من 63 في المائة من التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم سنة 2022، استوفت شرط تجاوز سقف رقم المعاملات المنجز على الصعيد الوطني، في حين بلغت نسبة المشاريع التي تجاوزت سقف رقم المعاملات المنجز على الصعيد العالمي نحو 81 في المائة.

الجدول 10: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 حسب أسقف رقم معاملاتها

سقف رقم المعاملات الوطني	عدد العمليات	النسبة المئوية
رقم المعاملات أقل من 250 مليون درهم	49	٪36,3
رقم المعاملات أكثر من 250 مليون درهم	86	٪63,7
المجموع	135	٪100

سقف رقم المعاملات العالمي	عدد العمليات	النسبة المئوية
رقم المعاملات أقل من 750مليون درهم	26	٪19,3
رقم المعاملات أكثر من 750 مليون درهم	109	٪80,7
المجموع	135	٪100

يستفاد من تقاطع أسقف أرقام المعاملات الخاضعة للتبليغ والمطبقة أن 61 من أصل 85 عملية تبليغ تم الترخيص لها، ويتجاوز رقم معاملاتها المحقق من قبل أطرافها على الصعيد الوطني سقف 250 مليون درهم، تدخلت فيها أطراف يتجاوز رقم معاملاتها المنجز على الصعيد العالمي مبلغ 750 مليون درهم. بالمقابل، بلغت حصة العمليات التي تم الترخيص لها وأنجزتها أطراف بلغ رقم معاملاتها على الصعيد الوطني أقل من 250 مليون درهم 48 من أصل 109 عملية تبليغ تم الترخيص لها ويتجاوز رقم المعاملات المنجز عالميا من قبل أطرافها مبلغ 750 مليون درهم.

الجدول 11: توزيع متقاطع للتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 حسب أسقف رقم المعاملات الوطني والعالمي

		سقف رقم المعاملات العالمي				المجموع التراكمي في 2022	
		رقم معاملات أقل من 750 مليون درهم		رقم معاملات أعلى من 750 مليون درهم		المجموع العام	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سقف رقم المعاملات الوطني	رقم معاملات أقل من 250 مليون درهم	1	٪0,7	48	٪35,6	49	٪36,3
	رقم معاملات أعلى من 250 مليون درهم	25	٪18,5	61	٪45,2	86	٪63,7
المجموع		26	٪19,2	109	٪80,8	135	٪100

5. توزيع التركيزات الاقتصادية حسب مصدر رؤوس أموال الأطراف المعنية

يتضح من توزيع التركيزات الاقتصادية، المرخص لها برسم سنة 2022 ووفقا لبلدان منشأ رؤوس أموال الأطراف المعنية، هيمنة العمليات المنجزة من قبل أطراف أجنبية دون

مساهمة مغربية (66 عملية بنسبة تبلغ 48,9 في المائة من إجمالي المشاريع التي تم الترخيص لها). بالنسبة لهذه العمليات، عبأت الأطراف غلافا ماليا قدر بأزيد من 602,783 مليار درهم، أي ما يقدر بنحو 76,5 في المائة من الحجم الإجمالي للالتزامات ذات الصلة بكافة العمليات التي تم الترخيص لها سنة 2022.

وبلغ إجمالي القرارات الصادرة بشأن العمليات التي ضمت شركات خاضعة للقانون المغربي وشركات أجنبية 40 قرارا بنسبة قاربت 30 في المائة من مجموع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها.

الجدول 12: توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب مصدر رؤوس الأموال (بالعدد)

توزيع التركيزات الاقتصادية حسب مصدر رؤوس الأموال	عدد القرارات
عمليات ضمت أطرافا مغربية	29
عمليات ضمت طرفا مغربيا وطرفا أو عدة أطراف أجنبية	40
عمليات ضمت أطرافا أجنبية دون مساهمة مغربية	66
المجموع	135

الرسم البياني 27: توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب مصدر رؤوس الأموال المستثمرة (بالنسبة المئوية)

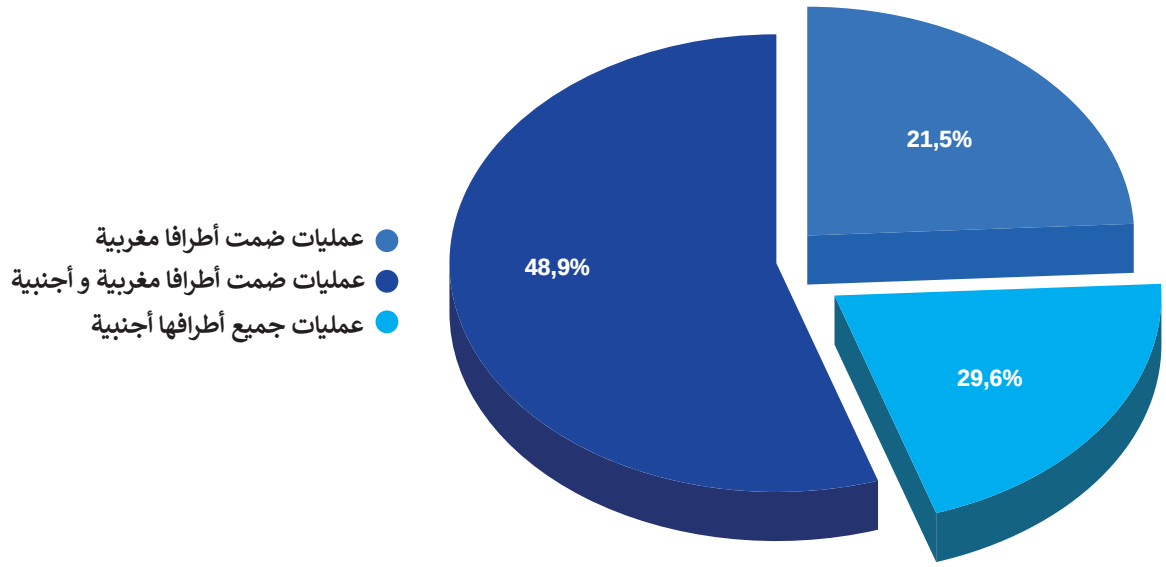

ت. القرارات ذات الصلة بالملفات التنازعية

خلال سنة 2022، أصدر مجلس المنافسة 35 قرارا في إطار ممارسته لصلاحياته التقريرية، موزعة على:

- 27 قرارا مرتبطا بعملية التسوية التي باشرها المجلس بمقتضى قراره عدد 68/ق/2022 المؤرخ في 4 يونيو 2022 كما تم تغييره وتتميمه بالقرار عدد 90/ق/2022 بتاريخ 31 غشت 2022 والقرار عدد 104/ق/2022 بتاريخ 29 شتنبر 2022؛
- 3 قرارات اقترنت بإحالات ذاتية باشرها مجلس المنافسة؛
- 5 قرارات ذات الصلة بإحالات توصل بها مجلس المنافسة.

1. قرارات الملفات التنازعية الصادرة في إطار عملية تسوية التركيزات الاقتصادية المنجزة دون ترخيص مسبق من مجلس المنافسة

بلغ العدد الإجمالي للقرارات التي أصدرها مجلس المنافسة في سياق طلبات التسوية التي توصل بها، طبقا لقراره عدد 68/ق/2022 بتاريخ 4 يونيو 2022، كما تم تغييره وتتميمه بالقرار عدد 90/ق/2022 بتاريخ 31 غشت 2022 والقرار عدد 104/ق/2022 بتاريخ 29 شتنبر 2022، ما مجموعه 27 من أصل 35 قرارا صدر في مجال الإحالات التنازعية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحجم الإجمالي لطلبات التسوية التي توصل بها مجلس المنافسة بلغ 150 عملية، منها 27 تأكد خضوعها لإلزامية التبليغ بعد افتحاصها من لدن مصالح التحقيق لدى المجلس.

وبموجب القرارات الصادرة في هذا الشأن، قام المجلس بإصدار عقوبات بسبب الإخلال بإلزامية التبليغ المسبق بعمليات التركيز الاقتصادي، بمبلغ إجمالي قدره 36,008 مليون درهم[28].

2. قرارات الملفات التنازعية الصادرة في إطار إحالة ذاتية

أصدر مجلس المنافسة هذه القرارات في إطار إحالات ذاتية باشرها باقتراح من مقرره العام إعمالا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة. وشملت هذه القرارات 3 عمليات تركيز اقتصادي أصدر المجلس بشأنها عقوبة قدرها 33,037 مليون درهم نتيجة إنجازها دون ترخيص (gun jumping)، بخرقها لمقتضيات الفقرات الأولى من المادتين 12 و14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة بشأن إلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي قبل إنجازها.

[28] اختتمت عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بتسوية عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة دون تبليغها إلى مجلس المنافسة عند متم فبراير 2023.

3. قرارات الملفات التنازعية الصادرة في إطار إحالات

فيما يخص الإحالات الخمس التي أُغلق التحقيق بشأنها سنة 2022 فقد أودعتها منشآت وجهت مؤاخذات بشأن ممارسات كانت ستقع ضحيتها في السوق. وأسفرت هذه الإحالات، كما هو وارد في الجدول رقم 13، عن قرار قضى بفرض عقوبة قدرها 3 مليون درهم في حق المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين لإبرامه اتفاقا منافيا لقواعد المنافسة، تم تجسيده في اعتماد توجيه يفرض التطبيق الإلزامي لمعيار "الميزانية – الزمنية والأتعاب"، يُحدد بموجبه الحد الأدنى المتوسط لاحتساب أتعاب الخبراء المحاسبين عند إنجازهم لمهام التدقيق المحاسبي والمالي القانوني والتعاقدي. وكما أشير إليه سابقا، ينظر القضاء حاليا في طعنين تقدمت بهما الجهة التي صدرت في حقها العقوبة.

زيادة على ذلك، قضى المجلس بعدم قبول 3 إحالات إما بسبب انتفاء الأهلية ومصلحة التصرف لدى الجهة المحيلة أو عدم اندراج موضوع الإحالة ضمن مجالات اختصاصات المجلس. كما اتخذ قرارا بعدم المتابعة تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 26 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

الجدول 13: توزيع الملفات التنازعية المعالجة برسم 2022 في إطار الإحالات حسب طبيعة القرارات الصادرة (بالعدد)

طبيعة القرارات الصادرة	عددها
عقوبة مالية	1
إحالات قضى المجلس بعدم قبولها	3
قرار عدم المتابعة	1
المجموع	5

الرسم البياني 28: توزيع الملفات التنازعية المعالجة برسم 2022 في إطار إحالات حسب طبيعة القرارات الصادرة (بالنسبة المئوية)

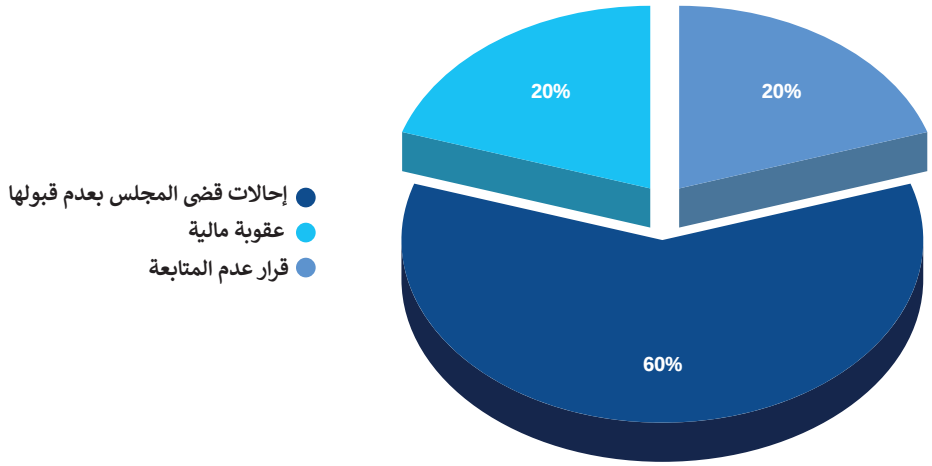

1.3 تصنيف الملفات التنازعية المعالجة في إطار إحالات

أصدر مجلس المنافسة سنة 2022 قرارا واحدا فرض بمقتضاه عقوبة مالية لزجر اتفاق مناف لقواعد المنافسة، ضم الهيئة المهنية للخبراء المحاسبين.

إضافة إلى ذلك، توصل المجلس بإحالتين مقدمتين ضد الإدارة بشأن نزاعات مرتبطة بالطلبيات العمومية. في هذا الصدد، ومراعاة لطبيعة ومضمون الأفعال المدعى بها من قبل الجهات المحيلة، والتي انصبت حول أعمال تندرج في سياق مهام المرفق العام وصلاحيات السلطة العامة المخولة للإدارات المتدخلة، قضى المجلس بعدم قبول الإحالتين.

الجدول 14: تصنيف الملفات التنازعية المعالجة برسم 2022 في إطار إحالات (بالعدد)

تصنيف الإحالات	عدد القرارات
ملفات تنازعية في مواجهة الإدارة	2
اتفاق	1
منافسة غير مشروعة	1
الاستغلال التعسفي لوضع مهمين	1
المجموع	5

الرسم البياني 29: تصنيف الإحالات التي تم إغلاقها برسم 2022 في إطار إحالات (بالنسبة المئوية)

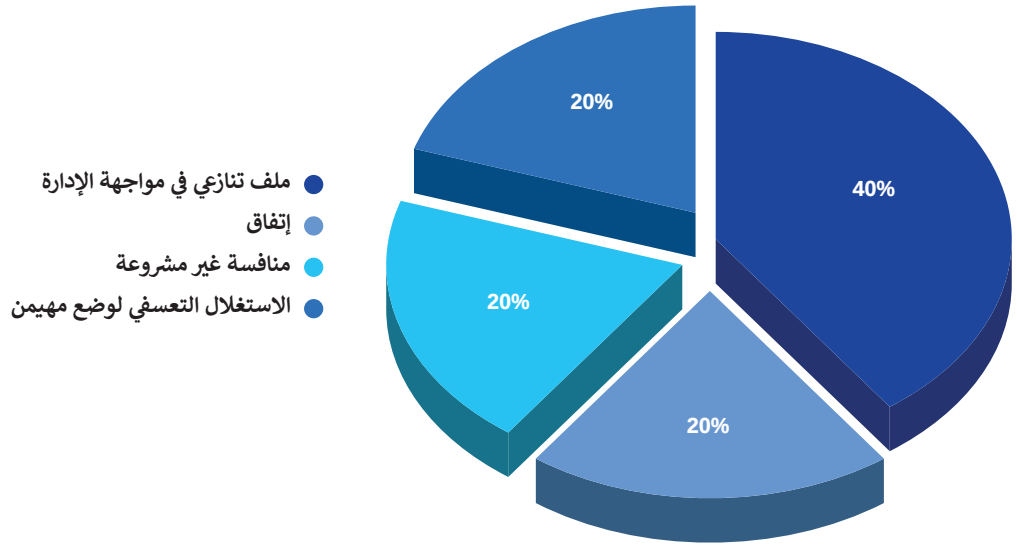

2.3 التوزيع القطاعي لملفات الإحالات التي تم إغلاقها

ارتكزت الإحالات التي فصل فيها مجلس المنافسة سنة 2022 أساسا على الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الأخرى، متصدرة جميعها أكثر من نصف القرارات الصادرة.

الجدول 15: التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2022 (بالعدد)

قطاعات الأنشطة	عدد القرارات
أنشطة الخدمات الأخرى	3
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	1
الإدارة العمومية	1

الرسم البياني 30: التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2022 (بالنسبة المئوية)

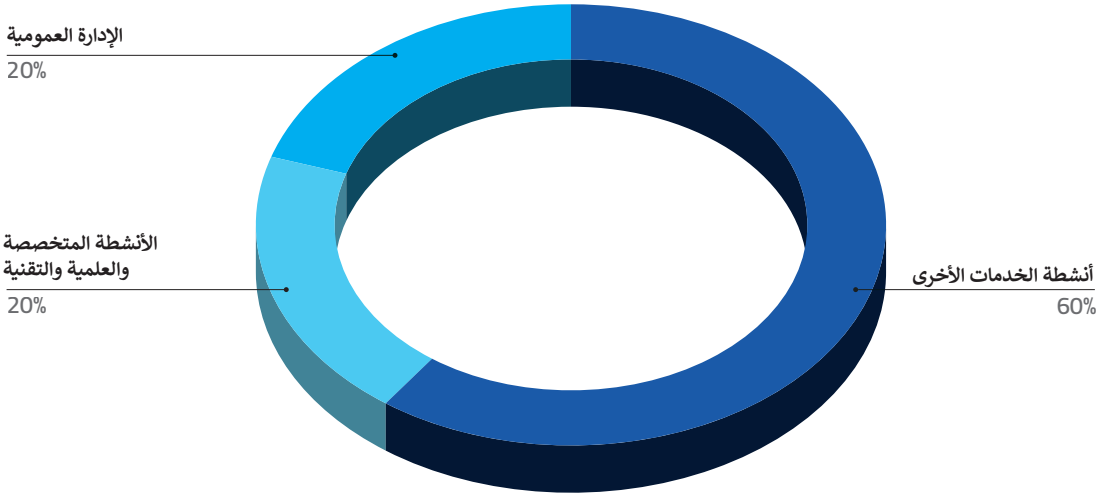

ث. مسطرة التسوية التي باشرها مجلس المنافسة

1. السياق وشروط الأهلية

بواسطة قراره عدد 68/ق/2022 بتاريخ 4 يونيو 2022، كما تم تغييره وتتميمه بالقرار عدد 90/ق/2022 بتاريخ 31 غشت 2022 والقرار عدد 104/ق/2022 بتاريخ 29 شتنبر 2022، فتح مجلس المنافسة مسطرة تسوية عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة في الفترة الممتدة من فاتح يناير 2019 إلى غاية 31 دجنبر 2021، دون تبليغها لدى المجلس.

ويمكن للفاعلين الاقتصاديين، الذي أنجزوا هذه العمليات، الاستفادة من الإطار التصالحي المنصوص عليه في المسطرة المذكورة وفقا لشروط معينة، إذ يتعين عليهم أولا تقديم تصريح تلقائي بالعملية داخل أجل أقصاه 31 دجنبر 2022، ثم في مرحلة ثانية، إيداع ملف التبليغ الكامل لدى مجلس المنافسة في غضون 30 يوما من الإدلاء بهذا التصريح، طبقا للمسطرة المنصوص عليها في القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

ومقابل الاستفادة من هذه المسطرة، يتعين على هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين التنازل نهائيا ودون تحفظ عن الطعن في مسطرة التحقيق أمام مجلس المنافسة، وعن كل طعن ضد قرار المجلس.

وفي حالة استيفاء معايير الأهلية، تخول مسطرة التسوية للجهة الطالبة الاستفادة من إطار تصالحي على شكل عقوبة مالية جزافية مخففة ومحدد سقفها إزاء نظام العقوبات العام المنصوص عليه في المادة 19[29] من القانون رقم 104.12. ومن تم، تحدد العقوبة:

- بالنسبة للمنشآت التي أنجزت رقم معاملات، في نسبة 1 في المائة من رقم المعاملات المنجز بالمغرب خلال آخر سنة محاسبية مختتمة. ويضاف إليه، إذا اقتضى الحال، رقم المعاملات الذي أنجزته في المغرب خلال نفس الفترة الجهة التي تم تملكها. ويحدد سقفه في:
  - 4 ملايين درهم لكل عملية تركيز لم يتم تبليغها؛
  - 10 ملايين درهم في حالة إذا تعلق الأمر بعمليات تركيز متنوعة لم يتم تبليغها باشرتها نفس مجموعة المنشآت، وتخضع سوية لإلزامية التبليغ، شريطة أن تكون موضوع تصريح موحد من لدن المجموعة.
- بالنسبة للمنشآت التي لم تنجز رقم معاملات، في غرامة مالية جزافية قدرها 500.000 درهم.

2. حصيلة تفعيل مسطرة التسوية

تكللت حملة التسوية الأولى التي باشرها مجلس المنافسة بنجاح كبير لدى عالم الأعمال، إذ تم تبليغ المجلس بحوالي 150 عملية طيلة فترة عملية التسوية.

وبعد فحص دقيق لهذه العمليات، حدد المجلس 27 عملية تركيز اقتصادي تستوفي شروط مسطرة التسوية المؤطرة بمقتضى القرار عدد 68/ق/2022 المذكور أعلاه، كما تم تغييره وتتميمه.

[29] تنص هذه المادة على أنه "يمكن لمجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الملزمين بالتبليغ عقوبة مالية يحدد مبلغها الأقصى بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين في 5% دون احتساب الرسوم من رقم معاملاتهم المنجز بالمغرب خلال آخر سنة محاسبية مختتمة، دون احتساب الرسوم، يضاف إليه، إذا اقتضى الحال، رقم المعاملات الذي أنجزته في المغرب خلال نفس الفترة الجهة التي تم تملكها".

وعلاقة بتوزيع طلبات التسوية وفقا لقطاعات الأنشطة، تصدرت قطاعات الأنشطة المالية والتأمينات جل الملفات التي جرت تسويتها، بنسبة بلغت 53 في المائة من الملفات التي تمت معالجتها.

الجدول 16: التوزيع القطاعي لحالات عدم تبليغ التركيزات الاقتصادية التي تمت معالجتها (بالعدد)

طبيعة القرارات الصادرة	عددها
الأنشطة المالية والتأمينات	14
البناء	4
الصناعات التحويلية	3
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	2
إنتاج وتوزيع الطاقات المتجددة والكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	2
الفلاحة والحراجة والصيد	1
خدمات بيع الأسفار بالتقسيط	1
المجموع	27

وتتشكل الملفات المتبقية والتي تمت تسويتها من قطاعات البناء (بنسبة 15 في المائة)، والصناعات التحويلية (بنسبة 11 في المائة)، والتجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية (بنسبة 7 في المائة)، وإنتاج وتوزيع الطاقات المتجددة والكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف (بنسبة 7 في المائة)، إضافة إلى الفلاحة والحراجة والصيد (بنسبة 4 في المائة) وخدمات بيع الأسفار بالتقسيط (بنسبة 4 في المائة).

الرسم البياني 31: التوزيع القطاعي لحالات عدم التبليغ عن التركيزات الاقتصادية التي تمت معالجتها (بالنسبة المئوية)

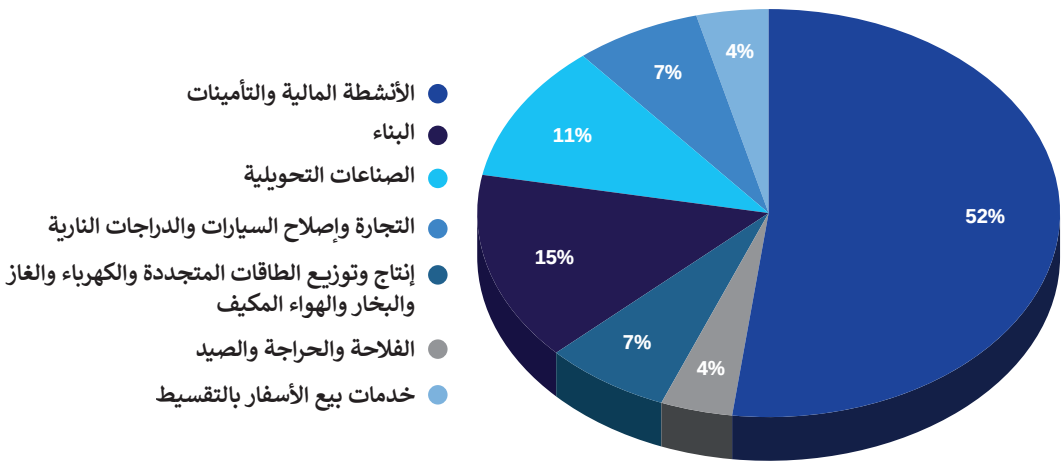

وبلغ الغلاف المالي الإجمالي للعقوبات المفروضة على عمليات التركيز الاقتصادي التي تمت تسويتها، والبالغ عددها 27 عملية، 36,009 مليون درهم[30].

وتجدر الإشارة إلى أنه، علاوة على المبالغ التي طلبها بمقتضى مسطرة التسوية التصالحية، فرض المجلس سنة 2022 غرامة مالية تبعا لإحالات ذاتية باشرها باقتراح من المقرر العام، وبلغ قدرها 33,037 مليون درهم.

ج. طلبات الرأي

خلال سنة 2022، أصدر مجلس المنافسة 4 آراء تمحورت حول:

- مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه؛
- السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات بالمغرب؛
- الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية وتداعياتها على السير التنافسي في سوق المحروقات؛
- السير التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها.

1. تصنيف الآراء الصادرة

من بين الآراء الأربعة الصادرة انصبت ثلاثة حول دراسة وضعية المنافسة في الأسواق، بينما تعلق الرأي الرابع باستشارة بشأن مشروع نص تشريعي.

2. وصف الجهات الطالبة للآراء الصادرة

من بين الآراء الأربعة التي أصدرها مجلس المنافسة، هناك 3 آراء اتخذها بمبادرة منه تفعيلا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، في حين أصدر الرأي الرابع جوابا على طلب توصل به من لدن رئيس الحكومة.

3. التوزيع القطاعي للآراء الصادرة

همت الآراء التي أصدرها المجلس في سنة 2022 على التوالي قطاعات النقل والتخزين، والصحة البشرية والعمل الاجتماعي، والتجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية، وأنشطة الخدمات الأخرى.

[30] اختتمت عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بتسوية عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة دون تبليغها مقدما إلى مجلس المنافسة عند متم فبراير 2023.

4. عرض موجز للآراء الصادرة

1.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/2022/1 بشأن مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه

1.1.4 سياق الرأي

في إطار تفعيل **التوجيهات الملكية السامية** الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2018، والذي دعا فيه **جلالة الملك** الإدارة العمومية والجماعات الترابية إلى أداء المستحقات العالقة بذمتها اتجاه المقاولات، وفقا للآجال القانونية أو تلك المتفق عليها، وجه رئيس الحكومة طلبا إلى مجلس المنافسة لإبداء رأيه بشأن مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه.

واعتبرت مذكرة التقديم المرفقة بمشروع القانون أن مسألة آجال الأداء تشكل رافعة لإقلاع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال، إذ يتوقف سير العملية التنافسية في أية سوق على حركية التدفقات المالية الناجمة عن تسوية المعاملات الاقتصادية والتجارية المنجزة وفقا للآجال القانونية أو المتفق عليها.

ويندرج مشروع القانون رقم 69.21 في سياق الجهود والإصلاحات الرامية إلى إرساء آليات ملموسة لتقوية الشق الزجري في حق المقاولات والهيئات العمومية المخلة بالمقتضيات القانونية. وتشمل التدابير التالية:

- تحديد آجال أداء المبالغ المستحقة اعتبارا من تاريخ إصدار الفاتورة عوض تاريخ تنفيذ أو تقديم الخدمة؛
- تحديد حد أقصى للآجال بين نهاية الخدمة المقدمة وتاريخ إصدار الفاتورة؛
- اعتماد أجل 120 يوما كحد أقصى للأداء، بصفة انتقالية ولمدة سنتين؛
- سن نظام خاص بالعقوبات المالية تطبق على المقاولات التي تتجاوز آجال الأداء القانونية؛
- إقرار إلزامية التصريح الإلكتروني سنويا بوضعية أداء المقاولات.

1.2.4 الوضعية الراهنة لآجال الأداء في القطاعين العام والخاص

أتاح تحليل الوضعية الراهنة لآجال الأداء على مستوى مكونات القطاع العام الثلاثة، والمتمثلة في الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، رصد تحسن هام في آجال الأداء بالمغرب، حيث بلغ متوسط آجال الأداء المتعلقة بكافة الطلبيات

العمومية 20,6 يوما إزاء الدولة والجماعات الترابية سنة 2019 مقابل 21,1 يوما سنة 2018. وانتقلت آجال الأداء المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية من 55,9 يوما سنة 2018 إلى 36,1 يوما عند متم دجنبر 2021، محققة مكسبا قدر بنحو 20 يوما لفائدة موردي الخدمات للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالقانون.

ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى أوراش الرقمنة التي أطلقتها الدولة، والمتمثلة بالخصوص في إحداث منصة التدبير المندمج للنفقات، وإطلاق المنصة الرقمية "آجال" المخصصة للتوصل بشكايات موردي الخدمات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ومعالجتها، ونشر آجال الأداء المصرح بها من لدن المؤسسات والمقاولات العمومية كل 3 أشهر عبر النظام المعلوماتي "مسار".

وكشف تحليل مجلس المنافسة لآجال الأداء حسب قطاعات الأنشطة عن تفاوت مرتبط بطبيعة الأنشطة التي تزاولها المؤسسات والمقاولات العمومية في كل قطاع. وعليه، سُجلت أطول فترة لآجال الأداء في قطاع البنية التحتية والنقل بمعدل بلغ 53 يوما، متبوعا بقطاعات الطاقة والمعادن والماء والبيئة بمعدل 47 يوما، والقطاعات الاجتماعية، والصحة والتعليم والتكوين (45 يوما)، وقطاع الفلاحة والصيد البحري (36 يوما)، وقطاع الإسكان والتعمير والتنمية الترابية (35 يوما). بالمقابل، سُجلت أقل فترة في القطاع المالي (17 يوما) وقطاع السياحة والصناعة التقليدية (29 يوما).

وتجدر الإشارة إلى أن إشكالية آجال الأداء تتعلق أساسا بالقطاع الخاص الذي تجاوز آجال الأداء بمعدل 45 يوما مقارنة بالسقف المحدد قانونا والمتمثل في 60 يوما. وفي الوقت الراهن، يعد تمديد آجال الأداء أحد العوامل المفسرة للعدد المرتفع لحالات إفلاس المقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة جدا.

ويتضح من التحليل أن متوسط آجال الأداء يفوق بكثير الآجال القانونية في جل قطاعات الأنشطة التي خضعت للتحليل، إذ سجلت قطاعات الأنشطة الموجهة للعملاء الخواص أدنى أجل للأداء، كقطاع "الفنادق والمطاعم" الذي سجل 44 يوم رقم معاملات إزاء آجال الأداء الخاصة بالعملاء و67 يوما من معاملات الشراء إزاء الآجال المعنية بالموردين. بيد أن القطاعات التي يتكون عملاؤها من المقاولات سجلت أطول أجل في المتوسط لتسديد المستحقات العالقة بذمتها، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع "النقل والتخزين" الذي سجل 220 يوم رقم معاملات بالنسبة لآجال الأداء الخاصة بالعملاء و102 يوما من معاملات الشراء إزاء الآجال الخاصة بالموردين، أو قطاع "الصناعة التحويلية" الذي سجل بدوره 188 يوم رقم معاملات بالنسبة لآجال الأداء الخاصة بالعملاء و146 يوما من معاملات الشراء إزاء الآجال الخاصة بالموردين.

1.3.4 توصيات مجلس المنافسة

أتاحت دراسة مشروع القانون رقم 69.21 من طرف مجلس المنافسة رصد بعض الإشكاليات التنافسية ذات الصلة بكيفيات تطبيق العقوبة المالية، وشروط منح الاستثناء من الآجال القانونية، والإعفاء من تسديد الغرامات المالية، وكذا إلزامية التصريح الإلكتروني بالفواتير غير المؤداة أو المؤداة خارج الآجال القانونية.

وأصدر المجلس رأيا مؤيدا لمشروع القانون، مشترطا إعادة النظر في صياغة فقرات المواد الأولى والثانية والثالثة منه، وفقا للتوصيات التالية:

بخصوص نطاق تطبيق القانون، يوصي المجلس بحذف السقف المحدد في 10.000 درهم بشأن الفواتير وتوسيع نطاق تطبيق القانون على كافة الفواتير، وملاءمة هذا النظام مع النظام المطبق على الفواتير التي تتخذ كأساس لاحتساب الوعاء المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

بخصوص نظام التصريح بالفواتير، يوصي مجلس المنافسة بخفض وتيرة إيداع التصاريح بالفواتير إلى 3 أشهر عوض سنة بغية ملاءمتها مع التصاريح التي تودعها المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة. ويوصي المجلس كذلك بإرساء تصريح إلكتروني شامل للفواتير المتوصل بها والصادرة قصد تسهيل تتبع الفواتير غير المؤداة أو المؤداة خارج الآجال القانونية، وتمكين إدارة الضرائب من رصد الفواتير الوهمية.

بخصوص نظام العقوبات، يوصي مجلس المنافسة بسن آلية للعقوبات تتوافق مع مبالغ الفواتير وحجم المقاولات، لاسيما في الحالات التي يغيب فيها التصريح أو يتم الإدلاء فيها بتصريح خارج الآجال القانونية أو تصريح ناقص أو غير مكتمل.

بخصوص نظام الاستثناءات، يوصي المجلس بإعادة التنصيص على المصادقة القبلية، بمقتضى مرسوم وبعد استطلاع رأي مجلس المنافسة، على اتفاقات منح آجال استثنائية بين المهنيين طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 3 من القانون القديم رقم 49.15، وتدقيق المعايير المعللة لحالات قبول أو رفض الوزارة المكلفة بالمالية لطلبات التخفيض من الغرامة المالية أو الإعفاء من أدائها. في هذا الصدد، يقترح مجلس المنافسة اعتماد مقاربة قطاعية أو حسب المنطقة الجغرافية لمنح الإعفاءات بدلا من التعامل مع كل حالة على حدة، والتي قد لا تصب في مصلحة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تتوفر على قدرة تفاوضية ضعيفة.

بخصوص صيانة حقوق المقاولات الدائنة، يوصي المجلس بتخويل الدائنين إمكانية الحصول على وسيلة إثباتية من لدن الإدارة الجبائية على غرار شهادة عدم الأداء في جميع الحالات التي تُطبق فيها الغرامة المالية.

بخصوص مسطرة الشراء المطبقة على المؤسسات والمقاولات العمومية، يوصي مجلس المنافسة بتعميم نظام التدبير المندمج للنفقات على كافة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، ودعوة المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة في القطاعات التجارية إلى رقمنة جميع مساطر الشراء الخاصة بها. كما يوصي مجلس المنافسة بتطوير النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية المطبقة على المؤسسات والمقاولات العمومية قصد ضبط تتبع تواريخ التوصل بالفواتير وإصدارها وتسديدها.

2.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/2022/2 المتعلق بالسير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات

1.2.4 سياق الرأي

يشكل النمو الديمغرافي والتوسع العمراني الكبير في المغرب تحديا إزاء تدبير النقل العمومي الحضري. ويضطلع هذا المرفق بدور حاسم في تعزيز حركية المواطنين والتنمية الاقتصادية، بوصفه أحد العوامل لاستقطاب الاستثمارات ودعم تنافسية مجال ترابي.

ويتسبب نقص النقل الحضري العمومي بواسطة الحافلات في جل المراكز الحضرية في خلق صعوبات في مجال التنقل، إذ تبلغ نسبة الحافلات المخصصة لكل 1000 نسمة في المدن المغربية معدل 0,25، بينما تناهز 1 كمعدل في عدة حواضر عالمية كبرى. وأفضى هذا النقص إلى اللجوء المكثف للعربات الخاصة، التي وصل أسطولها إلى حوالي 4 مليون عربة مسجلة سنة 2019 بزيادة بلغت 70 في المائة في أقل من 10 سنوات.

كما أفرزت هذه العوامل ظواهر اكتظاظ تسببت في تدهور خدمة النقل المشترك، لكون العرض من الطرق لم يكن كافيا لتحمل التدفقات الناجمة عن أسطول العربات في ظل غياب سياسات تهتم بأماكن ركن العربات وتدبير مواقف السيارات.

وتعود صلاحية إحداث وتدبير المرافق العمومية، بما فيها النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، للجماعات الترابية التي تقرر في أنماط تدبير هذا المرفق عن طريق الوكالة المباشرة أو التدبير المفوض للمرافق العمومية أو شركة التنمية المحلية أو التعاقد مع القطاع الخاص، وذلك طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وتندرج مبادرة مجلس المنافسة لإبداء رأيه في السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات في سياق الاستراتيجية الوطنية

للتنقلات الحضرية بالمغرب في أفق 2030. وتكمن دوافعها في الاتجاهات الديمغرافية والتمدن، بالإضافة إلى مختلف الإحالات التي توصل بها مجلس المنافسة بشأن شروط انتقاء وإسناد عقود التدبير المفوض في هذا القطاع، وكذا احتمال وجود حواجز دخول وفقا لما تداولته الصحافة الوطنية.

2.2.4 السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات

أتاحت دراسة السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، في نطاق هذا الرأي، تقييم شروط تنظيم هذه الصفقات وإسنادها، ومدى مطابقتها لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة.

وساعد تقييم حدة المنافسة، انطلاقا من بنية السوق ومن حصصها ومن نسبة تركيز الفاعلين فيها كذلك، على استيعاب شروط ممارسة منافسة فعلية على مستوى هذه السوق.

تتميز السوق ببنية موجهة للتدبير المفوض بواسطة 29 عقدا للاستغلال من أصل 37 عقدا.

يهم التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات 37 عقدا للاستغلال قيد التنفيذ، منها 29 عقدا للتدبير المفوض و7 عقود امتياز وعقد واحد للإيجار. وتغطي جميعها نحو 343 جماعة ترابية، وتوفر خدماتها لساكنة يبلغ عددها حوالي 18,83 مليون نسمة.

وتتولى الشركتين المفوض إليهما "ALSA" و"City Bus" تقديم خدماتهما في التكتلات السكنية الكبرى بالمغرب، بينما يتقاسم الفاعلون الآخرون، والبالغ عددهم 9، الخدمات المقدمة في المدن صغيرة ومتوسطة الحجم.

ويظل معدل تغطية النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحفلات ضعيفا على مستوى التراب الوطني، إذ لا يتجاوز 22 في المائة ولا يشمل سوى 343 جماعة ترابية فقط.

وتُسير سوق النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحفلات عبر دعوات للمنافسة، تحدد فيها السلطة المفوضة بنية الأسعار والبرنامج التوقعي للاستثمار ومدة سريان العقد.

تتسم السوق بنسبة عالية من التركيز.

أتاح تحليل حصص السوق في قطاع التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات رصد نسبة عالية من التركيز، حيث تستحوذ الشركتين الأوليتين الفاعلتين في السوق (ALSA وCity Bus) على حصة سوقية تراكمية تتراوح ما بين 80 و90 في المائة في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، مع هيمنة واضحة لشركة

"ALSA" التي انتقلت حصتها من 50 إلى 70 في المائة. ويؤكد تحليل توزيع الفاعلين الخواص حسب أسطول الحافلات الخاضع للاستغلال برسم 2020 هيمنة شركتي "ALSA" و"City Bus" على الأسطول الإجمالي المكون من 3.203 حافلة بنسب تبلغ 53,2 و26,2 في المائة على التوالي.

وأثبت احتساب مؤشر هرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshmann)، طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، نسبة التركيز العالية التي تتسم بها سوق النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحفلات، حيث تجاوز هذا المؤشر سقفي 2000 برسم السنوات الثلاثة المدروسة و5500 برسم 2020.

وتعزى أسباب نسبة التركيز العالية إلى 3 عوامل:

- حواجز دخول عالية جدا تفرض شروطا تقنية ومالية للولوج إلى السوق، تحفز الشركات الكبيرة وتحول دون دخول فاعلين جدد. وتُقصى كليا من الانتقاء معايير كالابتكار والإبداع؛

- عدد ضئيل من طلبات العروض ذات الصلة بعقود طويلة الأمد. وتُبرم لمدة تتراوح ما بين 10 و15 سنة. وعادة ما تُمدد بواسطة ملحق يستفيد منه الفاعل صاحب عقد الاستغلال؛

- نسبة ضعيفة بخصوص مشاركة الفاعلين في طلبات العروض بالحواضر الكبرى بسبب محدودية القدرات المالية والتقنية، علاوة على تكلفة الاستجابة لهذه الطلبات والتي تفرض على الفاعلين من الحجم المتوسط المشاركة في عدد محدود منها فقط بسبب التكاليف غير القابلة للاسترداد.

وتأكد هذا التوجه من خلال هيمنة الفاعل الرائد في السوق، الذي تضاعفت حصته بـ 22 نقطة في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020. وانصبت تأثيرات التجربة والشارة والعرض في اتجاه تعزيز موقع الفاعل الرائد في السوق. بيد أنها تعد بمثابة حواجز تثني دخول منافسين جدد إلى سوق النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات.

تقوم ترسانة متعددة ومتنوعة من النصوص القانونية بتأطير السوق.

تخضع سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات لتقنين شديد، وتتسم بتدخل السلطات العمومية قصد توفير ضمانات ولوج مرفق النقل العمومي بأسعار في المتناول وبجودة أفضل.

بيد أن هذا الإطار القانوني لم يكتمل بعد. واضطرت السلطات المفوضة إلى الاستعانة بأحكام تنظيمية مؤطرة للصفقات العمومية لإطلاق طلبات عروضها، بحيث تُمارس المنافسة بين الفاعلين أساسا وقت الترشيح لطلبات العرض المعلن عنها من قبل السلطات المفوضة في المنطقة الجغرافية التابعة لنفوذها الترابي.

من وجهة نظر تنافسية، يشكل استيفاء الشرط المفروض على الشركات المشاركة في طلبات العروض، والمتمثل في التوفر على المراجع التقنية المثبتة للتجربة في مجال تدبير النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، حاجزا يحد من حرية الولوج إلى هذه السوق، ولا يشجع دخول مستثمرين جدد يتوفرون على تجربة تدبيرية في مجال النقل، إذ لن يتمكن من تقديم التعهدات إلا الفاعلون الناشطون في السوق فقط.

زيادة على ذلك، بالرغم من الطابع الدولي لطلبات العروض، إلا أن إعلاناتها لا تُنشر إلا في الصحف الوطنية.

مراعاة للطابع التراكمي الذي تكتسيه معايير الأهلية، فإنها تشكل عقبة حقيقية للدخول إلى السوق، لاسيما وأن جل الشركات الناشطة في القطاع تعجز عن استيفاء مجموع المعايير المطلوبة.

وفي السياق ذاته، كشف التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن أن إحداث شركات التنمية المحلية، غير خاضعة للمراقبة المباشرة من طرف السلطة المفوضة، لم يساعد على وضع حد لتعدد الفاعلين في هذا النمط من التقنين، بل أفضى إلى تزايد حالات تفاوت المعلومات وتسبب في مشاكل ذات الصلة بالتنسيق والحكامة، شجعت تشتت المسؤوليات وضاعفت من عبء تكاليف الاستغلال.

3.2.4 توصيات مجلس المنافسة

على ضوء العناصر التحليلية المذكورة أعلاه ومن أجل تحسين سير المنافسة ونظام التقنين في سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، يوصي مجلس المنافسة بما يلي:

1. **إعادة النظر في النظام الأساسي والإطار القانوني المنظم لشركات التنمية المحلية** بهدف إضفاء الطابع المهني عليها وإمدادها بالوسائل القانونية والمادية قصد الاضطلاع الأمثل بدورها في ضبط هذه السوق. ويجب أن تتم هذه المراجعة بطريقة تتيح أيضا تقوية قدرات السلطات المختصة بغية ضبط مسار التدبير المفوض، بما في ذلك تحديد الحاجيات، وطرح الدعوة إلى المنافسة والتفاوض والتعاقد وتنفيذ العقود

وتتبعها. وستتيح هذه التوصية للمفوضين إمكانية الاستفادة من نقل المهارات وضمان استدامة المعارف وأنظمة التدبير لضمان استمرارية المرفق العام حتى بعد انتهاء مدة العقد؛

2. **إضفاء الطابع الجهوي على الاستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية** وتخويل السلطات المفوضة مزيدا من الصلاحيات في مجال تخطيط ومراقبة وتمويل التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن. وسيمكن تعزيز نقل اختصاصات شركات التنمية المحلية والمفوضين إليهم إلى الجماعات الترابية وفروعها من ضمان حكامة جهوية أفضل للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن؛

3. **ضمان منافسة حرة ونزيهة في سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات**. لهذا الغرض يوصي مجلس المنافسة باتخاذ التدابير التالية:

- وضع شبكة لتقييم محين للعروض، تستند أساسا إلى خطط عمل المتنافسين، بدلا من استخدام شبكة قائمة على الأسعار كعناصر تنافسية وحيدة؛

- الانتقال من منطق عقود التدبير المفوض القائمة على "التدفقات المالية" إلى العقود الموجهة لتحقيق الأهداف (كضمان جودة المرفق ومعدل تغطية التراب الوطني وغيرها)، حيث يتوقف التنقيط على إسناد طلب العروض على حصيلة جودة الخدمات المقدمة من قبل الفاعلين؛

- إدراج تنقيط هام للخبرات والتجارب المتراكمة للمسيرين كمعايير للانتقاء في دعوة إلى المنافسة في سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، بغية تثمين ريادة الأعمال الوطنية في القطاع؛

- تدقيق درجة تقاسم المخاطر الصناعية والتجارية وتكلفة الاستثمار الإجمالي بين المفوض والمفوض إليه، قبل طرح أية دعوة إلى المنافسة؛

- إرساء مخطط واضح ومعروف مقدما من قبل كافة المتنافسين بشأن الإعانات التي ستُمنح عند استغلال العقود بهدف خلق دينامية تنافسية بين الفاعلين بغية تقليص حجم الدعم؛

- الحفاظ على آليات التوازن المالي لعقد التدبير المفوض عن طريق مراعاة متطلبات المرفق العام، وتمكين المفوض إليه من تأدية ثمن عادل؛

- إعادة النظر والتدقيق في شروط مراجعة عقود التدبير المفوض المبرمة لمدة 5 سنوات عبر إدراج على إلزامية تقييم التدبير المفوض من خلال استشارة عمومية للمرتفقين، يتم تحديد كيفيات وشروط إجرائها في العقد؛

- السهر على ضمان ولوج الجميع إلى الخدمات بأسعار في المتناول عبر التحكم في تكاليف الاستثمار والاستغلال، وكذا تأطير الهوامش المحققة من التدبير المفوض؛

- التنصيص في عقود التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات على نظام لاحتساب الإعانات، يقوم على مبدأ المكافأة والزجر (malus-bonus) والمرتبط بأهداف الأداء والجودة المحددة سابقا، والحرص على تبليغه مقدما إلى الفاعلين؛

- تخفيف شروط الولوج إلى سوق التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات لفتح ولوج عدد أكبر من المتنافسين، وذلك باعتماد جدول زمني مقسم إلى مراحل في طرح الدعوات إلى المنافسة، والرفع من حدة المنافسة على الأسعار.

4. **التفعيل المنهجي في عقود التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات** لمبادئ الشفافية والولوج إلى المعلومة. ويقتضي هذا التدبير المصاحب أن يوضع رهن إشارة المتنافسين المعلومات ذات الصلة بمراحل الدعوة إلى المنافسة. ويوصي مجلس المنافسة لهذا الغرض بما يلي:

- فتح نقاش عمومي بشأن إصلاح محتمل وواسع النطاق لنمط التقنين على مستوى الدولة وبتعاون مع السلطات المحلية بهدف تعديل القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية نحو تحديد أفضل لدور واختصاصات شركات التنمية المحلية؛

- إحداث آليات لتقوية الدينامية التنافسية بين مختلف الفاعلين في سوق خدمات النقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات باعتماد إطار تعاقدي يوضح أهداف ومسؤوليات مختلف المتدخلين؛

- التنصيص في العقود القادمة المبرمة بين السلطات المفوضة والفاعلين الخواص على بنود تتيح للشركة المفوض إليها، كما هو منصوص عليه في المادة 25 من القانون رقم 54.05، إمكانية الاستثمار بالخارج لاكتساب خبرة تقنية على الصعيد الدولي؛

- إرساء إطار قانوني ملائم بهدف إدماج تعدد الوسائط بين مختلف نماذج النقل العمومي، وتعزيز تعدد الوسائط والتكامل التعريفي بين مختلف وسائل النقل؛

- التنصيص في بنود العقود على إمكانية مشاركة الشركة المفوض إليها في طلبات العروض الدولية ككيان مستقل يتوفر على مراجعه التقنية والمالية.

3.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/2022/3 المتعلق بالارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياتها على سير المنافسة في الأسواق الوطنية: حالة المحروقات (الغازوال والبنزين)

1.3.4 سياق الرأي

في إطار ممارسته لاختصاصاته الاستشارية، اتخذ مجلس المنافسة مبادرة لإبداء رأيه بهدف تحليل التذبذبات الأخيرة لأسعار بيع بعض المنتوجات والمواد، وتأثير الارتفاع الحاد للأسعار على السير التنافسي للأسواق الوطنية. ويأتي هذا القرار في سياق اقتصادي وطني مطبوع بتصاعد أسعار بيع المحروقات (الغازوال والبنزين) في المضخة في السوق الوطنية، والتي بلغت مستويات قياسية طيلة الأشهر الأولى من سنة 2022.

ويتوخى رأي مجلس المنافسة رصد العوامل الكامنة وراء الزيادة في الأسعار المذكورة، خاصة إذا ما كانت هناك علاقة ترابطية مع الارتفاع الحاد لأسعار المواد الأولية المستوردة أو مع ممارسات محظورة بمقتضى القانون رقم 104.12 على غرار الاتفاقات وحالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن.

وفي سياق هذا الرأي، اختار المجلس 13 منتوجا تنتمي إلى 3 أنواع من المواد الأساسية، والمتمثلة في المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة ومواد البناء.

ومُنحت الأولية لمنتجات الطاقة، خاصة الغازوال والبنزين لكونهما يمثلان حوالي 50 في المائة من قيمة واردات منتجات الطاقة للبلاد، وينعكسان بشدة على تكاليف جميع الأنشطة الاقتصادية الوطنية تقريبا.

2.3.4 تشخيص أسواق الغازوال والبنزين

ارتكز تحليل مجلس المنافسة على السير التنافسي للأسواق وبنية أسعار البيع والهوامش المحققة من قبل الفاعلين، مما أسفر عن الحقائق التالية:

تقوم مقتضيات قانونية متجاوزة بتأطير سوق الغازوال والبنزين بشدة.

يكمن النص القانوني الرئيسي المؤطر لسوق الغازوال والبنزين في الظهير الشريف رقم 1.72.255 المؤرخ في 22 فبراير 1973 والمتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريريها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها. ويظل هذا الظهير ساريا في الوقت الذي شهدت فيه الأسواق الخاضعة للدارسة تحولات كبرى على الصعيدين الوطني والدولي منذ إصداره. زيادة على ذلك، وبالرغم من تحرير أسعار الغازوال والبنزين منذ أواخر سنة 2015، لازالت أسواق هذه المواد تخضع لنصوص تنظيمية نصت على إحداث نظام لمنح رخص الولوج إليها، وعلى إخضاع أنشطة استيراد واستلام وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين لمراقبة إدارية صارمة.

وتطرح النصوص المذكورة أعلاه إشكاليات تنافسية تهم شروط نيل رخصة الاستيراد التي تخضع للسلطة التقديرية للوزارة الوصية. غير أن هذا الغموض من شأنه تحريف سير المنافسة في هذه السوق. علاوة على ذلك، يستنتج صعوبة استيفاء شركات الاستثمار صغيرة ومتوسطة الحجم للشرط المفروض بمقتضى هذه النصوص، والمتمثل في التوفر على 30 محطة خدمة على الأقل للشروع في مزاولة نشاط التوزيع، ناهيك عن منظومة الغرامات المطبقة في حال بيع الغازوال والبنزين خارج شبكة المحطات المعتمدة، والمحددة في 50.000 درهم، إذ لا تعتبر خطوة ردعية كافية. وتُطبق هذه الغرامة بدون تمييز على كافة المخالفات بصرف النظر عن الحجم المباع.

تعتمد السوق كليا على الواردات الخارجية.

يلبي المغرب احتياجاته من الهيدروكاربورات أساسا بواسطة الاستيراد. ويؤثر الاعتماد الكلي على المنتجات المكررة بشكل كبير على الميزان التجاري للمغرب بفاتورة متوسطة بلغت نحو 35 مليار درهم في السنة طيلة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021. كما سجلت الواردات من الغازوال والبنزين زيادة متواصلة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 25أ1 في المائة خلال هذه الفترة.

تتميز أسواق التخزين والاستيراد بنسبة تركيز عالية.

سجلت قدرات الموزعين في مجال تخزين الغازوال والبنزين ارتفاعا بنسبة 15 في المائة في الفترة الممتدة بين 2018 و2021، بسعة بلغت 1،2 مليون طن سنة 2021. ويثير مخزون الأمان للمنتجات النفطية إشكالية دائمة لكونه لا يستجيب للمستوى المنصوص عليه في النصوص التنظيمية، والمتمثل في 60 يوما من استهلاك المنتجات المكررة. وعلاقة بالغازوال والبنزين، أتاح المخزون المتوفر إلى غاية متم 2021 على التوالي تغطية 29 يوما و32 يوما من الاستهلاك في المتوسط.

وتنطوي سوق الاستيراد على نسبة تركيز عالية للفاعلين فيها، إذ تنجز أربع شركات[31]، قرابة 68 في المائة من حجم الواردات، وتتوفر على أزيد من 61 في المائة من قدرات التخزين المحدثة.

تسجيل شبكة التوزيع نموا قويا بمستوى تركيز عال.

سجلت وتيرة إحداث محطات الخدمة دينامية تصاعدية ملحوظة، منتقلة من 2491 محطة سنة 2018 إلى 2993 محطة عند متم أبريل 2022، بزيادة قدرها 18 في المائة ومتوسط إحداث بلغ 125 محطة سنويا. وتتسم سوق توزيع الغازوال والبنزين الوطنية كذلك بمستوى تركيز عال، إذ تضم 29 شركة وتستحوذ ثلاث[32] منها على حوالي 54 في المائة من حصص السوق، بينما تنجز 6 منها نحو 70 بالمائة من المبيعات.

[31] "Afriquia SMDC" و"TotalEnergies Marketing Maroc" و"Vivo Energy Maroc" و"Petrom".

[32] "Afriquia SMDC" و "Vivo Energy Maroc" و"TotalEnergies Maroc".

توجد في السوق الوطنية علاقة ترابطية قوية بين أسعار برميل النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة وأسعار البيع في الفترة الممتدة بين 2018 و2019.

سجلت المتغيرات الثلاثة، طيلة هذه الفترة، مستويات ترابطية نسبيا، حيث تقلصت أسعار النفط الخام بحوالي 10 في المائة، وتراجعت أسعار شحن المنتجات المكررة على ظهر السفينة بنسبة 5 في المائة متسببة في تهاوي سعر بيع الغازوال والبنزين في السوق الوطنية بنسبة 4 في المائة و3 في المائة على التوالي. ومن تم، تقترن الزيادة في أسعار البيع في المضخات بارتفاع عروض أسعار المنتجات المكررة في السوق الدولية، والتي يستوردها المغرب من الخارج بالكامل.

ضعف مستوى الترابط الملاحظ بين أسعار برميل النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية خلال سنتي 2020 و2021 والأشهر الأربعة الأولى من سنة 2022.

لم يعمد الفاعلون سنة 2020 إلى تمرير انخفاض عروض الأسعار المسجلة عالميا إلا بشكل جزئي، وذلك بخفض أسعار البيع في السوق الوطنية بنحو 12 في المائة، في الوقت الذي تهاوت فيه أسعار برميل النفط الخام بنسبة 34 في المائة وأسعار شحن الغازوال على ظهر السفينة بنسبة 36 في المائة. ولم يقدم الفاعلون على تمرير ارتفاع عروض أسعار الغازوال العالمية سنة 2021، إلا بشكل جزئي، عبر رفع سعر البيع في السوق الوطنية بنسبة 11 في المائة فقط، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار برميل النفط الخام بنسبة 67 في المائة وأسعار شحن الغازوال على ظهر السفينة بنسبة 41 في المائة.

وخلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2022، ازدادت أسعار شحن المنتجات المكررة على ظهر السفينة بصورة أكبر مما شهدته أسعار البيع في السوق الوطنية، إذ ارتفعت أسعار بلات للنفط المتعلقة بالغازوال بنحو 18 في المائة وسعر البيع بـ 8 في المائة، ثم بحوالي 28 في المائة ما بين شهري فبراير ومارس (9 في المائة بالنسبة لسعر البيع). كما سجلت زيادة بنسبة 15,5 في المائة مقابل 23,5 في المائة بالنسبة لسعر البيع ما بين شهري مارس وأبريل 2022.

تنعكس الزيادات في عروض الأسعار على المستوى العالمي بشكل فوري في حين تنعكس الانخفاضات بشكل متفاوت زمنيا.

تحدد شركات التوزيع أسعار البيع مرة كل أسبوعين. بيد أنه رُصد تفاوت بين التغيرات في أسعار بلات (Platts) للنفط الخاصة بالمنتجات المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية في بعض الفترات. ويعزى ذلك إلى التمرير الفوري للزيادة في عروض الأسعار من طرف الفاعلين مقابل سعيهم إلى التخلص من مخزون المنتجات المقتنية سابقا بسعر أعلى في حالة انخفاضها، وكذا تكريس أو زيادة هوامشهم.

تتكون بنية سعر البيع أساسا من أسعار البيع العالمية وجبايات تتقلص بالموازاة مع الزيادة في الأسعار عالميا.

تنعكس تذبذبات عروض أسعار المنتجات المكررة عالميا على سعر التكلفة بالنسبة للفاعل بطريقة آلية، ومن تم على سعر البيع النهائي. وفي سنة 2022، حين تصاعدت عروض الأسعار عالميا، شكلت تكلفة الشراء 65 في المائة من سعر البيع في المضخة. إضافة إلى ذلك، يميل المكون الضريبي في سعر البيع في المضخة إلى الانخفاض خلال فترات الارتفاع الحاد في أسعار الغازوال والبنزين المستوردين، لكون الضريبة الداخلية على الاستهلاك، وهي السائدة، تظل ثابتة حين تتصاعد عروض الأسعار عالميا.

تذبذب هام لهامش الربح الخام من التوزيع مع وزن منخفض نسبيا في أسعار البيع في المضخة.

ينتج هذا الهامش عن الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة. وتظل هوامش شركات التوزيع المكون الأضعف في سعر بيع الغازوال والبنزين في المضخة مقارنة بالمكونات الأخرى لسعر البيع (وصلت إلى 9 في المائة كحد أقصى في الفترة الممتدة بين 2018 و2021 وإلى 2 في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2022).

بيد أن شركات التوزيع استفادت من تهاوي الأسعار في السوق الدولية لمضاعفة هوامش ربحها، حيث تراجعت عروض الأسعار عالميا بمعدل 1,73 درهم للتر سنة 2020، بينما انخفضت أسعار البيع في السوق الوطنية بمعدل 1,18 درهم للتر فقط.

كما سجلت هوامش ربح شركات التوزيع زيادة حادة خلال سنتي 2020 و2021، متجاوزة سقف درهم واحد للتر سنة 2020.

زيادة على ذلك، يساهم فرع النشاط المتعلق بالغازوال والبنزين بدرجة أقل في مردودية شركات التوزيع مقارنة بفروع الأنشطة الأخرى، لاسيما الغاز والفيول والكيروسين. وتمثل هوامش الربح الصافية للشركات السبع الفاعلة في السوق أزيد من 80 في المائة من حصص السوق من حيث رقم المعاملات بعد استخلاص نفقات الرسوم التي تراوحت ما بين 0,07 درهم للتر كحد أدنى و0,68 درهم للتر كحد أقصى طيلة الفترة الممتدة بين 2018 و2021.

وعليه، يدر نشاط توزيع الغازوال والبنزين أرباحا عالية نظرا إلى مستويات المردودية المالية التي يمكن جنيها منه. غير أن هذه المردودية لا تحفز الفاعلين على التنافس بواسطة الأسعار، طالما أن النتائج الإيجابية ذات الصلة بحساباتهم المالية تظل مضمونة

بغض النظر عن الظرفية أو عدد الفاعلين. ويعزى هذا الوضع بالخصوص إلى عدم تسجيل خروج لأي من الفاعلين في هذه الأسواق طوال العشر سنوات الماضية.

على ضوء هذه المعطيات، يمكن استنتاج أن المنافسة بالأسعار في أسواق الغازوال والبنزين شبه منعدمة أو بالأحرى أبطلت، إذ لوحظ أنه في الوقت الذي تراجعت فيه الأسعار عالميا سنة 2020 وفي الربع الأول من سنة 2021، فضل هؤلاء الفاعلين مضاعفة هوامش ربحهم بدلا من السعي إلى الزيادة في حصص السوق بتطبيق تخفيضات هامة في أسعار البيع.

3.3.4 توصيات مجلس المنافسة

من أجل ضمان حسن سير المنافسة في أسواق الغازوال والبنزين وجعلها أكثر انفتاحا على منافسة حقيقية بواسطة الأسعار، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية:

1. **إعادة النظر في الإطار ونمط ضبط أسواق الغازوال والبنزين:** تُؤطر الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذه الأسواق باستمرار بواسطة نصوص تعود لسنوات السبعينات، في الوقت الذي سجل فيه القطاع اضطرابات منذ حينه. وعليه، يوصي مجلس المنافسة بإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي المحدد لآليات ضبط هذه الأسواق قصد التخفيف من شروطه وملاءمته مع الواقع، مع الحفاظ على الوظائف السيادية للدولة ذات الصلة بالمراقبة والسلامة وتقويتها.

2. **التسريع من وتيرة تفعيل توصيات مجلس المنافسة المتضمنة في رأيه بشأن تسقيف هوامش ربح المحروقات السائلة الصادر سنة** 2019، على غرار إرساء شباك وحيد لتقليص عدد المتدخلين في عملية منح الرخص أو التراخيص أو الاستعاضة عن هذا النظام بنظام سهل للتصريح وإلغاء نظام المراقبة القبلية لنشاط محطات الخدمة ليحل محله نظام للمراقبة البعدية. ويتعلق الأمر كذلك بتشجيع أغيار مستقلين على الاستثمار في قدرات التخزين، والتنصيص في التصاميم المديرية للتهيئة الحضرية على المناطق المخصصة لتخزين المنتجات النفطية بغية إمداد المستثمرين المهتمين برؤية أفضل.

3. **إعادة النظر في الإطار التنظيمي المؤطر للعلاقات التعاقدية بين شركات التوزيع ومحطات الخدمة لتخفيف حواجز الدخول:** يوصي المجلس بحذف المقتضيات التنظيمية الإلزامية التي تنص على منح الحقوق الحصرية لمزاولة نشاط التوزيع للمستوردين والمتكفلين بالتكرير وحدهم، وإتاحة إمكانية إحداث محطات خدمة مستقلة تتقيد بدفتر تحملات صارم لتوزيع محروقات ذات جودة وفي ظروف تضمن السلامة.

وبخصوص بنود العقود المؤطرة للعلاقة بين المستثمر وشركة النفط، يقترح المجلس إدراج آليات تعديل أسعار المخزون المحدث سواء عند الارتفاع أو الانخفاض من أجل ضمان استفادة المستهلك من سعر بيع ملائم في المضخة دون وقوع تفاوت زمني.

4. **تشجيع الفاعلين في أسواق الغازوال والبنزين على استخدام أدوات لتغطية المخاطر:** بهدف تخفيف للمخاطر المتعلقة بتشكيل مخزون الأمان، يوصي مجلس المنافسة بحث الفاعلين على استخدام أدوات لتغطية المخاطر المتعلقة بتراجع عروض أسعار المنتجات المكررة المستوردة وبأسعار الصرف، تتحمل الدولة تكاليفه كليا أو جزئيا.

5. **دراسة فرص مزاولة نشاط التكرير بالمغرب:** يوصي المجلس الحكومة بإجراء دراسة اقتصادية وتقنية للحسم في فرص الحفاظ وتطوير نشاط التكرير بالمغرب، استنادا إلى معطيات مضبوطة وموثوقة بشأن التكاليف الحقيقية لهذا النشاط ومردوديته على ضوء التطورات التي يعرفها في السوق العالمية.

6. **توسيع نطاق النظام الجبائي المطبق حاليا على القطاعات المحمية ليشمل أسواق توزيع المنتجات النفطية وسن ضريبة استثنائية على الأرباح المفرطة:** مراعاة لأرقام المعاملات المنجزة (البالغة في المتوسط أزيد من 60 مليار درهم بخصوص الغازوال والبنزين) ومستويات المردودية العالية الناجمة عن هذا النشاط، يوصي المجلس بملاءمة نظام الضريبة المفروضة على نتائجه مع النظام الجبائي المطبق على القطاعات البنكية والمالية التي تبلغ نسبة الضريبة المفروضة على الشركات المتصلة بها 37 في المائة. ويقترح كذلك على الحكومة سن ضريبة استثنائية تُفرض بالتدرج على الأرباح المفرطة المحققة من فوائض ربح الشركات المعنية وتسخير المداخيل المستخلصة لتمويل البرامج الاجتماعية المقررة من لدن الحكومة.

7. **استبعاد أية عودة محتملة للدعم المباشر لهذه المواد وإقرار مساعدات مباشرة للمواطنين ومنح إعفاءات ضريبية ملائمة:** يرى المجلس أن الدعم المباشر للغازوال والبنزين يضر بالاقتصاد، بحيث يحتكر موارد مالية ناهزت، برسم سنة 2012 على سبيل المثال، ميزانية وزارة التربية الوطنية أو خمسة أضعاف من الميزانية المخصصة للصحة.

ومن أجل تمكين الدولة من تمويل صندوق المقاصة (الذي تجاوزت تكاليفه 19 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2022)، يقترح مجلس المنافسة على الحكومة عدم تخفيض الضرائب المفروضة على الغازوال والبنزين، والتسريع من وتيرة البرامج الاجتماعية الرامية إلى الدعم الفعال للسكان الموجودين في وضعية هشة. في هذا الصدد، سيمكن التنزيل الفعلي لورش السجل الاجتماعي الموحد من استهداف فئات السكان المؤهلة للاستفادة من المساعدات المباشرة بطريقة أكثر فعالية، وبالتالي حذف

صندوق المقاصة. إضافة إلى ذلك، يوصي المجلس الحكومة بالتفكير في تعديل الضريبة على الدخل ونظام التعويضات العائلية لصالح الطبقات الوسطى.

8. **التسريع من وتيرة تنزيل استراتيجية الانتقال الطاقي:** اعتمد المغرب استراتيجية طاقية تطمح إلى الرفع من حصة الطاقات المتجددة في الطاقة الكهربائية بنسبة 52 في المائة في أفق سنة 2030. وسيمكن التسريع من وتيرة إنجاز الاستثمارات في أوراش الانتقال الطاقي ذات الأولوية على المديين القصير والمتوسط، من تطوير الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية المتجددة من لدن الشركات والأسر، وضخ الفائض من الإنتاج في الشبكة الكهربائية الوطنية، ومنح الأولوية لوسائل النقل العمومي المشتغلة بالطاقات المتجددة والعربات الكهربائية بفضل آليات تحفيزية تقرها السلطات العمومية.

4.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/2022/4 المتعلق بوضعية المنافسة في سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب

1.4.4 تقديم سياق وموضوع الرأي

اتخذ مجلس المنافسة مبادرة لإبداء رأيه بشأن افتحاص سير المنافسة في سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب. ويأتي هذا القرار في سياق تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل 22 مليون شخص إضافي وكذا الرغبة في تقوية القدرات الطبية الوطنية.

وللتذكير، فبالرغم من الإصلاحات التي شهدها القطاع الصحي، لاسيما إدراج نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض سنة 2005 وتعميم نظام المساعدة الطبية (راميد) سنة 2012، تعاني المنظومة الصحية الوطنية من اختلال واضح بين العرض والطلب على العلاجات، والمتسم بالضعف الشديد، حيث تبلغ نسبة العلاجات الطبية المتنقلة سنويا 7,1 جهة اتصال للفرد. زيادة على ذلك، يقع المغرب في مرتبة أقل من المعيار الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية المتمثل في توفير 15,3 طبيب لكل 10.000 نسمة، بحيث يتوفر على 7,5 طبيب لكل 10.000 نسمة. ويحول هذا العجز دون توسيع البنيات التحتية الصحية في القطاعين العام والخاص.

2.4.4 التحليل التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة

أتاح التحليل المنجز من طرف مجلس المنافسة الكشف عن حقائق إيجابية بشأن دينامية هذه السوق والاختلالات التي تحول دون اضطلاعها بدورها في تطوير المنظومة الصحية الوطنية.

تعتبر المصحات الخاصة جهات فاعلة رئيسية في سوق الرعاية الطبية.

تسارعت وتيرة الاستثمار في قطاع المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بعد صدور القانون رقم 131.13، الذي أتاح إمكانية فتح رؤوس أموال المصحات الخاصة والمؤسسات

المماثلة لها في وجه المستثمرين من غير الأطباء. ويبلغ عدد المؤسسات الصحية حاليا 613 مؤسسة، ضمنها 389 مصحة خاصة (63 في المائة) توفر ثلث الطاقة السريرية الوطنية المخصصة للاستشفاء (33,6 في المائة). وتعد هذه الأخيرة أول وجهة للنفقات من حيث الثالث المؤدي للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وثاني مقدم للعلاجات في النفقات الصحية الجارية على المستوى الوطني.

يعد التوزيع الجغرافي للمصحات الخاصة غير متكافئ.

تستحوذ 5 جهات على 79 في المائة من المصحات الخاصة و82 في المائة من الأسرّة المخصصة للاستشفاء بالقطاع الخاص، ويتعلق الأمر بجهات الدار البيضاء – سطات والرباط – سلا – القنيطرة وطنجة – تطوان – الحسيمة وفاس – مكناس ومراكش – آسفي. ويضم القطاع الخاص في هذه الجهات ما بين 25 إلى 50 في المائة من الطاقة السريرية لمجموع التراب الوطني، في حين تعاني جهات الجنوب والجنوب الشرقي باستمرار من خصاص في البنيات الاستشفائية.

تعرف سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة نوعا من الغموض.

بالرغم من وزنها في سوق العلاجات، لا تتوفر وزارة الصحة على أية هيئة أو بنية إدارية تعنى بتتبع والنهوض بالمصحات الخاصة، لاسيما استقاء المعلومات ذات الصلة ببنية السوق.

يتسم الإطار القانوني بمعيقات وبالتقادم.

تتميز الأحكام الحالية المتعلقة بالمصحات الخاصة بالتشتت داخل النصوص التشريعية والتنظيمية العديدة المؤطرة للمنظومة الصحية الوطنية (6 نصوص مختلفة). علاوة على ذلك، لم تُنشر، إلى حدود الساعة، جل النصوص التطبيقية، خاصة بالنسبة للقانون الإطار رقم 34.09 والقانون رقم 131.13. وتشهد سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة تأخرا في تجديد بعض المقتضيات ذات الصلة بالقانون رقم 65.00.

تعتبر المصحات الخاصة غير الهادفة إلى الربح قوة دافعة للنهوض بسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة.

تعتبر هذه البنيات فاعلا لا محيد عنه في مشهد المصحات الخاصة والمؤسسات الاستشفائية. وتتمتع، بمقتضى نظامها الأساسي، بامتيازات جبائية تجد مسوغها من الناحية الاقتصادية، من خلال إعادة استثمار فوائدها في صيانة بنياتها وتطويرها وتمويل أنشطة البحث والتكوين.

يتطور نموذج المستشفى الخاص تدريجيا في إطار التحديث التدريجي لأنماط التدبير.

بالرغم من تنوع الأشكال التنظيمية للجهات الفاعلة (نموذج المصحة – فيلا والمستشفى الخاص وتجمع المصحات)، فرض نموذج المستشفى الخاص وجوده، وأفضى إلى محاكاة

المستشفى العمومي، الذي يتعين عليه أيضا تطوير بنياته قصد تحسين صورته وفعاليته والاستجابة لتطلعات الساكنة.

معاناة أغلبية المصحات الخاصة من ضعف رؤوس الأموال، بأقل من 1 مليون درهم لـ 43 في المائة من الحالات.

بالرغم من إتاحة إمكانية فتح الاستثمار في المصحات الخاصة، إلا أن عدة بنيات استشفائية تعاني من ندرة في رؤوس الأموال في قطاع يشتهر بكثافة رؤوس الأموال بوجه خاص. غير أن هذه السوق تشهد تطورا للرأسمال الاجتماعي، يتمثل في الانتقال من تمويل عبر رؤوس أموال خاصة إلى تمويل مهم بواسطة صناديق الاستثمار.

تتميز سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة بانفتاح أكثر وجاذبية أكبر.

ساهم ظهور المجموعات الصحية الخاصة، المكرسة بمقتضى القانون رقم 131.13، في إضفاء الطابع المهني للوظيفة التدبيرية وإرساء تحول تدريجي للسلطات التقريرية من طابع طبي إلى طابع مالي من جهة، وتعويض الضبابية المالية بالشفافية من جهة ثانية. وعليه، رُصد تطور تدريجي في عدد حالات إيداع تصاريح القوائم المالية منذ سنة 2015.

استمرار حواجز الدخول إلى سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة.

تواجه هذه السوق إكراهات بنيوية تتجسد في خصاص من حيث الموارد البشرية وندرة العقار وتقادم التعريفة المرجعية، إضافة إلى تعقد المساطر الإدارية وغياب تحفيزات استثمارية.

ووقفت ندرة هذه الموارد حائلا أمام إحداث مصحات خاصة في عدة جهات بالمملكة، وأفضت إلى انتقال الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية العاملة في القطاع العام. ولا تتسبب هذه الممارسة في تحريف سير المنافسة في السوق فحسب، بل تؤدي كذلك إلى تغيير في فعالية استخدام البنيات التحتية الاستشفائية العمومية.

استمرار الممارسات التدليسية يحول دون ضمان حسن سير المنافسة في سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة.

رُصدت عدة ممارسات تدليسية في نطاق خدمات العلاجات المقدمة من لدن المصحات الخاصة وفوترتها. ويتعلق الأمر أساسا باتفاقيات لاستقطاب العملاء أو المرضى، واللجوء إلى الممارسة المتعلقة بشيك الضمان المحظورة بمقتضى القانون الجنائي، وأداء خدمات غير مدرجة في فاتورة العلاجات، وفرض فواتير تعسفية مقابل تقديم العلاجات، من ضمنها الإفراط في استشارة رأي الأطباء المتخصصين وقبول الدخول غير المبرر للمرضى إلى غرف الإنعاش وغيرها.

3.4.4 توصيات مجلس المنافسة

أصدر مجلس المنافسة التوصيات التالية:

1.3.4.4 إعادة النظر في تكوين الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية والتسريع من وتيرته بهدف توسيع الولوج إلى الدراسات الطبية

يدعو مجلس المنافسة إلى مراجعة برامج تكوين الأطر الطبية وشبه الطبية والمناهج الدراسية المقدمة من لدن كليات الطب، وإيلاء عناية خاصة للتكوينات في التخصصات والحكامة المزدوجة لكليات الطب. كما يدعو إلى إعادة تثمين منظومة الأجور الخاصة بالأطباء بغية كبح هجرة الكفاءات الطبية إلى بلدان أخرى.

2.3.4.4 إقرار تحفيزات لمزاولة مهنة الطب في المغرب من قبل الأطباء الأجانب

لسد العجز المشار إليه أعلاه، يوصي مجلس المنافسة باتخاذ تدابير لتحفيز الأطباء الأجانب على مزاولة المهنة بالمغرب. وتحقيقا لهذه الغاية، نص القانون رقم 33.21 على التخفيف من شروط ممارسة مهنة الطب الخاص من طرف المتمرسين الأجانب. بيد أن عدة عوامل لم تساعد على تحسين عمليات تدفق الأطباء الذين يلجون السوق الصحية الوطنية، وتتجسد أساسا في التأخر في تفعيل تدابير التخفيف، وحصر ممارسة المهنة من قبل الأطباء الأجانب، وغياب تدابير للمواكبة.

3.3.4.4 إرساء كيفيات جديدة لمزاولة المهنة بالمصحات الخاصة

يمارس الأطباء عملهم في المصحات الخاصة وفقا لصيغة عقد نموذجي وضعه المجلس الوطني لهيئة الأطباء، لا يشير إلى أي بند يتعلق بالأجر أو بالحد من الاستقلالية المهنية للطبيب المتمرس. ودفع هذا العقد بالمصحات إلى البحث عن المؤهلات المطلوبة عن طريق السماح ببعض الممارسات في حدود مع القانون (عمولات، منح خصومات، إلخ). وقد يشكل إحداث نظام أساسي بديل خاص بالطبيب الأجير بالمصحات الخاصة، عنصرا بديلا وجذابا لكل من الخريجين الشباب والأطباء الأجانب.

4.3.4.4 إزالة العقبات التي تحول دون ممارسة مهنة الطب وإرساء حركية للمتمرسين على الصعيد الوطني

يرى مجلس المنافسة أن إزالة العقبات التي تقيد ممارسة المهنة حسب المجال الترابي يكتسي ضرورة بغية تشجيع إحداث مصحات خاصة في الجهات المفتقرة للخدمات الصحية، وإتاحة إمكانية التشغيل المتبادل الجهوي وضمان حركية أكبر للمتمرسين.

5.3.4.4 تطوير الطب عن بعد كأحد الحلول لتدارك الخصاص في الموارد البشرية الطبية

يوصي مجلس المنافسة بإحداث الإطار والشروط للنهوض بهذه الممارسة بالمغرب عبر إدراجها بالخصوص في مصنف الأعمال المقبول إرجاع مصاريفها من لدن منظمات الاحتياط الاجتماعي.

6.3.4.4 مراجعة وتحيين المصنف العام للأعمال المهنية والتعريفة المرجعية الوطنية مع مراعاة التكاليف الحقيقية لخدمات العلاجات

تروم هذه المراجعة إقرار تعريفة عادلة ومكافحة تضخيم الفواتير. ويوصي المجلس في هذا الصدد، بإرساء برتوكولات علاجية معيارية قصد التحكم في النفقات الصحية على نحو أنسب، ومراعاة الوسائل التكنولوجية المستخدمة في بعض أعمال التشخيص والعلاج في سياق التعريفة المرجعية الجديدة، ومشفوعة بمنظومة ترتكز على المكافأة والزجر.

7.3.4.4 تعميم حرية تحديد التعريفة وضمان الشفافية في فوترة العلاجات المقدمة

يقترح مجلس المنافسة اعتماد تصنيف خاص بالمصحات الخاصة لدعم تمايزها التعريفي، ويتأسس على جودة منشآتها وعلى ظروف المبيت بها. ويهدف ذلك إلى تمكين الفاعلين من استقطاب مرضى على دراية باختيارات المصحة وبالتعريفة المرتبطة بها بكل شفافية.

8.3.4.4 تعزيز مراقبة المصحات الخاصة عبر اللجوء إلى مقدمي خدمات معتمدين

يوصي مجلس المنافسة باعتماد إطار تنظيمي متسق ومنسجم، وبوضع مراقبة منهجية بشأن الجوانب التقنية عبر اللجوء إلى مقدمي الخدمات الخارجيين المتخصصين والمعتمدين من قبل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

9.3.4.4 محاربة الممارسة المتعلقة بشيك الضمان عبر إحداث صندوق للتضامن

مراعاة لهذه الممارسة المحظورة رسميا بمقتضى القانون الجنائي والقانون رقم 131.13، يرى مجلس المنافسة أن اقتراحه بإحداث صندوق للتضامن سيمكن المصحات الخاصة من تحمل المصاريف المتبقية على عاتق المريض في حالة عجزه عن الأداء.

10.3.4.4 تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بقواعد إشهار تعريفة الخدمات بالمصحات الخاصة وسن عقوبات ردعية في حق المخالفين

يرى مجلس المنافسة أن تعزيز مراقبة هذا الشق يكتسي أهمية كبرى لضمان شفافية السوق. ويتعين إرساء تعريفة واضحة بشأن جميع الخدمات المقدمة ومصاريف المبيت تحت طائلة تطبيق عقوبات زجرية ومالية وإدارية.

11.3.4.4 فرض فوترة واضحة ومفصلة للعلاجات والأدوية المستهلكة

يمكن التفكير في تغليف الأدوية الموجهة للمصحات لتتلاءم مع الاستهلاك المحدود للمريض طيلة مدة مبيته بهدف الوقاية من مخاطر الفوترة التعسفية، لاسيما بالنسبة للأدوية والمنتجات غير المستهلكة. ويجب أن تتوفر المصحات الخاصة على صيدلية استشفاء خاصة بها وأن تطبق أسعارا منخفضة على المرضى مقارنة بالأسعار المعمول بها في الصيدليات.

12.3.4.4 تعزيز المراقبة الجبائية للمصحات الخاصة وحثها على افتحاص حساباتها

يوصي مجلس المنافسة بتعزيز المراقبة الجبائية للمصحات الخاصة وإجراء افتحاص منتظم لحساباتها، والتسريع من وتيرة رقمنة ملف المريض لتحسين تتبع مسار الأعمال المنجزة، واحتسابها ومراقبتها من طرف الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والإدارة الجبائية.

13.3.4.4 تطوير وتحسين عرض الاستشفاء العمومي لتعزيز ممارسة المنافسة في سوق الرعاية الطبية

يقترح مجلس المنافسة تسريع وتقوية الاستثمارات في مرافق الاستشفاء العمومية والخاصة على حد سواء عن طريق أجرأة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعاضد الموارد. ويمكن التفكير كذلك في تفويض بعض خدمات الصحة العمومية لصالح القطاع الخاص.

14.3.4.4 تفعيل منظومة معلوماتية صحية وطنية

يرى مجلس المنافسة أنه من الضروري إحداث منظومة معلوماتية صحية مندمجة توفر معطيات موثوقة بخصوص العرض والطلب على العلاجات في القطاعين العام والخاص، وتتيح تتبع وتقييم سوق العلاجات المقدمة من لدن المصحات الخاصة. ويتعين على هذه المنظومة إتاحة التشغيل البيني للمنظومات المعلوماتية للمؤسسات الصحية وتلك الخاصة بالجهات الفاعلة في تمويل الصحة، سواء كانت عمومية أو خاصة.

15.3.4.4 وضع خريطة صحية ورقمنة ملف المريض وإرجاع المصاريف

يوصي مجلس المنافسة بالتسريع من وتيرة تفعيل المسار المنسق للعلاجات وإرساء خريطة صحية شخصية لتتبع المرضى وترشيد مسار علاجهم. وفي إطار التفعيل المرتقب لـ "مسار العلاجات المنسق"، تُفرض مسألة تحسيس وتوعية المرضى، إذ أنه، ومراعاة للنقص في المعلومات التي يتوفر عليها المريض وفي غياب ملف طبي يمكن الاطلاع عليه، يُلاحظ وجود ترحال للمرضى من طبيب إلى آخر، ما يضر بنفقات الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبفعالية العلاجات المقدمة.

16.3.4.4 ضمان حماية أفضل للمرضى أو المستهلكين أو هما معا

يجب أن يكون تحمل المصحات الخاصة للمريض إلزاميا وفوريا في الحالات المستعجلة، مع ضمان شفافية طبيعة وتعريفة الأعمال المراد إنجازها. ويتخذ انتهاك هذه الممارسة شكل عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر واستغلال الضعف، والمحظور بموجب القانون رقم 31.08 يقضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك. وينطبق نفس الأمر على نشر الإشهار المتعلق بوجود المستعجلات على مدار الساعة في الواجهة الأمامية للمؤسسات. وفي حالة غياب هذه الخدمات، يُوضع نشر هذا الإشهار في خانة الإعلان المضلل ويُعاقب عليه بشدة.

17.3.4.4 مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لنشاط المصحات الخاصة

يوصي مجلس المنافسة بمراجعة شاملة للقانون رقم 131.13، والتسريع من وتيرة إصدار النصوص التطبيقية الناقصة، لاسيما القرارات المتعلقة بمصنف الأعمال المهنية وبالمعايير التقنية.

18.3.4.4 تحيين وتوحيد المعايير التقنية

يجب ملاءمة هذه المعايير مع كل نوع من أنواع المؤسسات. ويقتضي ذلك مراجعة تصنيف مؤسسات العلاج لتمكينها من خدمة القطاعين العام والخاص. ويجب أن تنص المنظومة التنظيمية على آجال تأهيل كافية، خاصة بالنسبة للمصحات الصغيرة، بهدف تمكين وزارة الصحة ومالكي المصحات المتواجدة من التقيد بالمعايير الجديدة.

19.3.4.4 تطوير المصحات الخاصة غير الهادفة إلى الربح في المدن الكبرى وتحسين شروط ولوج المرضى إليها

يقترح مجلس المنافسة نسخ هذا النموذج في جميع المدن الكبرى للمملكة. كما يوصي المصحات المذكورة بإضفاء شفافية أكبر على طريقة سيرها، وبتسهيل الولوج إلى العلاجات الاستشفائية بالمغرب، لاسيما من خلال تحمل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية (راميد) وبنفس الكيفيات المحددة في المستشفيات العمومية.

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية

في إطار ممارسته للصلاحيات المخولة له، عكف مجلس المنافسة، سنة 2022، على توطيد مساهمته، كهيئة للضبط الاقتصادي، في تحصين مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة والمشروعة وصيانة القدرة الشرائية للمستهلكين.

وتحقيقا لهذه الغاية، حافظ المجلس على دينامية عمل مرتفعة لهيئاته التداولية، على أساس مبادئ الحياد والنزاهة والموضوعية.

وعلاوة على هذه الدينامية، حرص المجلس على تقوية مكتسباته المؤسساتية بحيث جرى النظر في النصوص القانونية المنظمة لعمله. لذلك، تم تغيير وتتميم القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ورقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة وتضمينهما لمقتضيات جديدة.

وتتمثل أبرز المقتضيات التي همت القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة في:

- توسيع مفهوم التركيزات الاقتصادية ليشمل إنجاز عمليتين أو أكثر بين نفس الأشخاص أو المنشآت ولمدة تمتد لسنتين، محدثا بذلك تغييرا في المراقبة اعتبارا من تاريخ إنجاز آخر عملية؛

- إعادة النظر في معايير اعتبار العملية تدخل في نطاق التركيزات الاقتصادية الخاضعة لإلزامية التبليغ لمجلس المنافسة قبل إنجازها؛

- إخضاع التبليغ بعمليات التركيز الاقتصادي لأداء إتاوة مقابل دارسة الملف؛

- تحديد الحالات التي يمكن فيها لمجلس المنافسة تعليق أجل 60 يوما الذي يتعين عليه البت في عملية التركيز؛

- فتح الإمكانية لمجلس المنافسة بأن يقرر صرف النظر عن الدراسة المعمقة للعملية التي تم تبليغها إليه في حالة تخلي الأطراف عن العملية أو فسخ الاتفاقات المبرمة بينها؛

- إلزام الأطراف بإنجاز عملية التركيز داخل أجل سنتين من تاريخ الترخيص الممنوح لها من طرف المجلس أو الإدارة، تحت طائلة اعتبار الترخيص لاغيا؛

- تحديد الإجراءات التي تضمن سرية الأعمال بمناسبة تبليغ الوثائق الضرورية لممارسة حق الدفاع من لدن طرف واحد أو أكثر، مع إمكانية الطعن في القرارات المتخذة في هذا الإطار من قبل المقرر العام أمام رئيس مجلس المنافسة داخل أجل 20 يوما من تاريخ تبليغها للأطراف المعنية؛

- فتح الإمكانية أمام المقرر العام أو المقرر العام المساعد ليضم التحقيق في مجموعة من القضايا أو فصل التحقيق في إحالة واحدة وتفريعها في عدة قضايا؛

- توضيح معايير تحديد الحد الأقصى لمبلغ العقوبة المالية وظروف التشديد في حالة عدم تنفيذ العقوبات أو عدم احترام التعهدات المقبولة من لدن المخالفين.

وتتمحور المقتضيات الرئيسية الجديدة التي تضمنها القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة حول:

- تمديد الآجل الذي يتعين فيه على مجلس المنافسة إبداء رأيه أو تقديم استشارته، برفعه إلى 60 يوما (عوض 30 يوما)، باستثناء حالات الاستعجال حيث يُخفض الأجل إلى 30 يوما، مع إمكانية تمديد الأجلين دون تجاوز نصف مدتهما؛
- إلزام أعضاء المجلس بالانسحاب من كل قضية يتداول فيها المجلس إذا كانوا في حالة تضارب المصالح أو إذا كان هناك سبب لتجريحهم؛
- التنصيص على إمكانية تجريح أعضاء المجلس أو المقرر العام أو المقرر المعين من طرفه للتحقيق في قضية معينة؛ مع إلزام كل عضو بالتجريح التلقائي لنفسه إذا كان هاك سبب لتجريحه؛
- إحداث منصب نواب مندوب الحكومة يعينون بمرسوم؛
- منح مجلس المنافسة إمكانية إصدار مبادئ توجيهية تتعلق على وجه الخصوص بكيفيات ممارسة مبدأ الحضورية والمساطر التفاوضية وتحديد العقوبات المالية التي يقررها.

وتبعا لهذه للتعديلات والتحسينات، يسعى مجلس المنافسة إلى إضفاء مزيد من الأهمية والرفع من جودة مساهماته في نطاق المهام المنوطة به. وتتوخى هذه المقاربة تكريس دور المجلس كمؤسسة تكفل المنافسة الحرة والنزيهة، وتساهم في تعزيز حماية المستهلكين وشفافية الأسواق. في المجمل، تساهم هذه التعديلات في توطيد فعالية ومصداقية الأعمال التي ينجزها المجلس لإرساء دعائم اقتصاد متوازن وسوق تنافسية.

أ. الجلسة العامة

إعمالا لمقتضيات المادتين 9 و13 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، تتألف الجلسة العامة من الرئيس وأربعة نواب للرئيس وثمانية أعضاء مستشارين، ومندوب الحكومة الذي يحضر جلسات المجلس بصفة استشارية.

وتفعيلا لأحكام المادة 19 من النظام الداخلي للمجلس، يجوز للأمين العام أو المقرر العام أو المقرر العام المساعد أو المقرر المكلف بالملف أو جميعهم حضور اجتماعات الجلسة العامة. غير أنه لا يجوز لأي منهم حضور مداولات المجلس، باستثناء المقرر المكلف بالملف وحده وبطلب من المجلس. ويحضر المداولات دون صوت تقريري.

وتنص المادة 20 من هذا النظام على أنه، وتطبيقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المشار إليه أعلاه، "يعقد المجلس جلساته العامة إحدى عشر مرة في السنة، وذلك يوم الخميس الأخير من كل شهر، ما لم يصادف التاريخ المذكور يوم عطلة. وفي هذه الحالة، يحدد الرئيس تاريخا آخر للاجتماع خلال نفس الشهر".

ومن ثم، وطبقا لمقتضيات المواد من 19 إلى 27 من النظام الداخلي، عقد مجلس المنافسة 12 دورة عادية لجلسته العامة سنة 2022.

1. الدورة العادية الحادية والعشرون للجلسة العامة

عقد مجلس المنافسة دورته العادية الحادية والعشرون لجلسته العامة يوم الخميس 25 جمادى الثانية 1443 الموافق لـ 27 يناير 2022، بمقره بالرباط. وخصصت هذه الدورة للاستماع للأطراف المعنية بمشروع تركيز اقتصادي يتعلق بتولي شركة "Newrest Maroc Services SA" المراقبة الحصرية على شركة "Maroc SA Sodexo".

كما عرفت هذه الدورة عرض المذكرة التأطيرية المتعلقة بالمبادرة المتخذة من لدن المجلس لإبداء رأي بشأن وضعية المنافسة في سوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها، وكذا تقديم عرض حول دليل المطابقة مع قانون المنافسة.

وعلى إثر اختتام أشغال هذه الدورة، وبعد المداولة، قام المجلس بتكليف اللجنة الدائمة للقيام بتحيين المذكرة المذكورة أعلاه. كما اعتمد كذلك قرارا يرتبط بمشروع التركيز الاقتصادي الذي جرى الاستماع إلى أطرافه عند بداية الأشغال.

2. الدورة العادية الثانية والعشرون للجلسة العامة

انعُقدت الدورة العادية الثانية والعشرون للجلسة العامة لمجلس المنافسة يوم الخميس 22 رجب 1443 الموافق لـ 24 فبراير 2022، بمقر المجلس. وتمحور جدول أعمالها حول الدراسة والمصادقة على رأي مجلس المنافسة بخصوص مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه.

وعرفت هذه الدورة إخبار الأعضاء بالدورة التكوينية التي نظمت يوم 23 فبراير 2022 بمقر المجلس، في إطار الشراكات المبرمة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، لفائدة 30 ملحقا قضائيا بالمعهد العالي للقضاء.

3. الدورة العادية الثالثة والعشرون للجلسة العامة

عقد المجلس دورته العادية الثالثة والعشرون لجلسته العامة يوم الخميس 27 شعبان 1443 الموافق لـ 31 مارس 2022 بمقر المجلس. وارتكزت مواضيعها على الدراسة المنجزة بشأن سوق فحوصات تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR)، خاصة بعد أن حددت الدولة أسعار هذه الأخيرة مؤقتا.

وعرفت الدورة كذلك تقديم ومناقشة المذكرة التأطيرية المتعلقة بالارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياتها على السير التنافسي للأسواق الوطنية. كما جرى تقديم ومناقشة محاور مشروع التقرير السنوي برسم سنة 2021.

وخلال هذه الدورة، عُينت لجنة أنيطت بها مواكبة عمل مصالح التحقيق في تحليل تصاعد أسعار المواد الخام والمواد الأولية. إضافة إلى ذلك، أُحيل مشروع التقرير السنوي برسم سنة 2021 على الفرع المكلف به لدارسته.

وعلى إثر اختتام الأشغال، أخذ الأعضاء علما بالتعديلات الرئيسية التي طرأت على القانونين رقم 20.13 ورقم 104.12، والتي انصبت أساسا حول:

- معايير تحديد الغرامات المالية؛
- اعتماد رقم المعاملات كشرط موضوعي لإثبات أهمية عمليات التركيز الاقتصادي؛
- إرساء مسطرة التجريح؛
- إحداث هيئة المقررين؛
- أداء الرسوم عند إيداع طلب دراسة ملفات التركيزات الاقتصادية التي تتناسب قيمتها مع حجم العمل المطلوب لمعالجتها.

وتبعا لذلك، قام المجلس بإحداث لجنة خاصة تتولى اقتراح التحيينات اللازمة المراد إدراجها على النظام الداخلي للمجلس. وتتجلى دوافع هذه المقاربة في القانونين رقم 20.13 ورقم 104.12 المشار إليهما أعلاه كما تم تغييرهما وتتميمهما. وتروم التحقق من كون النظام الداخلي يجسد الأحكام الجديدة في مجال المنافسة وحرية الأسعار بشكل ملائم، بهدف تحصين وجاهته وفعاليته.

4. الدورة العادية الرابعة والعشرون للجلسة العامة

انعُقدت الدورة العادية الرابعة والعشرون للجلسة العامة لمجلس المنافسة يوم الخميس 26 رمضان 1443 الموافق لـ 28 أبريل 2022، بمقر المجلس. وتضمن جدول أعمالها الدراسة والمصادقة على القرار المتعلق بملف عدم الامتثال لإلزامية تبليغ عملية تركيز اقتصادي لمجلس المنافسة، وتتمثل في تولي شركة "SIKA AG" المراقبة الحصرية على شركة "Financière Dry Mix Solutions SAS".

وعرفت هذه الدورة كذلك الدراسة والمصادقة على التقرير المنجز من لدن المجلس على إثر اتخاذه المبادرة لإبداء رأيه بشأن السير التنافسي للتدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات بالمغرب.

أخيرا، تطرقت النقطة الثالثة من جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرون إلى عرض التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021، والمرتكز على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني في سنة 2021؛
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم سنة 2021؛
- الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة بمجلس المنافسة.

5. الدورة العادية الخامسة والعشرون للجلسة العامة

انعُقدت الدورة العادية الخامسة والعشرون للجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 25 شوال 1443 الموافق لـ 26 ماي 2022، بمقر المجلس. وخصصت هذه الدورة لعرض ومناقشة والمصادقة على التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2021.

علاوة على ذلك، تم خلال هذه الدورة، إخبار الأعضاء بأن شكاية أودعها بعض المهندسين المعماريين، ترتب عنها تبليغ مؤاخذات بتاريخ 18 ماي 2022 عملا بأحكام المادة 29 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وبلغت هذه الشكاية عن ممارسات منافية لقواعد المنافسة في سوق خدمات الهندسة المعمارية، ارتكبتها الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، المكونة من مجلسها الوطني والمجالس الجهوية.

وهمت هذه الممارسات التي أقرتها الهيئة ما يلي:

- تحديد وتعميم جدول للحد الأدنى لأتعاب المهندس المعماري وطرق احتسابها في حالة تسجيل تأخر أو عدم تنفيذ التزامات كلا الطرفين (المهندس المعماري

والعميل)، وسن تدابير تروم تتبع ومراقبة مدى تطبيق الجدول المذكور من لدن المهندسين المعماريين المزاولين في السوق الوطنية؛

- التوزيع المفتعل لسوق الطلبيات الخاصة بين المهندسين المعماريين بواسطة نظام للحصص الشهرية يحدد عدد المشاريع المسندة لكل مهندس معماري.

6. الدورة العادية السادسة والعشرون للجلسة العامة

عقد المجلس دورته العادية السادسة والعشرون لجلسته العامة بتاريخ 24 ذو القعدة 1443 الموافق لـ 24 يونيو 2022، بمقر المجلس.

وتمحورت أشغال هذه الدورة في البداية حول الدراسة والمصادقة على المبادرة لاتخاذ الرأي حول وضعية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي. ثم الدراسة والمصادقة على مشروع قرار مجلس المنافسة بشأن تحديد مبلغ العقوبة المالية المقررة في حق المنشآت التي أقدمت على خرق إلزامية التبليغ. وأخيرا، تقديم ومناقشة النتائج الأولية للدراسة المتعلقة بأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياتها على السير التنافسي في الأسواق الوطنية، أساسا في حالة المحروقات (الغازوال والبنزين).

7. الدورة العادية السابعة والعشرون للجلسة العامة

انعقدت الدورة العادية السابعة والعشرون للجلسة العامة لمجلس المنافسة يومي 07 و25 ذي الحجة 1443 الموافقان لـ 07 و28 يوليوز 2022، بمقر المجلس.

وتطرقت هذه الدورة إلى الدراسة والمصادقة على القرار المتعلق بالممارسات التي ارتكبتها هيئة الخبراء المحاسبين في سوق الافتحاص المحاسبي والمالي القانوني والتعاقدي.

في هذا الصدد، طالب رئيس الهيئة المذكورة، في رسالة مؤرخة في 25 يوليوز 2022، بأن يحظى باستقبال مرفوقا بمستشاره القانوني، طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون رقم 104.12. وصوت أعضاء المجلس لصالح الاستماع إليه في جلسة يوم 28 يوليوز 2022، بالنظر إلى أنه لم يُتخذ أي قرار في حقه.

وتناولت هذه الدورة كذلك الدراسة والمصادقة على مشروع رأي مجلس المنافسة بشأن الارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياته على السير التنافسي في الأسواق الوطنية، حالة المحروقات (الغازوال والبنزين).

8. الدورة العادية الثامنة والعشرون للجلسة العامة

بتاريخ 03 صفر 1444 الموافق لـ 31 غشت 2022، عقد مجلس المنافسة الدورة العادية الثامنة والعشرون لجلسته العامة بمقر المجلس. وتمحور جدول أعمالها حول مواصلة الدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس بخصوص الارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياته على السير التنافسي في الأسواق الوطنية، حالة المحروقات (الغازوال والبنزين). وتدارس المجلس أيضا طلب الرأي المتوصل به من وزيرة الاقتصاد والمالية بشأن مواصلة تنظيم أسعار الكشف عن فيروس كوفيد-19. وأخيرا، تداول الأعضاء في مسألة تحديد الغرامة الجزافية في حق المنشآت التي أقدمت على خرق إلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي، والتي أنجزتها دون تحقيق أي رقم معاملات.

9. الدورة العادية التاسعة والعشرون للجلسة العامة

انعقدت الدورة العادية التاسعة والعشرون للجلسة العامة لمجلس المنافسة يوم 02 ربيع الآخر 1444 الموافق لـ 29 شتنبر 2022، بمقر المجلس.

وتناولت النقطة الأولى من جدول أعمالها عقد الجلسة بحضور الأطراف المعنية بعمليات تركيز اقتصادي، عملا بأحكام المادة 33 من القانون رقم 104.12، لتدارس الملفات التالية:

- الدراسة المعمقة لعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة "SIKA AG" المراقبة الحصرية على شركة "LSF11 Skyscraper Holdco S.a.r.l"[33]؛
- إخلال شركة "LSF11 Skycraper Investments S.a.r.l" (المسماة حاليا "MB Solutions Investments S.a.r.l)، الفرع التابع لصندوق الاستثمار "Lone Star Funds"، بمقتضيات الفقرات الأولى من المواد 12 و14 من القانون رقم 104.12؛ المتعلقة بإلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي لمجلس المنافسة؛
- إخلال شركة "LSF10 Flavum Holdings S.a.r.l"، الفرع التابع لصندوق الاستثمار "Lone Star Funds"، بمقتضيات الفقرات الأولى من المواد 12 و14 من القانون رقم 104.12؛ المتعلقة بإلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي لمجلس المنافسة.

وخصصت هذه الدورة كذلك للدارسة والمصادقة على القرار القاضي بتغيير وتتميم القرار عدد 68/ق/2022 بشأن التركيزات الاقتصادية المنجزة دون تبليغها لمجلس المنافسة،

[33] قرر مجلس المنافسة إجراء دراسة معمقة بخصوص هذه العملية تطبيقا لمقتضيات المواد 15 و16 و17 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (قرار مجلس المنافسة عدد 53/ق/2022 المؤرخ في 30 ماي 2022).

كما تم تغييره وتتميمه بالقرار عدد 90/ق/2022. علاوة على ذلك، جرت الدراسة والمناقشة الأولية لمشروع رأي المجلس المتعلق بالسير التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب.

10. الدورة العادية الثلاثون للجلسة العامة

انعقدت الدورة العادية الثلاثون للجلسة العامة لمجلس المنافسة يوم 30 ربيع الأول 1444 الموافق لـ 26 أكتوبر 2022، بمقر المجلس بالرباط.

وتمحورت هذه الدورة حول الدراسة والمصادقة على مشروع رأي المجلس المتعلق بالسير التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب. وجرى كذلك تقديم مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023. كما تم إخبار الأعضاء بشروع مجلس المنافسة في استخدام لوحات إلكترونية لضمان سلامة أكثر لمراسلاته.

11. الدورة العادية الواحدة والثلاثون للجلسة العامة

عقد مجلس المنافسة الدورة العادية الواحدة والثلاثون لجلسته العامة يوم 29 ربيع الآخر 1444 الموافق لـ 24 نونبر 2022، بمقر المجلس بالرباط.

وخُصصت هذه الدورة للدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2023، والمحددة في 142.260.000 درهم، بزيادة 43 في المائة مقارنة بسنة 2022، ارتبطت بمواصلة أشغال بناء المقر الدائم لمجلس المنافسة.

زيادة على ذلك، عرفت الدورة عرض أبرز التعديلات التي طرأت على القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة والقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، بعد مصادقة مجلس النواب على القانونين رقم 40.21 و41.21 بتغيير وتتميم القانونين سالفي الذكر.

وتدارس أعضاء المجلس كذلك وناقشوا مشروع النظام الداخلي لمجلس المنافسة، والذي خضع للمراجعة تبعا للتعديلات الجديدة المدرجة في القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة والقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

12. الدورة العادية الثانية والثلاثون للجلسة العامة

بتاريخ 05 جمادى الثانية 1444 الموافق لـ 29 دجنبر 2022، عقد مجلس المنافسة الدورة العادية الثانية والثلاثون لجلسته العامة بمقر المجلس. خلال هذه الدورة، وهي الأخيرة التي تُعقد برسم 2022، انكب المجلس على الدراسة والمصادقة على مشروع المذكرة التأطيرية المتعلقة باتخاذ المبادرة لإبداء رأي بشأن وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب.

فضلا عن ذلك، تدارس أعضاء المجلس وصادقوا على مشروع قرار لمجلس المنافسة بشأن اتخاذ المبادرة للتحقق من مدى احترام شركة "Veolia Environnement SA" لقرار مجلس المنافسة عدد 101/ق/2021، الذي رخص المجلس بمقتضاه لعملية تركيز اقتصادي. وتتعلق هذه الأخيرة بتولي شركة "Veolia Environnement SA" للمراقبة الحصرية على شركة "Suez SA" بواسطة عرض عمومي للشراء من جهة، وبالتفويت المتزامن لبعض أصول وأنشطة شركة "Suez" لائتلاف من المستثمرين يتكون من شركتي "Meridiam" و"Global Infrastructure Partners" ومجموعة "Caisse des Dépôts et Consignations" بهدف إحداث شركة "Nouveau Suez" من جهة ثانية.

وتناولت أخر نقطة مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة تقديم عرض حول قرار محكمة الاستئناف بالرباط القاضي برفض الاستئناف الذي تقدمت به شركة "Maroc Telecom"، والتي طعنت في القرار الصادر عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

ب. اللجنة الدائمة

عملا بأحكام المادة 28 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة، بتطبيق مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13، تتألف اللجنة الدائمة من الرئيس ونوابه الأربعة.

وتتولى اللجنة الدائمة إنجاز الأعمال التحضيرية لاجتماعات الجلسة العامة. وتتداول وتقرر في مشاريع التركيز الاقتصادي التي يتراوح فيها رقم المعاملات التراكمي الإضافي للأطراف المعنية ما بين 10 و30 في المائة. كما تتداول وتقرر في عدم متابعة الإجراءات وعدم قبول الإحالات التنازعية، طبقا لمقتضيات المادة 26 من القانون رقم 104.12. وتناط باللجنة الدائمة كذلك دراسة الملفات المعروضة عليها من لدن الجلسة العامة.

وفي سنة 2022، عقدت اللجنة الدائمة 61 اجتماعا تداولت على إثرها في 171 قرارا. وتمحورت أشغالها أساسا حول الدراسة والمصادقة على قرارات التركيز الاقتصادي التي وصل مجموعها إلى 133 قرارا.

وتميزت سنة 2022 بالنسبة للجنة الدائمة بالدراسة والمصادقة على دليل يتعلق بوضع برامج المطابقة مع قانون المنافسة لدى المقاولات والمنظمات المهنية، بحيث يوفر إطارا مرجعيا عاما للمطابقة، ويمنح أدوات عملية لوضعه وتطويره

ت. الفروع

تنص المادة 34 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة على أنه، وتفعيلا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 والمادتين 4 و5 من المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 الموافق لـ 04 يونيو 2014، تُحدث فروع لدى المجلس ويترأس كل واحد منها أحد نواب

الرئيس. ويعهد إليها التداول والتقرير في الملفات المندرجة في نطاق اختصاصاتها، والمعروضة عليها من لدن رئيس المجلس أو الجلسة العامة أو اللجنة الدائمة.

ونص النظام الداخلي، كما تم تغييره وتتميمه بموجب قرار مجلس المنافسة عدد 32/ق/21 المؤرخ في 9 رمضان 1442 الموافق لـ 22 أبريل 2021[34]، على إحداث فرع جديد يناط به إعداد التقرير السنوي.

1. الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية

اضطلع الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية، سنة 2022، بعدة أنشطة، تمثلت أساسا في المساهمة في أنشطة المجلس الرامية إلى الرفع من أدائه الداخلي والخارجي، وافتحاص ثلة من المواضيع التي قد ترتبط بالاتفاقات، ودراسة بعض التجارب بالبلدان العربية والأوروبية فيما يتعلق بمحاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، فضلا عن المساهمة في الأنشطة الخارجية للمجلس.

بخصوص الأنشطة الرامية إلى تحسين الأداء الداخلي للمجلس، عمل الفرع على:

- دراسة النظام الداخلي للمجلس بهدف اقتراح التعديلات الرامية إلى الرفع من أداء هيئاته، لاسيما الفروع؛
- دراسة مشروع الدليل المتعلق بوضع برامج للمطابقة مع قانون المنافسة ضمن المنشآت والمنظمات المهنية. ويتوخى هذا الكتيب الإرشادي الوقاية من مخاطر خرق قواعد المنافسة التي قد يُستعصى تداركها؛
- المساهمة في دراسة كيفيات احتساب رقم المعاملات المنجز من قبل صناديق الاستثمار، حين تتوفر هذه الأخيرة على القدرة على مراقبة شركة تمتلك فيها أزيد من نصف أو ثلث رقم المعاملات، مع التمتع بالحق في تعيين ثلث مجلسها الإداري من جهة، وفي الحالة التي لا تكون فيها هذه الصناديق قادرة على مراقبة الشركة المذكورة من جهة أخرى؛
- دراسة إلزامية التبليغ حين يتعلق الأمر بعمليات تركيز اقتصادي أو بإحداث منشآت مشتركة مع كيانات محدثة بالخارج، تدخل فيها شركات أو صناديق استثمار مغربية؛
- مشاركة اللجنة في أنشطة اللجان المتخصصة التي تعالج المواضيع المتعلقة بالتعليم الخصوصي والمصحات الخاصة والمحروقات؛

[34] الجريدة الرسمية عدد 7044 المؤرخة في 26 ربيع الآخر 1443 الموافق لـ 02 دجنبر 2021.

- استقاء المؤلفات والأطروحات والمقالات والأحكام القضائية والقرارات ذات الصلة بالاتفاقات وبالعلاقات التي تجمع مجالس وسلطات المنافسة بهيئات التقنين القطاعية.

وعلاقة بالأنشطة الرامية إلى تحسين الأداء الخارجي، تمحورت مساهمات الفرع في هذا الإطار حول:

- المشاركة الفعالة في إعداد الملف المتعلق بإحداث شبكة سلطات المنافسة بالبلدان العربية بغية توطيد التعاون الإقليمي في مجال المنافسة؛
- إعداد مذكرة تفاهم بين مجلس المنافسة ومركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار التابع لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بسلطنة عمان، من أجل تعزيز التعاون والتبادل بين الهيئتين.

وفي السنة ذاتها، ساهم الفرع المكلف بالاتفاقات والعلاقات مع هيئات التقنين الوطنية بشكل بارز في دراسة المواضيع المتعلقة بالاتفاقات المخلة بقواعد المنافسة، وفي دراسة وإثراء النقاش بشأن الملفات التي تدرس داخل المجلس، والمتعلقة بالخصوص بالخبراء المحاسبين والمصحات الخاصة والمهندسين المعماريين.

زيادة على ذلك، أنجز الفرع تحليلا معمقا لعدة قطاعات اقتصادية قصد التحقق من خلوها من الاتفاقات. وهمت بالخصوص الصفقات العمومية، وقطاعات البناء والأشغال العمومية، ومكاتب الدارسات المتخصصة في المشاريع الكبرى، إضافة إلى الرسوم البنكية وأتعاب الأطباء التي يتقاضونها عن بعض العمليات الجراحية.

وتمثل الجانب الأخر من عمل الفرع سنة 2022 في دراسة التجارب الأجنبية ذات الصلة بالاتفاقات المخلة بقواعد المنافسة، لاسيما التجربتين التونسية والفرنسية. وبشكل أدق، انكب الفرع على افتحاص العلاقة التي تربط سلطة المنافسة الفرنسية بهيئات التقنين القطاعية، وكيفيات احتساب العقوبات المالية في حالة رصد اتفاقات، وضمان حقوق الدفاع. وارتكزت دراسة التجربة التونسية على حالة تسريب المعلومات قبل تبليغ المجلس بها، ويتعلق الأمر بالحالة التي يجري فيها تبليغ أحد المشاركين في اتفاق خاص قبل إحاطة المجلس علما به.

على الصعيد الدولي، شارك الفرع في أشغال منتدى المنافسة العربي الملتئم في مسقط يومي 24 و25 ماي 2022، والمنظم من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية ومركز التجارة الدولي وجامعة الدول العربية، فضلا عن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بسلطنة عمان.

وخلال الجلسة الثانية لهذا المنتدى، التي خصصت لاستعراض تطورات المنافسة في المنطقة العربية منذ انعقاد المنتدى الثاني في مارس 2021، قدم رئيس الفرع مداخلة بعنوان "تحسين أداء مجلس المنافسة بالمملكة المغربية بوضع مساطر جديدة لدارسة طلبات الترخيص بإنجاز التركيزات الاقتصادية".

أخيرا، شارك الفرع في مؤتمر تعزيز المنافسة: التحديات والطموح، الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجهاز حماية المنافسة الكويتي يومي 13 و14 نونبر 2022 بالكويت. وخلال هذه التظاهرة، أدلى رئيس الفرع بمداخلة بعنوان "ضمان تكافؤ الفرص والرفع من التنافسية لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة".

2. الفرع المكلف بالاستغلال التعسفي لوضع مهيمن أو لحالة تبعية اقتصادية

في سنة 2022، بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها الفرع المكلف بالاستغلال التعسفي لوضع مهمين أو لحالة تبعية اقتصادية 44 اجتماعا، منها 33 اجتماعا انعقد بصفة حضورية بمقر المجلس و11 اجتماعا نظم عن بعد بواسطة تقنية المناظرة المرئية. وواصل الفرع نشاطه المتمثل في مواكبة أشغال اللجنة الدائمة، من ضمنها القرارات الصادرة في مجال التركيزات الاقتصادية والإحالات التي تقرر عدم قبولها وقرارات المجلس ذات الصلة بطلبات الرأي.

كما عكف الفرع على دراسة رسائل الإحالات التي توصل بها المجلس. حيث قام من خلال المواضيع التي تشغل الرأي العام والمستهلك وكذا تلك التي ترتبط مباشرة بقانون المنافسة، عدد من الاختلالات التي قد تنعكس على بعض القطاعات، لاسيما بسبب التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد- 19. وتطرق كذلك إلى إشكاليات على غرار ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية والخدمات الحيوية الموجهة للمستهلكين، مثل الإسمنت والسكر والكتاب والتأمين المدرسيين، وإشكالية الإعلان عن الأسعار المرتفعة لبعض المنتجات غير المنظمة من طرف بعض الجمعيات المهنية. علاوة على ذلك، أطلق الفرع أوراشا أخرى قيد الافتحاص، وتتمحور حول الإشكاليات ذات الصلة بقطاعات الحليب والتدبير المفوض للنفايات المنزلية والماء الصالح للشرب.

علاوة على ذلك، عقد الفرع عدة اجتماعات خصصت لصياغة مقترحات في إطار مراجعة القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ورقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وكذا دراسة واقتراح التعديلات لملائمة النظام الداخلي لمجلس المنافسة مع القوانين الجديدة. كما انكب كذلك على إعادة النظر في ميثاق الفروع.

وخلال السنة الفارطة، واصل الفرع إعداد مشروع الرأي المتعلق بالسير التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب، تبعا للدارسة القطاعية المنجزة في الموضوع ذاته. وشارك كذلك في الاجتماعات وجلسات الاستماع التي نظمتها مصالح التحقيق في سياق إعداد هذا الرأي.

وعلاقة بالمواضيع التي توجد قيد الدراسة، واصل الفرع أشغال إعداد مشروع رأي المجلس المتعلق باحترام قواعد المنافسة في سوق الكتاب المدرسي. إضافة إلى ذلك، شارك أعضاؤه في أشغال مختلف اللجان الموضوعاتية، لاسيما اللجان المختصة بإعداد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2021 (1)، وإعداد كل من مشروع الرأي المتعلق بالارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياته على السير التنافسي في الأسواق الوطنية، وخصوصا حالة المحروقات (الغازوال والبنزين) (2)، ومشروع الرأي حول وضعية المنافسة في سوق التأمينات (قيد الإنجاز) (3)، ومشروع الرأي حول وضعية المنافسة في سوق الإسمنت (قيد الإنجاز) (4).

وأخيرا، شارك الفرع في مؤتمر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، المنظم في إطار الدورة 20 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة من 20 إلى 22 يوليوز 2022 بجنيف (سويسرا).

3. الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية

في سنة 2022، عقد الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية 45 اجتماعا انكب من خلالها على دراسة ومناقشة 142 قرارا في مجال عمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها من طرف المجلس، والذي تم أساسا عن طريق اللجنة الدائمة واستثناء من طرف الفرع ذاته. ويمثل هذا النشاط حوالي ثلثي الملفات المحالة على المجلس، بما فيها الإحالات التنازعية والإحالات الرامية إلى إبداء الرأي ومراقبة التركيزات الاقتصادية.

ورُصدت، في هذا الصدد، الملاحظات التالية:

- مواصلة النشاط المتعلق بالتركيزات الاقتصادية، مسجلا ارتفاعا بنسبة 18 في المائة، مما يعكس زيادة هامة في عدد القضايا التي تم تبليغها وقرارات الترخيص

المعتمدة، والتي تعزى أساسا إلى تواصل حركية إعادة الهيكلة التي شهدتها فترة ما بعد كوفيد- 19؛

- هيمنة 5 قطاعات أنشطة على التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها، متمثلة في الصناعة التحويلية والخدمات بنسبة تناهز 43 في المائة من العمليات، متبوعة بالفلاحة والصيد بنسبة تناهز 8 في المائة. وأخيرا، يمثل القطاع المالي وقطاع الإعلام والتواصل لكل واحد منهما قرابة 6 في المائة من العمليات التركيز الاقتصادي التي تم الترخيص لها؛

- تمت العمليات أساسا عبر تولي المراقبة الحصرية أو المشتركة، وبدرجة أقل دمج الشركات أو إحداث منشأة مشتركة؛

- تصدر رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في هذه العمليات مع مشاركة ضعيفة لرؤوس الأموال مغربية الأصل، مما يجسد اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق المغربية كمصدر لخلق الفرص وجني الأرباح.

وبخصوص طلبات الرأي المسجلة لدى المجلس، ساهم الفرع المكلف بالتركيزات الاقتصادية بشكل فعال في جميع جلسات الاستماع وفي:

- بلورة رأي المجلس بشأن مشروع القانون القاضي بتعديل المقتضيات المتعلقة بآجال الأداء في مدونة التجارة، وحضور كافة جلسات الاستماع المنظمة في شأنه؛

- مناقشة وصياغة المقترحات ذات الصلة بمشروع الرأي بشأن وضعية المنافسة في قطاع المصحات الخاصة؛

- إعداد مذكرة تأطيرية حول قطاع البناء والأشغال العمومية في إطار اقتراح مواضيع الإحالات الذاتية المزمع اعتمادها من لدن المجلس برسم سنة 2022؛

- مناقشة المذكرة التأطيرية ذات الصلة باتخاذ المبادرة لإبداء رأي بشأن السير التنافسي في سوق الكتاب المدرسي، والمعتمدة خلال اجتماع الجلسة العامة؛

- دراسة مشروع الرأي بشأن الارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياته على السير التنافسي في الأسواق الوطنية: حالة المحروقات (الغازوال والبنزين)؛

- دراسة الرأي المتعلق بالتدبير المفوض لقطاع النقل الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات، والمعتمد من لدن الجلسة العامة؛
- بلورة الرأي المتعلق بالسير التنافسي في قطاع التأمينات (قيد الإنجاز)، حيث عُين الفرع من لدن رئيس المجلس لمواكبة هذه الإحالة الذاتية، لاسيما من خلال المشاركة في جلسات الاستماع وتبادل الأفكار والآراء مع فريق المقررين المكلف بالملف؛
- مناقشة وصياغة المقترحات ذات الصلة بالمذكرة التأطيرية المتعلقة بالسير التنافسي في سوق الكهرباء بالمغرب، والمعتمدة من لدن الجلسة العامة.

زيادة على ذلك، واصل الفرع عمله المتمثل في فحص وتقييم الدراسة المنجزة حول أسواق الجملة للخضر والفواكه واللحوم الحمراء والأسماك قصد المصادقة النهائية عليها من لدن لجنة التتبع المنتسبة إليه. وساهم كذلك في دراسة مشروع النظام الداخلي الجديد للمجلس بهدف ملاءمته مع نصوص القوانين الجديدة كما تم تغييرها وتتميمها، ومراجعة النسخة الفرنسية من التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2021، ودراسة مشروع جدول الغرامات المزمع فرضها على الفاعلين الذين أنجزوا عمليات تركيز اقتصادي دون تبليغها للمجلس.

أخيرا وفيما يخص الأنشطة الخارجية للمجلس، شارك الفرع في الندوة البرلمانية الدولية المنظمة من لدن مجلس المستشارين حول موضوع السيادة والأمن الغذائي، المنعقدة بتاريخ 07 يوليوز 2022.

4. الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية

في سنة 2022، بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية 47 اجتماعا أبان من خلالها عن مساهمة فعالة في أشغال المجلس، إذ شارك بالخصوص في بلورة التقرير السنوي للمجلس برسم 2021 مدليا بعدة اقتراحات تمت مناقشتها والمصادقة عليها في جلسة عامة، ومواكبا ترجمته إلى اللغتين العربية والإنجليزية.

وساهم الفرع كذلك في دراسة ومناقشة جميع الملفات التي أصدرت بشأنها اللجنة الدائمة قرارات، سواء في مجال التركيزات الاقتصادية أو الإحالات التنازعية أو طلبات الرأي. في هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى مواكبة الفرع للفريق المكلف بإعداد رأي مجلس المنافسة بخصوص سير سوق التدبير المفوض لقطاع النقل الحضري والرابط بين المدن، وتسيير جلسات الاستماع للأطراف الرئيسية المتدخلة في القطاع.

فضلا عن ذلك، ساهم الفرع في مناقشة وبلورة الصيغ النهائية للقرارات والآراء الصادرة عن المجلس، والمصادق عليها من لدن الجلسة العامة. من ضمن القرارات المعتمدة، يوجد:

- القرار المؤرخ في 29 يوليوز 2022 بشأن الممارسات المنافية لقواعد المنافسة المرتكبة من قبل المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين في سوق الافتحاص القانوني والتعاقدي؛
- القرار المؤرخ في 29 شتنبر 2022 والمتعلق بإخلال شركة "LSF10 Flavum Holdings S.a.r.l"، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمار "Lone Star Funds"، بأحكام المادتين 12 و14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة،
- القرار المؤرخ في 29 شتنبر 2022 والمتعلق بإخلال شركة "LSF11 Skyscraper Investments S.a.r.l (المسماة حاليا "MB Solutions Investments S.a.r.l")"، والمملوكة بالكامل لصندوق الاستثمار "Lone Star Funds"، بأحكام المادتين 12 و14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وعلاقة بالآراء المذكورة، ثمة:

- الرأي الصادر بتاريخ 24 فبراير 2022 بشأن مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام خاصة بآجال الأداء، كما تم تغييره وتتميمه؛
- الرأي الصادر بتاريخ 28 أبريل 2022 بشأن السير التنافسي في قطاع التدبير المفوض للنقل العمومي الحضري والرابط بين المدن بواسطة الحافلات بالمغرب؛
- الرأي الصادر بتاريخ 31 غشت 2022 المتعلق بالارتفاع الحاد لأسعار المواد الخام والمواد الأولية على الصعيد العالمي وتداعياته على السير التنافسي في الأسواق الوطنية: حالة المحروقات (الغازوال والبنزين)؛
- الرأي الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2022 المتعلق بالسير التنافسي لسوق الرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها بالمغرب.

زيادة على ذلك، شارك رئيس الفرع في جميع الاحتفالات المنظمة من لدن المجلس لإبرام اتفاقيات التعاون برسم سنة 2022. وهمت:

- اتفاقية التعاون المبرمة مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتاريخ 22 فبراير 2022؛

- مذكرة التفاهم المبرمة مع لجنة المنافسة باليونان بتاريخ 20 مارس 2022؛
- اتفاقية التعاون المبرمة مع مكتب الصرف بتاريخ 04 أكتوبر 2022.

قام الفرع بإجراء مناقشات مسبقة خلال اجتماعاته حول مجالات التعاون التي يمكن أن تُدرج في هذه الاتفاقيات. إذ في غياب مشاريع نصوص الاتفاقيات، ناقش الفرع عدة قضايا تتعلق بهذه الاتفاقيات، ولا سيما أهميتها الكبرى، واهتمام مجلس المنافسة بتعزيز هذه العملية، وكيفية تبادل المعلومات مع المؤسسات الشريكة، وضرورة تقييم النتائج الأولية لهذه الاتفاقيات، إلخ.

وعلاوة على هذه التظاهرات، شارك الفرع في جميع الأنشطة التي نظمها المجلس سنة 2022 على الصعيد الوطني، مساهما في النقاش القبلي والبعدي لمواضيعها. وتمحورت بالخصوص حول:

- اللقاء التفاعلي المنظم مع الفاعلين في سوق الرساميل من لدن الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشراكة مع مجلس المنافسة يوم 25 فبراير 2022 بالرباط؛
- ورشة العمل المخصصة للتبادل والتفاعل بشأن قانون المنافسة، المنظمة من طرف المجلس لفائدة المحامين والخبراء المحاسبين يوم 31 ماي 2022 بالرباط؛
- الورشة المنظمة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية بشراكة مع مجلس المنافسة يومي 06 و07 يونيو 2022 بالرباط، حول تطبيق قانون المنافسة؛
- الورشة التكوينية المنظمة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومجلس المنافسة بشراكة مع مجموعة البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من 12 إلى 14 أكتوبر 2022 بالرباط حول موضوع: "دور السلطة القضائية في تطبيق قانون المنافسة"؛
- الندوة الدولية المنظمة تحت **الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، من طرف مجلس المنافسة بشراكة مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ووكالة التنمية الرقمية يومي 9 و10 نونبر 2022 بمراكش حول موضوع: "التحول الرقمي: بين التقنين والتنافسية".

وشارك رئيس الفرع كذلك في أشغال مؤتمر تعزيز المنافسة: التحديات والطموح، المنظم من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجهاز حماية المنافسة الكويتي يومي 13 و14 دجنبر 2022 بالكويت.

وعكف الفرع المكلف بمساعدات الدولة والطلبيات العمومية والمهام الاستشارية خلال سنة 2022، على افتحاص الدليل المتعلق بوضع برامج المطابقة مع قانون المنافسة لدى المنشآت والمنظمات المهنية، لاسيما فيما يتعلق بأهلية الأشخاص الذاتيين للإحالة على مجلس المنافسة. كما عمل على افتحاص المساطر ذات الصلة بالصفقات العمومية بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومدى مطابقتها لقانون المنافسة، وذلك في سياق دراسة الملفات المتعلقة بشركتي "Securremag" و"Petradis" اللتان أقدمتا على فرض اقتناء أقفال من شركة واحدة بالنسبة لمزودي المكتب بالخدمات.

وفي السنة ذاتها، انكب الفرع على افتحاص قرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية القاضي بمراجعة أسعار بيع الأدوية الأصلية والجنيسة والمماثلة الحيوية المسوقة بالمغرب، وكذا تحليل وضعية المنافسة في سوق الكتاب المدرسي.

إضافة إلى ذلك وتبعا لصدور القانون رقم 40.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والقانون رقم 41.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ودخولهما حيز التنفيذ، قدم الفرع مقترحات تعديلية بغية ملاءمة النظام الداخلي للمجلس مع القوانين الجديدة، بهدف الرفع من فعاليته ونجاعته.

وأخيرا، تمثل العمل الذي طبع الفرع سنة 2022 كذلك في مساهمته في بلورة الصيغة النهائية للمذكرة التأطيرية المتعلقة بالسير التنافسي في سوق الكهرباء بالمغرب، في سياق المبادرة التي اتخذها المجلس للإدلاء برأي عملا بأحكام المادة 4 من القانون رقم 20.13.

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية

عكف مجلس المنافسة، طيلة سنة 2022، على مواصلة تعزيز حكامته الإدارية والمالية، مرتكزا، في هذا الصدد، على المحاور الاستراتيجية لتدخلاته والمتجسدة في المهام المنوطة به بمقتضى القانون. ومن ثم، استمر في بناء قدراته المؤسساتية، مستندا إلى تحسين أساليب عمله وإرساء ممارسات جديدة ومبتكرة لتحسين بلوغ أهدافه.

كما عمل المجلس على توطيد تحديث حكامته عبر بلورة مساطر أكثر شفافة وفعالية لضمان تدبير مسؤول وأكثر استدامة لموارده. وشمل ذلك بالخصوص وضع أنظمة تتبع وتقييم أكثر صلابة، من أجل تحسين قياس نتائج أعماله والرفع من أدائه باستمرار.

أ. العنصر البشري في صلب المنظومة الاستراتيجية لمجلس المنافسة

1. الرأسمال البشري للمجلس

ارتفع عدد الموارد البشرية العاملة بالمجلس سنة 2022 ليصل إلى 51 مستخدما مقارنة بالعدد المسجل سنة 2021 والبالغ 46 مستخدما.

وبلغت نسبة تأطير هذه الموارد 88 في المائة، بينما وصل متوسط عمر المستخدمين إلى 46 سنة مع توزيع متوازن في نسب الذكور والإناث تراوحت على التوالي ما بين 57 و43 في المائة.

2. تقوية البنيات بتوظيف أطر جديدة

انكب المجلس على مواصلة استراتيجية التوظيف الخاصة به، وفقا للمناصب المالية المخصصة له ومرتكزا على الكفاءة والتجربة. في هذا الصدد، تعزز العنصر البشري بتوظيف مقررين وأعوان جدد. كذلك وطبقا للقانون، سهر المجلس على أداء هؤلاء المقررين الجدد للقسم.

3. تطوير المعارف والكفاءات

في إطار النهوض بقدرات عنصره البشري، حرص المجلس على تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية لفائدة المقررين الجدد الذين جرى توظيفهم. وتوزعت هذه الدورات، التي أطرها الخبراء الداخليون للمجلس وكفاءاته، على 8 وحدات.

زيادة على ذلك، استفاد المقررون بالمجلس من دورات تكوينية وزيارات إلى الخارج في إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية المبرم بين مجلس المنافسة وائتلاف مكون من لجنة المنافسة باليونان وهيئة حماية المنافسة والمستهلكين ببولندا وهيئة المنافسة بإيطاليا.

4. الأعمال الاجتماعية

شهدت سنة 2022 كذلك إحداث جمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي المجلس، والشروع الفعال في تقديم خدماتها. وأُبرمت اتفاقية بين المجلس والجمعية تروم تخصيص إعانة لهذه الأخيرة لمساعدتها على خدمة المصلحة الاجتماعية لمنخرطيها وذويهم.

ب. تنفيذ الميزانية برسم 2022

في الشق المالي، حُدد حجم الميزانية المرصودة لمجلس المنافسة برسم السنة المالية 2022 في 103.553.704,99 درهم. ويتوزع هذا الغلاف المالي على ما مجموعه 99.298.000,00

درهما خصص لسنة 2022، واعتمادات مؤجلة قدرها 4.255.704,99 درهما برسم السنة المالية 2021.

وبلغ العدد الإجمالي للنفقات، برسم السنة المالية الفارطة، 57.493.299,66 درهما، بمعدل أداء وصل إلى 56 في المائة. وعملا بأحكام المادة 18 من النظام المالي والمحاسبي لمجلس المنافسة، انقسمت هذه النفقات إلى الفئتين التاليتين:

- نفقات الفئة الأولى المتمثلة في ميزانية التسيير وتضم:
- النفقات ذات الصلة بالأجور والتعويضات الدائمة الممنوحة للمستخدمين المرسمين وأقرانهم والبالغة 23.688.554,05 درهما؛
- النفقات ذات الصلة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجلس المنافسة والبالغة 6.412.336,51 درهما؛
- نفقات الاستغلال، أي السلع والخدمات، والبالغة 14.094.821,74 درهما.
- نفقات الفئة الثانية المتمثلة في ميزانية الاستثمار والتي وصل حجمها إلى 13.297.587,63 درهما.

واقترنت هذه النفقات أساسا بالاعتمادات المؤجلة المخصصة لإنجاز الدراسات المتعلقة بالبناء وبالأوامر بصرف النفقات المخصصة لإنجاز أشغال تهيئة وتجهيز مقر "ملحقة " المجلس الكائن بالطابق الأول، عمارة 2S، مركز الأعمال الرياض، الجناح المكتبي رقم 12B من جهة، ولتنفيذ أشغال بناء المقر الدائم لمجلس المنافسة من جهة ثانية.

ت. ورش التحول الرقمي وتقوية النظام المعلوماتي

انكب المجلس سنة 2022، بخصوص الورش المتعلق بالتحول الرقمي وتقوية النظام المعلوماتي الخاص به، على وضع مجموعة من الأدوات المكرسة لهذا التحول. ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

- التدبير الإلكتروني والمادي لأرشيف المجلس بفضل نظام مفتوح المصدر (open source) للتدبير الإلكتروني للوثائق وأرشفة المراسلات؛
- نزع الصفة المادية عن التدبير المندمج لاجتماعات هيئات المجلس، لاسيما الجلسة العامة واللجنة الدائمة، بفضل منصة إلكترونية جرى اقتناؤها لهذا الغرض؛

- تطوير منصة إلكترونية جديدة مندمجة لأرشفة وحفظ التسجيلات الصوتية والوثائق ذات الصلة بكافة اجتماعات هيئات المجلس؛

- المراجعة الشاملة للبوابة الإلكترونية للمجلس في إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية المشار إليه أعلاه. وتوجد البوابة الجديدة قيد التطوير وسيتم تطعيمها بمختلف الوحدات البرمجية (modules) اللازمة، علاوة على التصميم الرسومي (charte graphique) الجديد لموقع المجلس؛

- صيانة النظام المعلوماتي القائم المعروف باسم "النظام البرمجي للتدبير المندمج" (ERP)، الذي صُمم لتمكين المجلس من ترشيد عملياته الأساسية وبلوغ أهدافه، إضافة إلى الرفع من مردودية المستخدمين وتبليغ المعلومات بفعالية من خلال بوابته الرقمية الداخلية (Intranet).

3

الجزء

الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

أولا: الشراكة الوطنية والدولية

تكتسي الشراكة الوطنية والدولية أهمية بالغة بالنسبة لمجلس المنافسة، إذ تتيح له تعزيز التعاون وتنسيق الجهود في مجال الضبط والتطبيق الفعال لقانون المنافسة.

أ. الشراكة الوطنية

1. التعاون الأفقي مع الهيئات الإدارية

سعيا منه إلى إرساء علاقات للتعاون الأفقي مع الهيئات الإدارية والتفاعل المباشر وغير المباشر مع الفاعلين الاقتصاديين، أبرم مجلس المنافسة عدة اتفاقيات للتعاون مع مؤسسات وطنية وازنة. وتمثل الغرض في ضمان مناخ ملاءم للاستثمار لفائدة المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء، مسلطة الضوء على التعاون بين المؤسسات الشريكة لتحسين شفافية المعطيات والسهر على انسيابيتها، فضلا عن ضمان حكامة رصينة للأسواق.

في هذا الصدد، أُبرمت اتفاقية للتعاون مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في فبراير 2022. وتُجسد هذه الأخيرة إرادة المؤسستين في خلق نوع من التكامل، يقوم على إرساء إطار رسمي يضمن فعالية واستدامة أعمالهما المشتركة والسهر على الحكامة الجيدة، تماشيا مع الإطار التنظيمي المؤطر لهما. وترتكز أساسا على تبادل المعلومات والمعطيات والوثائق وتنظيم أنشطة للتحسيس والتوعية وتقاسم الخبرات.

وفي يوليوز 2022، أبرم المجلس كذلك اتفاقية للتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مبرزة أهمية الدور المنوط بكلتا المؤسستين لتحديث اقتصاد البلاد. وتروم هذه الاتفاقية إتاحة الولوج إلى المعلومات والدراسات المنجزة من قبل المؤسستين في إطار المهام المنوطة بهما، فضلا عن تبادل التجارب والنهوض بكفاءات موظفيهما في مجال قانون واقتصاد المنافسة.

واستمرارا في التعاون الأفقي مع الشركاء، وقع المجلس على اتفاقية للتعاون مع مكتب الصرف في أكتوبر 2022 بهدف توطيد التعاون المؤسساتي والمساهمة في تجويد مناخ الأعمال بالمغرب، وذلك في سياق تنافسي عالمي يشتد حدة. وتتمحور هذه الاتفاقية حول تبادل المعلومات والمعطيات والتكوين وتقاسم الخبرات، مرتكزة على التعهدات المتبادلة لكلتا المؤسستين ونطاق التعاون بينهما.

2. الشراكة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية

حرصا منهما على تجسيد التكامل بين المؤسستين في ميدان تبادل الخبرات، شرع مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في تفعيل برنامج مشترك للتعاون يتوخى ضمان قراءة جيدة للنصوص التشريعية المتعلقة بالمنافسة في الأسواق والسهر على حسن تطبيقها.

ولكون مجلس المنافسة المؤسسة الدستورية المسؤولة عن تطبيق قانون المنافسة والسهر على الامتثال لقواعده في الأسواق، فإن اتخاذ القرار النهائي يؤول للعدالة كما هو الشأن في تطبيق أي قانون. ويجوز الطعن في قرارات المجلس أمام القضاء ومحكمة الاستئناف بالرباط بشأن الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وأمام الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بخصوص التركيزات الاقتصادية.

في هذا السياق، نظمت المؤسستين سوية ثلاث ورشات عمل لفائدة القضاة في أشهر يونيو وأكتوبر ودجنبر 2022. وحظي القضاة المختصون بفرصة التبادل والتفاعل مع نظرائهم الأوروبيين ومع خبراء مجموعة البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتمثل الغرض من هذه الورشات في فحص بعض الإشكاليات ذات الصلة بالجوانب المسطرية وبالطعون والمراقبة القضائية، وكذا بسلطة فتح التحقيق ونظام الدفاع في مجال الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والتركيزات الاقتصادية.

ب. الشراكة الدولية

1. مذكرة تفاهم مع مؤسسات مماثلة أوروبية

في إطار تفعيل الشراكة الدولية، وقع مجلس المنافسة على مذكرة تفاهم مع لجنة المنافسة باليونان في مارس 2022 من أجل توطيد علاقات الشراكة التي تجمع المملكة المغربية بجمهورية اليونان.

ويروم هذا التعاون بين المؤسستين المغربية واليونانية تعزيز التعاون في ميادين سياسة وقانون المنافسة، وترسيخ تبادل الخبرات في مجال الضبط والاجتهاد القضائي المرتبطين بقانون المنافسة، فضلا عن تقاسم الممارسات السليمة ذات الصلة بالجوانب المسطرية والمنهجية والتقنية المتعلقة بالبحث والتحقيق وإنجاز الدراسات القطاعية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المنافسة ولجنة المنافسة باليونان يعدان شريكين فعليا في إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية التي أبرمها مجلس المنافسة سنة 2021 مع ائتلاف مكون

من لجنة المنافسة باليونان وهيئة حماية المنافسة والمستهلكين ببولندا وهيئة المنافسة بإيطاليا. ومن ثم، تأتي مذكرة التفاهم هاته لتعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين.

2. **الأنشطة المنجزة في إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية**

يستند اتفاق التوأمة المؤسساتية المبرم بين مجلس المنافسة والائتلاف المشار إليه أعلاه إلى محاور التعاون التالية:

- دعم اليقظة القانونية للمجلس؛
- تحيين الأدوات المنهجية للمجلس وفقا للمكتسبات والممارسات السليمة المتبادلة؛
- تقوية قدرات مكوني المجلس وأطره بهدف الاضطلاع بمهامه التشريعية الجديدة؛
- دعم ترسيخ ثقافة المنافسة.

في هذا السياق، جرى تفعيل عدة إجراءات وتدابير سنة 2022 استهدفت التكوين وبلورة الأدوات المنهجية وترسيخ ثقافة المنافسة.

- **ترسيخ ثقافة المنافسة**

نظم مجلس المنافسة ثلاث ورشات عمل للتبادل والتفاعل بشأن قانون واقتصاد المنافسة في إطار التوأمة المؤسساتية في شهري ماي ودجنبر 2022. واستهدفت هذه الورشات كلا من المحامين والباحثين الأكاديميين، ومكنتهم من مناقشة حالات واقعية مع خبراء أوروبيين، مشددة على الدور الجوهري للاستشارة القانونية في محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، والتعليم والبحث في قانون واقتصاد المنافسة. علاوة على ذلك، وفرت هذه الورشات أرضية للتبادل والتفاعل مع المحامين والباحثين الأكاديميين وجهات فاعلة مهمة في المنظومة التنافسية.

- **تكوين المقررين العاملين بالمجلس**

شارك المقررون في ست دورات تكوينية عملية ونظرية حول قانون واقتصاد المنافسة، أطرها خبراء أوروبيون وتمحورت حول المواضيع التالية:

- معايير إثبات إبرام اتفاقات مقيدة لحرية المنافسة (الكارتلات)؛
- التواطؤ الضمني والوضع المهيمن الجماعي؛
- الممارسات التواطئية في الصفقات العمومية؛

- الرصد التلقائي لحالات خرق قواعد المنافسة؛
- مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي؛
- إصلاح القيود التنافسية العمودية بالاتحاد الأوروبي؛
- المهن المقننة؛
- تطبيق قانون المنافسة في أسواق الأدوية؛
- تفعيل قواعد المنافسة في قطاع التأمينات؛
- تحليل السياق القانوني المغربي بغية إعداد الدورة التكوينية حول التحديد الكمي للعقوبات المفروضة على خرق قواعد المنافسة.

واستُكملت هذه الدورات بزيارات دراسية نظمت إلى سلطتي المنافسة ببولندا (في ماي 2022) وإيطاليا (في شتنبر 2022)، مكنت المستفيدين منها من تكريس الجوانب النظرية التي تطرقت إليها هذه الدورات عن طريق الغوص في عمل الفرق الأقران.

- **قاعدة معطيات خاصة بالاجتهادات القضائية**

لا يزال تطبيق قانون المنافسة، خاصة في الشق المتعلق بزجر الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، قيد التطوير بالمغرب. ومن ثم، وفضلا عن الورشات التكوينية الموجهة للمقررين الذين يحققون في الملفات داخل المجلس، وللقضاة الذين يمكن للأطراف الطعن أمامهم في قرارات المجلس، تكتسي دراسة الاجتهادات القضائية ذات الصلة بالموضوع بالبلدان المتقدمة واستلهامها ضرورة أساسية. ومن هذا المنطلق، التمس مجلس المنافسة من لجنة المنافسة باليونان إحداث قاعدة معطيات خاصة بالاجتهادات القضائية الأوروبية، إذ تسلم النسخة الأولى منها في نونبر 2022 وستُعرض على أنظار المجلس الأعلى للسلطة القضائية في مستهل سنة 2023 بهدف إجراء التعديلات اللازمة قبل طرحها رسميا على شبكة الأنترنيت.

3. الأنشطة المنظمة في إطار الشراكة مع مجموعة البنك الدولي

ترتكز اتفاقية الخدمات التي أبرمها مجلس المنافسة مع المؤسسة المالية الدولية (التابعة لمجموعة البنك الدولي) في يناير 2020 لمدة ثلاث سنوات على المكونات الثلاثة التالية:

1. تقوية الإطار المنظم لمكافحة الاحتكار من أجل محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والحد من التداعيات السلبية للتركيزات الاقتصادية؛

2. تدعيم المنافسة في مجال السياسات القطاعية لتوطيد دينامية المنافسة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛

3. تطوير منظومة مؤسساتية لدعم التنفيذ الفعال لسياسة المنافسة.

في هذا الصدد، نظم المجلس ومجموعة البنك الدولي، بشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ورشة عمل للتبادل والتفاعل مع وسائل الإعلام في مارس 2022. ويندرج هذا اللقاء ضمن المقاربة البيداغوجية التي ينهجها مجلس المنافسة، والرامية إلى إشراك وسائل الإعلام في حملة التحسيس والتوعية بفضائل المنافسة لدى الفاعلين في المنظومة التنافسية والرأي العام، بغية تثمين العمل الذي تضطلع به هيئة ضبط الأسواق لخلق مناخ تنافسي سليم وحماية المستهلك.

زيادة على ذلك، أطر خبراء من مجموعة البنك الدولي ورشة تكوينية لفائدة المقررين العاملين بمجلس المنافسة. وحرصت المؤسستين على متابعة أعمالهما ذات الصلة بتقوية الإطار المنظم لمكافحة الاحتكار عبر مراجعة المساطر الداخلية وتجويدها.

ت. ندوات دولية وورشات عمل وأنشطة مقامة على الصعيد العالمي

1. المشاركة في الندوات الدولية

ساهم مجلس المنافسة في أشغال اللقاء السنوي الأول لشبكة المنافسة العربية، المنظم بالقاهرة برعاية جامعة الدول العربية مارس 2022. وتميز هذا اللقاء بإحداث الشبكة المتألفة من ثلاث مجموعات عمل. ويترأس مجلس المنافسة بالمملكة المغربية المجموعة المكلفة بعمليات الدمج والشراء، بينما تترأس الهيئة العامة للمنافسة بالمملكة العربية السعودية المجموعة المكلفة بتطبيق قوانين حماية المنافسة، ويترأس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية المجموعة المكلفة بنجاعة سلطات المنافسة.

وشارك المجلس كذلك في اللقاء السنوي لشبكة المنافسة الدولية الذي نظمته هيئة المنافسة بألمانيا في برلين في ماي 2022. وعلى غرار السنوات المنصرمة، حضر هذا اللقاء جميع سلطات المنافسة ومكاتب محاماة وخبراء متخصصين في الميدان، إضافة على مؤسسات مرموقة كمجوعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وكان هذا اللقاء مناسبة للمجلس لتقوية تموقعه ضمن منتدى المنافسة الإفريقي، الذي نظم أعضاؤه جلسة خاصة على هامش أشغال الشبكة. علاوة على ذلك، أتاح هذا اللقاء إحياء العلاقات مع أعضاء الشبكة الذين انقطعت الروابط بينهم قليلا بسبب جائحة كوفيد- 19.

وفضلا عن هاتين التظاهرتين، توصل المجلس بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للمشاركة في عدة جلسات على هامش منتدى المنافسة المنظم بسلطنة عمان في أبريل 2022. وشارك كذلك في أشغال كل من مؤتمر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، المنظم من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يوليوز 2022، ومنتدى المنافسة العالمي لمنظم من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دجنبر 2022. وفي سياق الشراكة التي تجمع لجنة المنافسة باليونان والمجلس، شارك هذا الأخير في الندوة الدولية المقامة بأثينا في يونيو 2022.

أخيرا، شارك المجلس في أشغال مؤتمر تعزيز المنافسة: التحديات والطموح، المنظم من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجهاز حماية المنافسة الكويتي يومي 13 و14 دجنبر 2022 بالكويت.

2. الندوة الدولية حول التكنولوجيا الرقمية

نظم مجلس المنافسة، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يومي 9 و10 نونبر 2022 بمدينة مراكش، ندوة دولية حول موضوع: "التحول الرقمي: بين التقنين والتنافسية"، بشراكة مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ووكالة التنمية الرقمية.

وتكمن دوافع اختيار هذا الموضوع في التغييرات المجتمعية الحالية التي أفرزها التحول الرقمي، والتي أتاحت تسهيل التبادل واعتماد نماذج اقتصادية جديدة، مما أدى إلى تعقد المعاملات والرهانات التجارية العالمية.

وفي ظل هذا التغيير، تجد السلطات العمومية نفسها ملزمة برصد تحديات جديدة في مجال التقنين والضبط، بهدف السهر على تجسيد الفرص والمنافع الناتجة عن التبادلات الرقمية على أرض الواقع، وضمان تقاسمها بطريقة شمولية.

فضلا عن ذلك، تأثر مفهوم الملكية الفكرية بالتحول الرقمي، لاسيما مع رقمنة المحتويات وتنامي صعود السلع الرقمية.

وتعد التكنولوجيا الرقمية كذلك أداة لقياس أداء النظام المالي، ما فسح المجال لإعادة توطين السوق وإزاحة بعض الفاعلين. وبما أن المقاولات الناشئة تختلف عن المقاولات التقليدية، فإنها تستلزم توفير تمويل يتوافق مع كل مرحلة من مراحل التطور.

زيادة على ذلك، يرتبط التحول الرقمي ارتباطا وثيقا مع مفهوم المعطيات الذي يشكل عاملا رئيسيا لتنافسية المقاولات في الأسواق الرقمية، والتي يثير استخدامها حساسية مستمرة. ومن جهة أخرى، يظل تقاسم المعطيات أمرا أساسيا، وبالتالي ينبثق مفهوم المساواة في الولوج إلى المعلومة.

وتطرقت الندوة إلى هذه التحديات والفرص عبر ستة محاور تمثلت في (1) ضبط الأسواق، و(2) تقنين الخدمات، و(3) الصحافة والحقوق المرتبطة بها، و(4) الرقمنة والمالية، و(5) الطابع المركزي للمعطيات في الأسواق الرقمية، و(6) المساواة في الولوج إلى المعلومة. وتداول المتدخلون في مختلف المحاور أمام حشد من الجمهور بلغ قرابة مائتي (200) شخص.

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة

أ. حصيلة التواصل بالمجلس برسم سنة 2022

في سنة 2022، حرص مجلس المنافسة على تركيز جهوده للتواصل مع كافة الفاعلين في المنظومة التنافسية. وضمن هذا المنظور، عمل على نهج مقاربة بيداغوجية ومفتوحة لتوعية هؤلاء الفاعلين بفوائد المنافسة، والإعلام أكثر بممارسات المجلس وبأحكام قانون المنافسة، إضافة إلى تعزيز الامتثال لها. وتشكل هذه المقاربة الحجر الأساس لمخطط عمل المجلس لتقوية صورته وتعزيز سياسته التواصلية برسم السنة الفارطة.

علاوة على ذلك، ركز المجلس على التواصل بشأن إصداراته مستعينا بقنوات مختلفة، والمتمثلة بالخصوص في نشر وتعميم آرائه وقراراته. وجرى، في هذا الصدد، نشر بلاغات وبرمجة مقابلات إعلامية وتنظيم ندوات صحفية، بالإضافة إلى تنظيم لقاءت للتبادل والتوعية مع مختلف الجهات الفاعلة في المنافسة.

وتحقيقا لهذه الغاية، انكب المجلس على بلورة مخطط عمل استراتيجي برسم سنة 2022. ويهدف هذا المخطط إلى تدعيم صورة المؤسسة وتعزيز المنافسة، مع الحرص على الوقاية من الممارسات التعسفية في الأسواق ومحاربة حالات الإخلال بقواعد المنافسة. ويتعلق الأمر بوسيلة غير زجرية لتنزيل هذه الأهداف الهامة.

وتتجسد الأهداف الاستراتيجية التواصلية لمجلس المنافسة فيما يلي:

- تحسيس وتعبئة الرأي العام والجهات الفاعلة في المنافسة، على غرار المقاولات والمنظمات المهنية والمستهلكين والمؤسسات الدستورية والحكومية والمحاكم ومكاتب المحاماة وسائل الإعلام والجامعات وجهات أخرى، بشأن فوائد المنافسة؛

- تعزيز الامتثال لقانون المنافسة لضبط الأسواق بطريقة محكمة ومنصفة، وإرساء اقتصاد تنافسي يكفل رفاهية المستهلكين؛
- المساهمة في سياسة المنافسة، وفي النقاش وكذا التوجهات الاقتصادية عن طريق آلية المرافعة؛
- ترسيخ ثقافة المنافسة بهدف تمتين الجهود المؤسساتية المبذولة لإرساء حكامة اقتصادية رصينة؛
- الإمداد بوسائل العمل اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بالمجلس بمقتضى الدستوروالقانون.

وتتحدد الأهداف التواصلية الخاصة على النحو التالي:

- إبراز التغيير عن طريق تقديم صورة عن مؤسسة دستورية تنهج مقاربة وقائية وبيداغوجية، وتروم نقل القيم التي توجه أعمالها وتساهم في مرونة الاقتصاد بما يخدم مصلحة المستثمرين والمستهلكين؛
- تكريس سمعة مجلس المنافسة؛
- كسب ثقة الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين؛
- نسج علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام باعتبارها جهات حليفة هامة، وتسخيرها كدعامة للتحسيس والإخبار؛
- تكوين وسائل الإعلام باعتبارها وسيلة فعالة لمساعدة مختلف الفئات العمومية المستهدفة من استيعاب تطلعات وأهداف قانون المنافسة بشكل أفضل؛
- تعبئة الجهات الفاعلة في المنافسة بشكل دينامي؛
- نسج روابط مع المستفيدين من قانون المنافسة؛
- إقامة تحالفات مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والعمومية، ومع قادة الرأي العام.

وتتوخى السياسة التواصلية للمجلس إرساء دعائم منظومة تنافسية تتشكل من كوكبة من الفاعلين، من ضمنهم المقاولات والمنظمات المهنية والمستهلكين والبرلمان والحكومة والمحاكم، وكذا المتمرسين على غرار مكاتب المحاماة والاستشارة القانونية وهيئات التقنين القطاعية والمؤسسات المعنية بالضبط التنافسي والحكامة الاقتصادية، علاوة على وسائل الإعلام والأوساط الجامعية والأكاديمية.

ب. الأعمال المنجزة برسم سنة 2022

1. وسائل الإعلام ومجلس المنافسة

اقتناعا منه بأهميتها في تسويق أعماله وترسيخ ثقافة المنافسة، حرص مجلس المنافسة على التعاون مع وسائل الإعلام في جل مبادراته التي اتخذها طيلة سنة 2022.

وعمل بالخصوص على نشر وتسويق آرائه مستعينا بكافة وسائط الصحافة المكتوبة والرقمية والبصرية، وبواسطة المقابلات الإعلامية وبوابته الإلكترونية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تعد بمثابة منصة أساسية تمد الأطراف الفاعلة بجميع المعلومات اللازمة حول المؤسسة وأعمالها وأخبارها.

فضلا عن ذلك، انكب المجلس على الإعلام بمختلف مراسيم التوقيع على مواثيق التعاون أو الاتفاقيات مع هيئات التقنين القطاعية والمؤسسات الدستورية والعمومية ذات مجالات تدخل مشتركة، وكذا اللقاءات المرتقبة لتبادل التجارب والنقاش بشأن المواضيع ذات الصلة بالأسواق المعنية.

1.1 العلاقات مع وسائل الإعلام

اعتمد مجلس المنافسة مقاربة بيداغوجية للتبادل والتفاعل مع وسائل الإعلام بغية توعية الرأي العام بفوائد احترام أحكام قانون المنافسة. وتتوخى هذه المقاربة إذكاء بيئة تنافسية وإرساء ثقافة المنافسة. وعليه، عمل المجلس على وضع إستراتيجية تواصلية قبلية، مُشركا فيها وسائل الإعلام قصد تثمين عمله البيداغوجي لصالح توفير مناخ تنافسي وحماية المستهلك، وذلك بهدف الوقاية من الممارسات الانحرافية في الأسواق وتفادي العقوبات.

وتضطلع وسائل الإعلام بدور هام في نشر وتعميم المعلومات المضبوطة حول المنافسة، مساهمة في تعزيز تنزيل الأهداف الاستراتيجية للمجلس المتمثلة في خلق سوق تنافسية حرة ونزيهة. ويمكن تضافر الجهود بين المجلس وهذه الوسائل نحو قيادة أنشطة المرافعة والتحسيس والضغط، من إتاحة إمكانية تشكيل مجموعة من المدافعين المختصين والمؤثرين المتدخلين عبر وسائط الإعلام، ومعززة بالتالي قدرة المجلس على خلق التغيير في سلوك الفاعلين في المنافسة.

في هذا الصدد، وعيا منه بتأثيرها الهام كمنابر قوية لنقل المعلومات، حرص مجلس المنافسة على نسج علاقات بناءة مع وسائل الإعلام طيلة سنة 2022. وتتجسد أهدافها المتنوعة في:

- التعريف بمجلس المنافسة كمؤسسة مستقلة تعنى بضبط المنافسة، وبالشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية. وتطمح بذكاء إلى الإقناع وتوجيه سلوكات الفاعلين في المنافسة، وتضطلع بدور حاسم في الحكامة الاقتصادية؛

- التحسيس بفوائد المنافسة الحرة والنزيهة والمنصفة بهدف إمداد المستهلكين بخيارات أوسع من المنتجات والخدمات بأسعار عادلة وجودة أفضل، ومتسمة بمزيد من الابتكار؛

- المؤاخذة على الممارسات المنافية لقواعد المنافسة في مختلف القطاعات والممارسات غير المشروعة المضرة برفاهية المستهلكين وبقدرتهم الشرائية. ومن شأن مبادرات إعلامية كهذه أن تحث المجلس على التحقيق في بعض المقالات المستندة إلى تحقيقات أنجزها صحفيون؛

- معالجة المواضيع ذات الصلة بقانون واقتصاد المنافسة؛

- المساهمة في جهود التوعية التي يبذلها مجلس المنافسة عبر مواكبة الفاعلين الاقتصاديين وحثهم على احترام قواعد قانون المنافسة، وتثمين أعماله بواسطة تقارير إعلامية وملفات خاصة ومقالات وتحليلات تنصب حول إشكاليات المنافسة؛

- التأثير على عالم الأعمال من أجل الامتثال لقواعد قانون المنافسة واستيعابها بشكل أمثل. واتُّخذت تدابير إعلامية استهدفت بالخصوص عالم الأعمال قصد لفت الانتباه للتداعيات السلبية للاتفاقات غير المشروعة وحالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، وكذا بإمكانية الطعن في العقوبات.

2.1 اليقظة الإعلامية

تكمن الوظيفة التواصلية لمجلس المنافسة أساسا في ضمان يقظة إعلامية للمواضيع المتعلقة بقانون واقتصاد المنافسة. ومن ثم، يقوم المجلس بإنجاز تتبع يومي لوسائل الإعلام الوطنية والدولية قصد الاطلاع على قضايا الساعة التي تهم المؤسسة والمنافسة في جميع القطاعات. كما يستعرض أسبوعيا أقوال الصحف لتحليل أصداء الصحافة.

وتتيح هذه اليقظة للمؤسسة الإبقاء على اطلاع بشأن صورتها وبالبيئة التي تتطور فيها، وكذلك تحديد معطيات مفيدة لتحليل الأسواق ورصد بعض الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

كما ينجز المجلس شهريا تقريرا تحليليا لعرض الإحصائيات ذات الصلة بهذه اليقظة، وتحليل الأصداء الإعلامية. ويتضمن هذا التقرير بالخصوص معلومات حول أصداء المجلس في وسائل الإعلام، وعدد المقالات الصحفية التي تطرقت إلى أنشطته، ونوع

المنابر الإعلامية التي تتناول مواضيع ذات صبغة تنافسية. وتتيح هذه المؤشرات للمجلس ضبط حضوره في وسائل الإعلام وتدبير علاقاته مع مختلف المنابر الإعلامية.

زيادة على ذلك، يستعرض المجلس يوميا ما تداولته الصحافة الدولية للتزود بلمحة عامة عن جديد قرارات سلطات المنافسة على الصعيد العالمي، والاجتهادات القضائية ذات الصلة بالموضوع، علاوة على المقالات التي تحلل وتعالج إشكاليات قانون واقتصاد المنافسة.

3.1 المقابلات الإعلامية والمقالات المتعلقة بالمجلس

كثّف مجلس المنافسة، سنة 2022، خرجاته الإعلامية لتفسير مهامه وصلاحياته بطريقة أفضل، والوقاية من الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وزجرها في حالة حدوثها. وتتماشى هذه التدخلات الإعلامية مع المخططات الاستراتيجية التي تراعي المضمون والرسائل والظرفية والقنوات الإعلامية المناسبة. وساعدت هذه المبادرات على بلوغ بعض الأهداف المسطرة مقدما، لاسيما من خلال المقابلات الإعلامية التي نظمت بشأن آراء المجلس وقراراته بفرض عقوبات على بعض المقاولات.

وساعدت الحملة التواصلية المخصصة للتعريف بمسطرة تسوية عمليات التركيز الاقتصادي التي لم يتم تبليغها دلى المجلس كذلك على تشجيع عدد محدد من الفاعلين الاقتصاديين على الإقرار بأفعالهم والتعهد باحترام الغرامات المحددة بمقتضى هذه المسطرة. كما أفضت المقابلات الإعلامية التي أجراها رئيس المجلس مع وسائل الإعلام المرئية والإلكترونية والمكتوبة إلى ردع الاتفاقات حول الأسعار، كما هو الشأن إزاء فيدرالية أفصحت علنا عن نيتها في رفع الأسعار.

إضافة إلى ذلك، أتاح التواصل في لقاءات التبادل والإعلام المنعقدة مع الجمعيات والغرف المهنية، خاصة الاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيدراليات القطاعية المنضوية تحت لوائه، رصد الإشكاليات التنافسية الخاصة بكل قطاع وفتح نقاش بشأن حقوق وواجبات المقاولات في مجال قانون المنافسة.

زيادة على ما سبق، ساهم تسويق دليل المطابقة مع قانون المنافسة الموجه للمقاولات والمنظمات المهنية في إلمام المقاولات بقانون المنافسة. ويعكس هذا الدليل جهود المجلس الرامية إلى إرساء إطار ملاءم لخلق سوق حرة ومبتكرة وتنافسية، مستعينا بذلك بمقاربة وقائية تمكن المقاولات من تفادي التعرض لمخاطر الإخلال بقواعد السوق الحرة والنزيهة. وتقدم هذه الوثيقة البيداغوجية للفاعلين الاقتصاديين، بطريقة مبسطة ومنهجية، أهمية دمج قواعد المنافسة في الإستراتيجيات الخاصة بهم، عبر إبراز الممارسات المنافية لقواعد المنافسة وكذا المجالات المعرضة للمخاطر التنافسية الواجب تفاديها.

4.1 الندوات الصحفية والتصريحات الإعلامية

نظم مجلس المنافسة، سنة 2022، عدة ندوات صحفية للتواصل بشأن اللقاءات المستهدفة، أو لنشر آرائه أو قراراته، أو لإبرام اتفاقيات للتعاون مع الشركاء من داخل وخارج المغرب، أو لعقد ورشات عمل وندوات. وشكلت هذه التظاهرات مناسبة لتعبئة الصحافة السمعية-البصرية والمكتوبة والإلكترونية.

5.1 البلاغات الصحفية

حرص منه على تأمين تغطية إعلامية لجميع أنشطته في وقت ملائم، أقدم مجلس المنافسة على نشر وتعميم ما مجموعه 158 بلاغا صحفيا بشأن عمليات التركيز الاقتصادي التي توصل بها، إعمالا لمقتضيات المادة 10 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 08 صفر 1436 الموافق لفاتح دجنبر 2014 بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

علاوة على ذلك، قام المجلس بنشر بلاغات صحفية أخرى بهدف تبليغ وسائل الإعلام الوطنية والرأي العام علما بفحوى وأهداف عمله، وبأنشطته المختلفة.

6.1 تسليط الضوء على الحضور الإعلامي لمجلس المنافسة طيلة سنة 2022

ينجز مجلس المنافسة سنويا تقريرا تحليليا يبرز حضوره في وسائل الإعلام، ويتطرق إلى المقالات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بقانون واقتصاد المنافسة، ويقدم أرقاما وإحصائيات مفصلة في هذا الباب.

ويستعرض هذا التقرير الخرجات الإعلامية للمجلس، المتمثلة في البلاغات الصحفية والمقابلات الإعلامية والندوات الصحفية.

وتجسد المعطيات المتضمنة في هذا التقرير الجهود الكبيرة التي يبذلها مجلس المنافسة لترسيخ ممارساته وأعماله، ونشر ثقافة المنافسة، والتحسيس باحترام القانون في هذا المجال.

وفي سنة 2022، ورد ذكر المجلس في 16.736 مقالا صحفيا، مسجلة زيادة بنسبة 210 في المائة مقارنة بسنة 2021 حيث أشير إليه في 360 مقالا فقط. فضلا عن ذلك، استشهدت منابر إعلامية مختلفة بالمجلس، بلغ عددها 835 وضمت وسائل إعلام سمعية-بصرية وإلكترونية ومكتوبة، بحيث بلغ مجموع الأصداء الإعلامية في المتوسط 1395 شهريا و4184 كل ثلاثة أشهر. كما هيمنت اللغة العربية على المقالات المحررة.

وتثبت هذه الأرقام تأثير الاستراتيجية التواصلية للمجلس لتحسيس الرأي العام برهانات المنافسة، وبضرورة احترام قواعد السوق.

2. **لقاءات التوعية والإعلام**

سعيا منه إلى توجيه أعماله التواصلية بفعالية وتبليغها للفاعلين الرئيسيين في المنافسة، اتخذ المجلس تدابير استهدفت ترسيخ ثقافة الإنصات والتبادل.

ونظم المجلس، في هذا الصدد، لقاءات مع المقاولات والمتمرسين في القانون والجامعات وجهات فاعلة أخرى بهدف تحفيز انسجام مؤسساتي يسهل فهم التشريعات المتعلقة بالمنافسة وتأويلها الجيد.

ثالثا: الدليل المتعلق بوضع برامج المطابقة مع قانون المنافسة لدى المقاولات والمنظمات المهنية

تكتسي الصلاحيات المخولة لمجلس المنافسة أهمية ذات أبعاد بيداغوجية ووقائية، تتمثل في تعزيز شروط ممارسة المنافسة في الأسواق، وتحسيس المقاولات بالمخاطر المحتملة لخرق قواعد المنافسة.

في هذا السياق، يحث مجلس المنافسة كافة المقاولات والمنظمات المهنية، بغض النظر عن حجمها أو قطاع النشاط الذي تزاول فيه، على العمل من أجل محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة عبر إعداد برنامج للمطابقة يتلاءم مع حاجياتها.

ويندرج إعداد هذه البرامج في سياق مقاربة استباقية تهدف إلى الوقاية من المخاطر التنافسية وتدبيرها.

ويروم الدليل المتعلق بوضع برامج للمطابقة مع قانون المنافسة لدى المقاولات والمنظمات المهنية، المعد من لدن مجلس المنافسة، توجيه المقاولات والمنظمات المهنية لتعتمد برنامجا للمطابقة مع قانون المنافسة، بصفة مستقلة أو عبر الانخراط في سياسة أكثر شمولية للامتثال للقواعد والضوابط الجاري بها العمل (أعمال فساد وتمويل أنشطة غير مشروعة وتبييض الأموال وحماية المعطيات الشخصية، وغيرها).

فضلا عن ذلك، يوفر هذا الدليل للمقاولات والمنظمات المهنية إطارا مرجعيا عاما للمطابقة، ويمنح أدوات عملية لوضعه وتطويره.

زيادة على ذلك، يتيح هذا الدليل للمقاولات إمكانية اغتنام الفرص التي توفرها المنافسة الحرة والمشروعة بهدف تحسين قدراتها التنافسية، ودعم مبادراتها الابتكارية، وتسهيل ولوجها للأسواق والموارد.

ويوصي مجلس المنافسة، من أجل إعداد برامج المطابقة، بدمج العناصر الخمسة الرئيسية والمترابطة فيما بينها التالية:

- التزامات الإدارة ودعمها؛
- تعيين مخاطبين على المستوى الداخلي؛
- إعداد وثيقة إطار ووضع مساطر ملائمة؛
- الإعلام والتواصل والتكوين والتوعية؛
- رصد مخاطر عدم الامتثال وضبطها.

وتعد هذه العناصر صالحة للمقاولات والمنظمات المهنية على حد سواء. ويمكن تحديد حجمها وفقا لحجم كل منشاة ونمط تنظيمها.

في المقام الأول، ويتعين على المقاولات والمنظمات المهنية، من أجل تحديد المجالات المعرضة للمخاطر التنافسية، التمييز بين فئتين كبيرتين من المخاطر (طبيعتها):

1. المخاطر المرتبطة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وتضم:

- الاتفاقات غير المشروعة؛
- الاستغلال التعسفي لوضع مهمين؛
- الاستغلال التعسفي لحالة تبعية اقتصادية؛
- ممارسات أسعار بيع منخفضة بصورة تعسفية.

2. المخاطر المرتبطة بعمليات التركيز الاقتصادي، وتشمل:

- غياب تبليغ مجلس المنافسة بعملية التركيز؛
- إنجاز عملية تركيز قبل صدور قرار مجلس المنافسة؛
- حذف أو الإدلاء بمعطيات مغلوطة في ملف التبليغ؛

- إنجاز عملية التركيز بشكل يخالف الشروط المنصوص عليها في قرار المجلس؛
- تطبيق ممارسات منافية لقواعد المنافسة من لدن أحد أطراف العملية، وغيرها.

بمجرد رصد المخاطر التنافسية، يتعين على المقاولات في المقام الثاني، تحديد المستخدمين المعنيين بالمخاطر التنافسية. ويتعلق الأمر بالخصوص بالأطر المسيرة للمقاولة والممثلين التجاريين والممثلين القانونيين، علاوة على جميع المستخدمين الآخرين الذين تجمعهم صلة بمنافسي المقاولة أو عملائها أو مورديها.

وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للمقاولات تصميم وإدارة استبيانات داخلية تتيح لها تقييم المخاطر التنافسية، وتحديد المستخدمين المعرضين لها.

وبالموازاة، يجب أن يستند كل برنامج فعال من برامج المطابقة إلى آليات رقابة مهيكلة ومندمجة ضمان نظام للمراقبة الداخلية للمقاولة أو المنظمة المهنية.

من الناحية الفعلية، يتوقف نجاح إعداد برنامج المطابقة على قدرة المقاولة على تتبع عملية تنزيله. في هذا الصدد، يكتسي إجراء تقييمات متواصلة مسألة حتمية، ويمكن تفعيلها بصفة دورية أو استثنائية أو عند وقوع أحداث معينة.

فضلا عن ذلك، يتعين التخطيط لإرساء منظومة إنذار تتوخى تمكين المستخدمين من التواصل بسرية مع المخاطبين المكلفين بتفعيل برنامج المطابقة، قصد طلب استشارتهم أو تنبيههم إلى خروقات مؤكدة أو محتملة تقع داخل المنظمة.

وأخيرا، تستند مصداقية برنامج المطابقة، من بين أمور أخرى، إلى إجراءات تأديبية تُتخذ في حق المستخدمين الذين لا يمتثلون له. ويجب تطبيقها منهجيا وفي توافق بالنسبة لكافة مستخدمي المقاولة، بمن فيهم الأطر والمسيرين.

بصفة عامة، يتعين تصميم المخرجات المنبثقة عن برنامج المطابقة بطريقة عملية تمكن المستخدمين والأطر المسيرة أن يجدوا أنفسهم فيها. ويتعين التذكير بوضوح وبطريقة مبسطة (تتفادى استخدام مصطلحات قانونية)، في كل فئة من فئات المخاطر، القواعد المنصوص عليها بمقتضى القانون، والمتعلقة بالاتفاقات غير المشروعة والاستغلال التعسفي لوضع مهيمن ولحالات تبعية اقتصادية، وكذا عمليات التركيز الاقتصادي. كما يجب توفير مشورات عملية تمكن من تحديد السلوكات والمواقف الواجب اعتمادها ("ما يجب القيام به" و"ما يجب تفاديه").

الفهرس

ديباجة 39

الجزء الأول: وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني 41

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي 43

أ. السياق الماكرو-اقتصادي 50

ب. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة 56

ت. دينامية التركيزات الاقتصادية 56

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني 61

أ. الدينامية الشاملة للأسواق 63

ب. عرض السلع والخدمات 66

ت. الطلب الداخلي ومحدداته 77

ث. تطور الأسعار 83

ج. دينامية التركيزات الاقتصادية 88

الخلاصات الرئيسية 92

الجزء الثاني: حصيلة أنشطة مجلس المنافسة 95

أولا: ضبط الأسواق 97

أ. نبذة عامة 97

ب. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي 100

ت. القرارات ذات الصلة بالملفات التنازعية 108

ث. مسطرة التسوية التي باشرها مجلس المنافسة 111

ج. طلبات الرأي 114

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية 136

أ. الجلسة العامة 138

ب. اللجنة الدائمة 145

ت. الفروع 145

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية 154

أ. العنصر البشري في صلب المنظومة الاستراتيجية لمجلس المنافسة 155

ب. تنفيذ الميزانية برسم سنة 2022 155

ت. ورش التحول الرقمي وتقوية النظام المعلوماتي 156

الجزء الثالث: الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة 159

أولا: الشراكة الوطنية والدولية 161

أ. الشراكة الوطنية 161

ب. الشراكة الدولية 162

ت. ندوات دولية وورشات عمل وأنشطة مقامة على الصعيد العالمي 165

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة 167

أ. حصيلة التواصل بالمجلس برسم سنة 2022 167

ب. الأعمال المنجزة برسم سنة 169

ثالثا: الدليل المتعلق بوضع برامج المطابقة مع قانون المنافسة لدى المقاولات والمنظمات المهنية 2022 173

لائحة الجداول

الجدول 1:	مستويات أسعار الفائدة الرئيسية عند متم 2022	51
الجدول 2:	خريطة تمثيل حراري للقيمة المضافة من حيث الحجم حسب الأنشطة القطاعية بمليون درهم (2020-2022)	65
الجدول 3:	تطور الكميات المستوردة من السلع الرئيسية بالطن (2021-2022)	68
الجدول 4:	متوسط النمو الفصلي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب فروع الصناعة التحويلية خلال سنة 2022	72
الجدول 5:	القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2022	97
الجدول 6:	الآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2022	98
الجدول 7:	توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالعدد)	102
الجدول 8:	توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب أصنافها (بالعدد)	103
الجدول 9:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادي التي تم الترخيص لها برسم 2022 (بالعدد)	104
الجدول 10:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 حسب أسقف رقم معاملاتها	106
الجدول 11:	توزيع متقاطع للتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 حسب أسقف رقم المعاملات الوطني والعالمي	106
الجدول 12:	توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب مصدر رؤوس الأموال المستثمرة (بالعدد)	107
الجدول 13:	توزيع الملفات التنازعية المعالجة برسم 2022 في إطار الإحالات حسب طبيعة القرارات الصادرة (بالعدد)	109
الجدول 14:	تصنيف الملفات التنازعية المعالجة برسم 2022 في إطار إحالات (بالعدد)	110
الجدول 15:	التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2022 (بالعدد)	111
الجدول 16:	التوزيع القطاعي لحالات عدم تبليغ التركيزات الاقتصادية التي تمت معالجتها (بالعدد)	113

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 (بالنسبة المئوية)	44
الرسم البياني 2:	فجوة الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)	46
الرسم البياني 3:	تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية	47
الرسم البياني 4:	تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)	48
الرسم البياني 5:	تطور التركيزات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 (من حيث القيمة والحجم)	57
الرسم البياني 6:	التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2022 (حسب قيمتها)	58
الرسم البياني 7:	التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2022 (حسب حجمها)	59
الرسم البياني 8:	الأسواق الرئيسية المستهدفة بعمليات التركيز الاقتصادي برسم سنة 2022	60
الرسم البياني 9:	أبرز الجهات المستحوذة برسم سنة 2022	60
الرسم البياني 10:	تطور القيمة المضافة بالحجم للقطاعات الكبرى حسب (2020-2022)	63
الرسم البياني 11:	التطور الفصلي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب القطاعات في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 (أساس 100 : 2015)	71
الرسم البياني 12:	التطور الشهري لنسبة استخدام القدرات الإنتاجية في مجال الصناعة في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022	73
الرسم البياني 13:	تطور صافي المقاولات المحدثة إزاء "الأشخاص المعنويين" في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022	75
الرسم البياني 14:	التطور الفصلي لنمو الطلب الداخلي بالحجم (2020-2022)	78
الرسم البياني 15:	التطور الفصلي لمساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي (2020-2022)	79
الرسم البياني 16:	التطور الفصلي للقدرة الشرائية للمداخيل الإجمالية للأسر (2019-2022)	80
الرسم البياني 17:	مقارنة بين التطور الشهري للتضخم وللتضخم الأساسي (2020-2022)	84

الرسم البياني 18:	مقارنة بين التطور الشهري لتضخم المنتجات الغذائية وغير الغذائية (2020-2022)	85
الرسم البياني 19:	تطور مشاريع التركيز المبلغة لدى مجلس المنافسة (2019-2022)	89
الرسم البياني 20:	تطور توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها حسب نوع العملية (2020-2022)	90
الرسم البياني 21:	تطور تقاطع أسقف رقم المعاملات وطنيا/عالميا (2019-2022)	91
الرسم البياني 22:	تطور توزيع التركيزات الاقتصادية تبعا لمنشأ رؤوس الأموال (2019-2022)	91
الرسم البياني 23:	توزيع الأنشطة التداولية لمجلس المنافسة برسم 2022 (القرارات والآراء الصادرة بالنسبة المئوية)	98
الرسم البياني 24:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 حسب طبيعة القرارات المتخذة بشأنها (بالنسبة المئوية)	102
الرسم البياني 25:	توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)	103
الرسم البياني 26:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها برسم 2022 (بالنسبة المئوية)	105
الرسم البياني 27:	توزيع التركيزات الاقتصادية التي تم الترخيص لها برسم 2022 حسب مصدر رؤوس الأموال المستثمرة (بالنسبة المئوية)	107
الرسم البياني 28:	توزيع الملفات التنازعية المعالجة برسم 2022 في إطار إحالات حسب طبيعة القرارات الصادرة (بالنسبة المئوية)	109
الرسم البياني 29:	تصنيف الإحالات التي تم إغلاقها برسم 2022 في إطار إحالات (بالنسبة المئوية)	110
الرسم البياني 30:	التوزيع القطاعي للقرارات الصادرة في مجال الإحالات برسم 2022 (بالنسبة المئوية)	111
الرسم البياني 31:	التوزيع القطاعي لحالات عدم التبليغ عن التركيزات الاقتصادية التي تمت معالجتها (بالنسبة المئوية)	113

لائحة الإطارات

الإطار 1:	التضخم والمنافسة	54
الإطار 2:	عمليات التركيز الجائرة	55
الإطار 3:	سياسة إعادة التوزيع	62
الإطار 4:	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني	71
الإطار 5:	اشتداد الفوران الاقتصادي	74
الإطار 6:	الاقتصاد في الحوسبة السحابية كرافعة للتحول الرقمي بالمغرب	76
الإطار 7:	القدرة الشرائية للدخل الإجمالي المتاح	80
الإطار 8:	التضخم الأساسي	84
الإطار 9:	الدوامة التضخمية	87

تشكيلة مجلس المنافسة

الرئيس	الأمين العام
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
نواب الرئيس	
عبد الغني آسنينة	
جيهان بنيوسف	
عبد اللطيف المقدم	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
بنيوسف الصابوني	
عبد العزيز طالبي	
توهامي عبد الخالق	
عبد اللطيف حاتمي	
رشيد بنعلي	
سلوى قرقري بلقزيز	
العيد محسوسي	
بوعزة خراطي	
مندوب الحكومة	
الحسن بوسلمام	

الإيداع القانوني: 2020PE0020

ردمد: 2658-8471

مجلس المنافسة

مجلس المنافسة

شارع التين، عمارة 7 و8 محج الرياض، الطابق الرابع ، حي الرياض، الرباط - المغرب

الهاتف : 0537.752.810 - 0537.756.216 - 0537.758.853

الفاكس : 0537.759.119